

جامعة محمد بوضياف - المسيلة -

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علوم الإعلام والاتصال



## المعالجة الصحفية للجريمة في الصحافة المكتوبة الجزائرية الخاصة

-دراسة وصفية تحليلية ليوميتي "الخبر" و"الشروق اليومي"-  
(7 جانفي - 30 أفريل 2015)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم الإعلام والاتصال  
تخصص: صحافة مكتوبة

إشراف الأستاذة:  
نعيمة براردي.

من إعداد الطالبة:  
عفاف قطوش.

السنة الجامعية: 2015-2014



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قُلْ يَا رَبِّي زَادْنِي عِلْمًا  
يَا رَبِّي زَادْنِي عِلْمًا



حُطِّقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ



# كلمة شكر و عرفان

الثناء الجميل على الرازق الجليل، الذي منّ بنعمة الإسلام ووفقي للوصول إلى هذا المقام، وما توفيقني إلا بالله، فالحمد لله أولا وآخرا.

الشكر الخاص والتقدير والاحترام إلى الأستاذة المشرفة الدكتورة "براردي نعيمة" لقبولها الإشراف على هذه المذكرة، وعلى تواضعها الكبير ورحابة صدرها، وعلى النصائح السديدة والمعلومات القيمة التي لم تبخل بها علينا، حيث كانت متعاونة معي استثناء معي من كل المقاسات وتجاوزا لنكران الذات وهذا دليلا على إنسانيتها وعلميتها، لقد كانت بحق نعمة المشرفة والموجهة، فجزاها الله عني خير الجزاء  
شكرا جزيلا أستاذي الفاضلة.

كما أتوجه بعبارات الامتنان والشكر إلى جميع من مدى يد العون والمساعدة في انجاز هذا البحث، وأخص بالذكر الأستاذة الفاضلة "رقاد حنان" وإلى الأستاذة الكريمة "ولد جاب الله سعاد"

وأخيرا اشكر عائلتي التي تحملت الكثير ووقفت إلى جانبي  
كما أشكر جميع الذين قدموا لي المشورة والنصيحة والعون لترى هذه الدراسة النور.





## إهداء

اهدي هذا العمل المتواضع إلى كل من  
الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما  
وإلى إخوتي وأخواتي وكل أفراد عائلتي  
إلى كل زميلاتي



# قائمة المصنفين

قائمة المحتويات	
الموضوع	الصفحة
شكر وعرافان	
قائمة المحتويات	
قائمة الجداول	
مقدمة.....	أ-ب
الفصل التمهيدي: الإطار المنهجي للدراسة	
1-الإشكالية.....	05
2-التساؤلات الفرعية.....	07
3-أسباب اختيار الموضوع.....	07
4-أهداف الدراسة.....	08
5-أهمية الدراسة.....	09
6-تحديد المفاهيم والمصطلحات.....	09
7-المدخل النظري للدراسة.....	13
8-منهج الدراسة.....	24
9-أدوات الدراسة.....	26
10-مجتمع الدراسة.....	30
11-عينة الدراسة.....	31
12-الدراسات السابقة.....	35
الفصل الأول: الجريمة وواقعها في الجزائر	
تمهيد.....	42
المبحث الأول: ماهية الجريمة.....	43
المطلب الأول: أسباب الجريمة.....	43
المطلب الثاني: تصنيفات الجريمة.....	47
المطلب الثالث: أركان الجريمة.....	49
المبحث الثاني: واقع الجريمة في الجزائر.....	51

51	المطلب الأول: العوامل المؤثرة في انتشار الجريمة في المجتمع الجزائري.....
58	المطلب الثاني تقسيمات الجريمة في التشريع الجزائري.....
61	المطلب الثالث: جهود الدولة الجزائرية للوقاية والحد من الجريمة.....
67	خلاصة.....
<b>الفصل الثاني: الصحافة المكتوبة الخاصة في الجزائر</b>	
69	تمهيد.....
70	المبحث الأول: ماهية الصحافة المكتوبة.....
70	المطلب الأول: خصائص الصحافة المكتوبة.....
72	المطلب الثاني: الوظائف الاجتماعية للصحافة المكتوبة.....
75	المبحث الثاني: واقع لصحافة المكتوبة الخاصة في الجزائر.
75	المطلب الأول: ظهور الصحافة الخاصة في الجزائر.....
77	المطلب الثاني: تطور الصحافة الخاصة في ظل السياسة الإعلامية.....
78	المطلب الثالث: دور الصحافة الخاصة في تكوين الرأي العام في الجزائر.....
80	المبحث الثالث: الضوابط الأخلاقية المهنية الإعلامية والتشريعية في نشر أخبار الجريمة في الصحافة المكتوبة الجزائرية
80	المطلب الأول: صدق الخبر وموضوعية الرأي.....
80	المطلب الثاني: الالتزام بمبادئ المجتمع والحفاظ على مقوماته في نشر أخبار الجريمة.....
80	المطلب الثالث: حماية كرامة المواطنين والحفاظ على سرية حياتهم الشخصية.....
81	المطلب الرابع: عدم التأثير على حسن سير العدالة.....
83	خلاصة.....
<b>الفصل الثالث: الاتجاهات الإعلامية ومشكلات وإستراتيجيات الإعلام في معالجة الجريمة</b>	
85	تمهيد.....
86	المبحث الأول: الاتجاهات الإعلامية في معالجة أخبار الجريمة.....
87	المطلب الأول: الإباحة الكاملة والحرية المطلقة في نشر إخبار الجريمة.....
89	المطلب الثاني: التعتيم والخطر الكامل في شر أخبار الجريمة.....
92	المطلب الثالث: النشر الواعي والمسؤول (الاتجاه الوسط).....



94	المبحث الثاني: مشكلات وإستراتيجيات الإعلام في معالجة الجريمة.....
94	المطلب الأول: مشكلات الإعلام في مجالات التوعية لمكافحة الجريمة.....
97	المطلب الثاني: إستراتيجيات معالجة قضايا الجريمة في الصحافة المكتوبة.....
103	خلاصة.....
الفصل الرابع: الجانب التطبيقي للدراسة (الخبر والشروق اليومي أنموذجا)	
107	المبحث الأول: بطاقة فينة حول جريدتا الخبر والشروق.....
107	المطلب الأول: بطاقة فنية لجريدة الخبر.....
108	المطلب الثاني: بطاقة فنية لجريدة الشروق اليومي.....
109	المبحث الثاني: التحليل الكمي والكيفي لفئات الشكل والمضمون.....
110	المطلب الأول: التحليل الكمي والكيفي لفئات شكل المادة الإعلامية.....
127	المطلب الثاني: التحليل الكمي والكيفي لفئات المضمون.....
148	النتائج العامة للدراسة.....
152	خاتمة.....
-153 161	قائمة المراجع.....
-163 181	الملاحق.....
ملخص الدراسة	

## فهرس الجداول والأشكال

مقد ل ا تصف	ل و ل ن ا و د ل ك ش ا	مقد ل و ل ا
<b>لاوأل و ل ا</b>		
110	يوضح المساحة المخصصة للحدث ونسبتها المئوية في جريدتي "الخبر" و"الشروق" اليومي.....	01
112	يوضح المساحة المخصصة للنص ونسبتها المئوية في جريدتي "الخبر" و"الشروق" اليومي.....	02
113	يوضح المساحة المخصصة للعنوان ونسبتها المئوية في جريدتي "الخبر" و"الشروق" اليومي.....	03
115	يوضح المساحة المخصصة للصورة ونسبتها المئوية في جريدتي "الخبر" و"الشروق" اليومي.....	04
116	يوضح تكرارات الأنواع الصحفية ونسبتها المئوية ونسبتها المئوية في جريدتي "الخبر" و"الشروق" اليومي.....	05
119	يوضح تكرارات عناصر فئة موقع المادة الإعلامية ونسبتها المئوية ونسبتها المئوية في جريدتي "الخبر" و"الشروق" اليومي.....	06
121	يوضح تكرارات فئة زاوية النشر ونسبتها المئوية في جريدتي "الخبر" و"الشروق" اليومي.....	07
123	يوضح تكرارات المواد المدعمة ونسبتها المئوية في جريدتي "الخبر" و"الشروق" اليومي.....	08
125	يوضح تكرارات العناوين المدرجة في الصحيفتين ونسبتها المئوية في جريدتي "الخبر" و"الشروق" اليومي.....	09
126	يوضح تكرارات فئة القوالب الفنية ونسبتها المئوية في جريدتي "الخبر" و"الشروق" اليومي.....	10
127	يوضح تكرارات أنواع الجريمة ونسبتها المئوية في جريدتي "الخبر" و"الشروق" اليومي.....	11
129	يوضح تكرارات فئة جرائم القانون العام ونسبتها المئوية في جريدتي "الخبر" و"الشروق" اليومي .	12
132	يوضح تكرارات فئة الجرائم المنظمة ونسبتها المئوية في جريدتي "الخبر" و"الشروق" اليومي.....	13
134	يوضح تكرارات القيم الإخبارية الرئيسية ونسبتها المئوية في جريدتي "الخبر" و"الشروق" اليومي .	14
136	يوضح تكرارات فئة المصادر ونسبتها المئوية في جريدتي "الخبر" و"الشروق" اليومي.....	15
138	يوضح تكرارات فئة الاتجاه ونسبتها المئوية في جريدتي "الخبر" و"الشروق" اليومي.....	16
139	يوضح تكرارات أسلوب المعالجة ونسبتها المئوية في جريدتي "الخبر" و"الشروق" اليومي.....	17
140	يوضح تكرارات هدف المعالجة ونسبتها المئوية في جريدتي "الخبر" و"الشروق" اليومي.....	18
142	يوضح تكرارات فئة موقع الحدث ونسبتها المئوية في جريدتي "الخبر" و"الشروق" اليومي.....	19

## فهرس الجداول والأشكال

144	يوضح تكرارات فئة الفاعل ونسبتها المئوية في جريدتي "الخبر" و"الشروق" اليومي.....	20
146	يوضح تكرارات فئة الأشخاص المعنية ونسبتها المئوية في جريدتي "الخبر" و"الشروق" اليومي ...	21
<b>يبدأ هنا</b>		
111	يمثل المساحة المخصصة للحدث ونسبتها المئوية في جريدتي "الخبر" و"الشروق" اليومي.....	01
112	يمثل المساحة المخصصة للنص ونسبتها المئوية في جريدتي "الخبر" و"الشروق" اليومي.....	02
114	يمثل المساحة المخصصة للعنوان ونسبتها المئوية في جريدتي "الخبر" و"الشروق" اليومي.....	03
115	يمثل المساحة المخصصة للصورة ونسبتها المئوية في جريدتي "الخبر" و"الشروق" اليومي.....	04
118	يمثل تكرارات الأنواع الصحفية ونسبتها المئوية في جريدتي "الخبر" و"الشروق" اليومي.....	05
120	يمثل تكرارات فئة موقع المادة الإعلامية ونسبتها المئوية في جريدتي "الخبر" و"الشروق" اليومي...	06
122	يمثل تكرارات فئة زاوية النشر ونسبتها المئوية في جريدتي "الخبر" و"الشروق" اليومي.....	07
124	يمثل تكرارات فئة المواد المدعمة ونسبتها المئوية في جريدتي "الخبر" و"الشروق" اليومي.....	08
125	يمثل تكرارات العناوين المدرجة في الصحفيتين ونسبتها المئوية في جريدتي "الخبر" و"الشروق" اليومي.....	09
126	يمثل تكرارات فئة القوالب الفنية ونسبتها المئوية في جريدتي "الخبر" و"الشروق" اليومي.....	10
128	يمثل تكرارات أنواع الجريمة ونسبتها المئوية في جريدتي "الخبر" و"الشروق" اليومي.....	11
131	يمثل تكرارات فئة جرائم القانون العام ونسبتها المئوية في جريدتي "الخبر" و"الشروق" اليومي...	12
133	يمثل تكرارات فئة الجرائم المنظمة ونسبتها المئوية في جريدتي "الخبر" و"الشروق" اليومي.....	13
135	يمثل تكرارات القيم الإخبارية الرئيسية ونسبتها المئوية في جريدتي "الخبر" و"الشروق" اليومي...	14
137	يمثل تكرارات فئة المصادر ونسبتها المئوية في جريدتي "الخبر" و"الشروق" اليومي.....	15
138	يمثل تكرارات فئة الاتجاه ونسبتها المئوية في جريدتي "الخبر" و"الشروق" اليومي.....	16
139	يمثل تكرارات أسلوب المعالجة ونسبتها المئوية في جريدتي "الخبر" و"الشروق" اليومي.....	17
141	يمثل تكرارات هدف المعالجة ونسبتها المئوية في جريدتي "الخبر" و"الشروق" اليومي.....	18
143	يمثل تكرارات فئة موقع الحدث ونسبتها المئوية في جريدتي "الخبر" و"الشروق" اليومي.....	19
145	يمثل تكرارات فئة الفاعل ونسبتها المئوية في جريدتي "الخبر" و"الشروق" اليومي.....	20
147	يمثل تكرارات فئة الأشخاص المعنية ونسبتها المئوية في جريدتي "الخبر" و"الشروق" اليومي.....	21

**đạo giáo**

## مقدمة:

تتطور الجريمة في المجتمعات البشرية زيادة ونقصا حسب الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية لكن مجتمع والمجتمع الجزائري أحد هذه المجتمعات التي مرت بتحويلات اقتصادية وتغيرات اجتماعية كبيرة، حيث ساهمت هذه التحويلات الاقتصادية والتغيرات الاجتماعية في إفراز العديد من الظواهر المنحرفة منها ظاهرة الجريمة. بمختلف أنواعها لتشمل مجالات عديدة وتطال جميع الفئات والمستويات.

إن الباحث في والاتصال يهدف إلى فهم مختلف جوانب مشكلة البحث فهما صحيحا، حتى يتمكن من معرفة مختلف مكونات الظاهرة ويتمنى له معالجتها بطريقة علمية وفقا لأسس منهجية تسمع له بتحديد الظاهرة وتتبع آثارها كخطوة نحو الكشف عن العوامل التي ساهمت في تكوينها والتعرف على العوامل التي تولد ظاهرة الجريمة، خصوصا إذا ما تعلق الأمر بما تحمله لنا وسائل الإعلام عامة والصحافة المكتوبة بصفة خاصة من معلومات وأخبار حول الظاهرة، بحيث يمكن التعرف على أسبابها والعوامل المؤثرة في انتشارها، خاصة وأن إشكالية الجريمة في الصحافة المكتوبة الجزائرية الخاصة نالت اهتماما كبيرا من طرف العديد من الباحثين والمهتمين نظرا لخطورتها وارتباطها بمتغيرات البناء الاجتماعي للمجتمع.

ومن بين هؤلاء المهتمين نجد الإعلاميين الذين يسعون عبر وسائل الإعلام المختلفة إلى متابعة الظاهرة ومعالجتها وتسخير كل الإمكانيات لتمكين الأفراد من معرفة ما يجري حولهم وإطلاعهم على مستجدات الأحداث المختلفة.

فوسائل الإعلام عامة والصحافة المكتوبة خاصة تقوم بعملية تقديم المعلومات والأخبار حول الظاهرة، كونها تتميز عن غيرها من الوسائل الإعلامية الأخرى في تناولها للظاهرة في كون مادتها الإعلامية مادة مكتوبة تتيح للمستقبل الاطلاع عليها والعودة إليها في كل مرة. وانطلاقا مما سبق ذكره فإن مشروع بحثنا يهدف أساسا إلى معرفة كيف تعالج الصحافة المكتوبة الجزائرية ظاهرة الجريمة على امتداد أربعة أشهر التعرف على الشروط التي لابد توفرها في هذه المادة عند نشرها على صفحات المكتوبة الخاصة، الاطلاع على أنواع الجرائم التي تنشر، وحل مشكلة البحث وتحقيق أهدافه تم اعتماد خطة قوامها إطار منهجي وأربع فصول.

يتمثل الإطار المنهجي في الهيئات المنهجية المتبعة، ويحتوي على عدة عناصر تناولت إشكالية البحث وتساؤلاته، مع أسباب وأهمية وأهداف البحث ثم منهج البحث وأدوات جمع البيانات، وبعد العرض المنهجي جاءت الفصول النظرية الثلاث، حيث تناول.

الفصل الأول: الجريمة وواقعها في الجزائر من خلالها التطرق إلى أسباب الجريمة ومعرفة أنواعها وأركانها، كما تم التطرق في المبحث الثاني إلى أهم العوامل الأساسية والمؤثرة في انتشار الجريمة داخل المجتمع داخل المجتمع الجزائري، كما تمت الإشارة إلى تقسيمات الجريمة في القانون الجزائري وصولاً إلى جهود الحكومة الجزائرية إزاء الظاهرة وسبل مكافحتها والحد منها.

وتناول الفصل الثاني الصحافة المكتوبة الخاصة في الجزائر، وتتضمن ثلاث مباحث حيث استعرضنا في المبحث الأول الصحافة المكتوبة كوسيلة إعلامية من حيث خصائصها، ثم من حيث الوظائف التي تقوم بها بالتركيز على الوظائف الاجتماعية.

أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى واقع الصحافة المكتوبة الخاصة في الجزائر ومراحل تطورها ودورها في المجتمع، كما خصص المبحث الثالث لتناول أهم الضوابط الأخلاقية والتشريعية التي ينص عليها قانون العقوبات وقانون الإعلام الجزائري في معالجة الجريمة في الصحافة المكتوبة الجزائرية.

وخصص الفصل الثالث من الدراسة لمعرفة الاتجاهات الإعلامية المتضاربة في تناول أخبار الجريمة ونشرها بإبراز مختلف الآراء والمواقف، وكذلك الوقوف على المشكلات والعوائق التي تواجه وسائل الإعلام في معالجة موضوعات وقضايا الجريمة، وعرض إستراتيجية لمعالجة الجريمة في الصحافة المكتوبة.

أما الإطار التطبيقي: تضمن الفصل الرابع حيث تطرقنا في المبحث الأول: إلى تقديم بطاقة فنية لكل من جريدتي "الخبر والشروق اليومي" في المطلب الأول بطاقة فنية لجريدة الخبر، وفي المطلب الثاني بطاقة فنية لجريدة الشروق اليومي.

أما المبحث الثاني الذي جاءت تحت عنوان المعالجة الصحفية لجريدتي "الخبر والشروق اليومي" إلى تحليل بيانات الاستمارة، من حيث الشكل والمحتوى، إذ تناولنا في المطلب الأول التحليل الكمي والكيفي لفئات الشكل، وتطرقنا في المطلب الثاني إلى التحليل الكمي والكيفي لفئات المضمون، وأخيراً عرض لمجموع الاستنتاجات التي خلصنا إليها من طبيعة المعالجة الصحفية لظاهرة الجريمة من خلال الصحافة الخاصة وتحديدًا يومًا "الخبر والشروق".

# الفصل التمهيدي

## الإطار المنهجي للدراسة

- 1- الإشكالية
- 2- التساؤلات الفرعية
- 3- أسباب اختيار الموضوع
- 4- أهداف الدراسة
- 5- أهمية الدراسة
- 6- تحديد المفاهيم والمصطلحات
- 7- المدخل النظري للدراسة
- 8- منهج الدراسة
- 9- أدوات الدراسة
- 10- مجتمع الدراسة
- 11- عينة الدراسة
- 12- الدراسات السابقة



## 1- الإشكالية:

ارتبطت وسائل الإعلام الجماهيرية منذ ظهورها ارتباطا كبيرا بحياة الأفراد والمجتمعات لما أحدثته من تغيرات بنائية ووظيفية فيها، وازدادت أهميتها بزيادة قدرتها على المساهمة مع وسائل التنشئة الاجتماعية الأخرى في معالجة العديد من الظواهر السلبية ونشر الوعي والمعرفة في المجتمع، من خلال تزويد الناس بالمعلومات الصحيحة والحقائق الثابتة عن طريق نشرها أو إذاعتها بشتى وسائل نشر المعلومات المعروفة، ونظرا لوظائف وسائل الإعلام المتعددة والمتنوعة في المجتمع يمكن الاستفادة من إمكانياتها وخصائصها للتأثير على الأفراد عند معالجة مشكلات وظواهر اجتماعية خطيرة كظاهرة الجريمة، والتي تعد من الوقائع الاجتماعية التي لا يخلو منها أي مجتمع من المجتمعات الإنسانية بدرجات متفاوتة وعلى مستويات متعددة، نظرا لآثار المادية والمعنوية السلبية التي تخلقها في نفوس الأفراد والجماعات، ومنها التأثير البالغ الذي تحدثه في البناء الاجتماعي من تصدع في القيم وعدم الاستقرار النفسي والاجتماعي، ونجد أن العلماء المهتمين بدراسة المجتمع وبالأخص علماء الاجتماع وما تفرع عنه من علوم دائما يتساءلون حول ظاهرة الجريمة.

هل هي قانون الحياة أو انتهاك لهذا القانون؟ وهل تعد الجريمة نتيجة للاكتساب والثقافة أم تقرررها بعض الغرائز الطبيعية والفكرية؟

وقد شخص بعض علماء الاجتماع والنفس بأن من يقوم بعملية الجريمة أنه مصاب بسلوك مرضي في حين يرى بعض علماء الطب والإعلام والاجتماع بأن الظاهرة متصلة بالوسط الاجتماعي والثقافي حيث تشمل جميع العلوم.

إن التغيرات البنيوية في المجتمعات التي رافقت وترافق عمليات التطور كان لها أثر واضح في نمو وتصاعد معدلات الجريمة وبروز أنماط مستحدثة من الانحرافات، حيث كشف تقرير صادر عن مؤتمر هيئة الأمم المتحدة حول "اتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة واستراتيجيات منع الجريمة"<sup>1</sup> والتي غطت المدة (2000-2005) ارتفاع معدلات الجريمة بأنواعها كافة خصوصا جرائم الاعتداء على الإنسان والعنف والسرقة وتزايد الجريمة المنظمة، وأن هذه الزيادة في استمرار حيث بلغت نسبة (11%) عما كانت عليه (1995-1999).

<sup>1</sup> تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول "أحوال الجريمة والعدالة الجنائية عن نطاق العالم" أمام المؤتمر العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين المنعقد في فيينا للمدة 10 - 17 أبريل 2005، ص ص 3 - 4.



وتعتبر الجزائر إحدى هذه الدول التي تعاني من انتشار رهيب وكبير للجريمة. يختلف أنواعها وفي مجالات عديدة، حيث عرفت الفترة الأخيرة تطورا في أنماط الجريمة التي يرتكبها أشخاص عاديون دون تنظيم مسبق وتتصف بالعشوائية، وكذا الجرائم المنظمة التي يقوم بها مجموعة من الأفراد خارج سيطرة الدولة والقانون، يخططون وينفذون جرائمهم ضمن مجاميع تعمل وفق تنظيمات بالغة التعقيد، ذات نشاط مخطط لتحقيق الأرباح والنفوذ وقد يمتد نشاطهم خارج حدود الدولة.

إن الملاحظ للمشهد الاجتماعي في الجزائر يخلص إلى أن الجريمة، غير المنظمة والجريمة المنظمة أخذتا أبعادا خطيرة بوصولها إلى معدلات قياسية تجاوزت الخطوط الحمراء التي وضعها المجتمع كصمام أمان لأمنه واستقراره، آخر الإحصائيات الصادرة عن المديرية العامة للأمن الوطني لسنة 2014 أن عدد القضايا المسجلة الخاصة بالجرائم غير المنظمة بلغ 64177 قضية، أما بالنسبة للجرائم المنظمة حيث بلغ عدد القضايا المسجلة 5083 قضية<sup>1</sup> من نفس السنة.

ويعايش المواطن أحداثا وأشكالا متعددة للجريمة بطريق مباشرة باعتباره جزء من المجتمع الذي يعيش فيه ويتأثر بإحداثه، وغير مباشرة من خلال ما تنقله له وسائل الإعلام ويتأثر بها. وتعد الصحافة المكتوبة الخاصة تحديدا من الوسائل الإعلام الجماهيرية التي تلعب دورا فعالا وكبيرا داخل المجتمع من خلال ما تحمله مقالاتها وأخبارها من صور ومضامين في المحافظة على تماسك المجتمع، بل حتى على أمنه وسلامته حيث أصبحت تقوم بدور قوي وفعال في عمليات تشكيل الوعي العام من خلال تقديم المعلومات ونقل الأخبار والآراء، ويزداد اهتمام الأفراد والجماعات لهذه الوسائل كلما طرأت على المجتمع تغييرات تجلب اهتمام الفرد.

إن اهتمام الصحافة المكتوبة الخاصة في الجزائر بظاهرة الجريمة يعود أساسا إلى الانتشار الواسع الذي عرفته هذه الظاهرة في الآونة الأخيرة وتميزت بالسرعة والتنوع، وكذلك إلى التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي هيأت مناخ ساعد على إفراز ممارسات إعلامية صحفية حرة في الأساس ساهمت في إبراز حجم الأخبار والمعلومات عن الجريمة في المجتمع الجزائري بشكل كبير.

حيث أصبحت تزودنا بتقارير وإحصاءات وحوادث تؤثر كلها على أن المجتمع الجزائري أصبح من خلال هذه الظاهرة يعيش أزمة قيمية حقيقية مما انطوى على الجانب النفسي

<sup>1</sup> المديرية العامة للأمن الوطني، الإحصائيات الإجمالية، يوم: 2015/02/15، 15.30: <http://www.dgsn.dz/>

والاجتماعي للمجتمع وبدأت علامات القلق والخوف والاستقرار حقيقة وواقع مفروض علينا، ورغم الاهتمام الذي تبديه الصحافة المكتوبة الجزائرية الخاصة وتحديدًا صحفيي "الخبر" و"الشروق اليومي" لظاهرة الجريمة.

تبقى هذه الوسيلة مطالبة أكثر من أي وقت مضى بالتزام قواعد الممارسة الإعلامية في نشر ومعالجة أخبار الجريمة، خصوصًا أن بعضها يتهم الصحف الجزائرية الخاصة بالإثارة والتهويل والتضخيم، في حين يتهما آخرون بالتقصير والإغفال في واجباتها الاجتماعية كمؤسسة غير رسمية للضبط الاجتماعي.

ومن منطلق أن هذه الظاهرة تحظى باهتمام وسائل الإعلام بصفة عامة والصحافة المكتوبة بصفة خاصة، وباعتبار أن الدراسة ترمي إلى تحليل معالجة الصحافة الوطنية الجزائرية لظاهرة الجريمة بالكشف عن أسبابها وآثارها فالهدف من هذه الدراسة يتحدد في محاولة الإجابة على الإشكالية التالية:

- ما طبيعة المعالجة الصحفية للجريمة في الصحافة المكتوبة الجزائرية الخاصة من خلال جريدتي "الخبر والشروق اليومي"؟

ولتوضيح مضمون إشكالية بحثنا أضفنا عدة تساؤلات أخرى كالتالي:

## 2- التساؤلات الفرعية:

1. ما مدى اهتمام جريدتي "الخبر والشروق اليومي" بظاهرة الجريمة؟
2. ما هي الأنواع الصحفية التي اعتمدتها الصحيفتين عند معالجتهما لأخبار الجريمة؟
3. ما هي أنواع الجرائم الأكثر معالجة في صحفيي "الخبر والشروق اليومي"؟
4. ما هي المصادر الإعلامية التي اعتمدت عليها الصحيفتين في معالجة موضوع الجريمة؟ وما هي المناطق الجغرافية التي تعرف شيوعًا وانتشارًا للظاهرة؟
5. ما هو الاتجاه الذي تتبعه جريدتي "الخبر والشروق اليومي" في معالجتهما لأخبار الجريمة؟
6. ما هو الأسلوب الذي تعتمد جريدتي "الخبر والشروق اليومي" في معالجتهما لأخبار الجريمة؟
7. ما هو هدف جريدتي "الخبر والشروق اليومي" في معالجتهما لأخبار الجريمة؟

## 3- أسباب اختيار الموضوع:

تنقسم الدراسات المتعلقة بموضوعها بوسائل الإعلام إلى ثلاث أقسام:

منها ما يهتم بدراسة المضمون أو المحتوى الذي تبثه أو تنشره، ومنها ما يهتم بدراسة الجمهور الذي يتلقى تلك المضامين، والقسم الآخر يتركز على دراسة آثار تلك المسائل على الجمهور المتلقي، ودراستنا تندرج ضمن الدراسات الوصفية التحليلية تصنف في خانة القسم الأول من تلك الدراسات كونها تحاول تحليل مضمون مجموعة من الرسائل المكتوبة وهي الصحافة المكتوبة وتحليل ما جاء فيها.

ونعتقد أن من الأسباب التي تكتسي هذه الدراسة:

- التعرف على درجة اهتمام الصحافة المكتوبة الجزائرية الخاصة بموضوع المعالجة الصحفية للجريمة التي تعد آفة، اجتماعية خطيرة تهدد المجتمعات، خاصة مع تزايد التطور العلمي وأساليب المتاجرة بالأخبار، والتنافس على الربح المادي وكسب أكبر عدد من الجماهير، دون النظر فيما تخلفه.
- معرفة مدى التزام الصحف الجزائرية الخاصة للقواعد القانونية أو أخلاقيات المهنة الصحفية من خلال نشرها لأخبار الجريمة.
- الوصول إلى الأهداف المنشودة وأهمها لفت الانتباه والتفطن لمحمل الأخطاء المرتكبة خلال نشر أخبار الجريمة.
- معرفة طبيعة معالجة صحيفتنا "الخبر والشروق اليومي" لموضوع الجريمة شكلا ومضمونا.
- معرفة مدى تأثير إيديولوجية الصحيفتين وخطها التحريري في معالجة الموضوع.

#### 4- أهداف الدراسة:

إن دراستنا لموضوع المعالجة الإعلامية للجريمة في الصحف الجزائرية أتى من أجل دراسة تحليلية والتوصل إلى مجموعة الحقائق والإجابة على الأسئلة التي تم طرحها والتي نطرحها خاصة لأن وسائل الإعلام في وقتنا الحالي لها أثر كبير على توجيه الرأي العام وتفسير تناول الصحافة المكتوبة الجزائرية الخاصة لمثل هذا الموضوع وعلى الأخص لما تحمله من خصائص ومميزات.

**أهداف علمية:**

- تتمثل في كشف واقع الممارسة الإعلامية ونشر أخبار الجريمة في الصحافة المكتوبة الجزائرية الخاصة، بالإضافة إلى التعرف على العوامل المؤثرة على السلوك الإجرامي للأفراد من خلال الدراسة التحليلية لصحيفتي "الخبر والشروق اليومي" كنموذج كذلك معرفة مدى التزام الصحف الجزائرية الخاصة بتطبيق أخلاقيات المهنة أثناء ممارستهم للمهنة الصحفية.

- استنتاج العلاقة بين الصحف الجزائرية الخاصة والظواهر الاجتماعية التي يمر بها مجتمعنا.

- رؤية كيفية معالجة الصحف الجزائرية الخاصة للظاهرة الإجرامية.

### أهداف عملية:

التمكن من استخدام الأداة وهي تحليل المضمون الذي إن تم بطريقة علمية صحيحة يعد من أهم أدوات جمع البيانات كالوسائل الإعلامية المكتوبة التي تسمح للباحث بالقدرة على تتبع المحتوى ودراسته بدقة.

### 5- أهمية الدراسة:

ترتبط أهمية الدراسة بأهمية الصحافة المكتوبة الخاصة، وذلك من خلال معالجتها لمختلف القضايا الشائكة، والمساهمة في نوعية وتنشئة الأفراد، من خلال الوظائف والأدوار التي تقدمها حول مختلف القضايا بما فيها مواضيع الحوادث والجرائم باعتبار وسائل الإعلام عموماً، والصحافة المكتوبة خصوصاً تنقل الواقع الاجتماعي وبالتالي يجب أن ينشر كل ما يدور في المجتمع، من عنف بكل ما في ذلك الجرائم الشنيعة كالقتل والاعتصاب والسرقة إذ تعد من الظواهر التي يلزم التنبيه إليها ليعلم الأفراد حقيقة المجتمع الذي يعيشون فيه، وكذا تجاهل مثل هذه الظواهر الإجرامية حولها إلى وباء اجتماعي يصعب علاجه مثل انتشار المخدرات، الرشوة، سوء استغلال النفوذ، الاختلاس، وأن المنع من تقديم هذه المواضيع لا يقل من وقوعها بل يزيد من انتشارها، لذا يجب على الصحف أن تنشرها لتنبيه المجتمع من خطورتها، باعتبار نشرها يعد وسيلة للوقاية منها، خاصة لاستفحالتها وتنوعها في المجتمع الجزائري مع الالتزام بمسؤولية النشر والتحلي بالصدق والموضوعية.

### 6- تحديد المفاهيم والمصطلحات:

لكل بحث علمي حقل مفاهيمي خاص به، فوظيفة هذا الأخير تحديد مسار البحث منذ بدايته وصولاً إلى النتائج، ومن خلال بحثنا نحدد المفاهيم التالية:

#### 1. المعالجة:

لغة: علاج، يعالج أي عالج الشيء وفسره.

اصطلاحاً: المعالجة هي دراسة التحرير الصحفي من المواضيع المهمة لما لهذا الفن من ارتباط وثيق بالحياة البشرية وتصويرها وتقديمها للقارئ عبر الأشكال الصحفية المختلفة، وقد مر التحرير

الصحفي. بمراحل تطور كثيرة، حيث يتبع هذا التطور في ضرورة تقديم المادة الصحفية بشكل جيد يؤدي إلى إشباع رغبات الجمهور<sup>1</sup>.

2. الصحافة: تعددت تعاريف الصحافة واختلفت تبعاً لاختلاف المنطلقات الفكرية لهذا المفهوم وفي دراستنا سنكتفي باستعراض أبرزها وأشملها.

أ- التعريف اللغوي: الصحافة - بكسر الصاد - من صحيفة وجمع صحائف أو صحف، وصحيفة الوجه أو صفحة الوجه هي: بشرة جلده.

وفي قاموس "أوكسفورد" تستخدم كلمة صحافة بمعنى: *presse* وهي شيء مرتبط بالطبع والطباعة وتنتشر الأخبار والمعلومات، وهي تعني أيضاً *journal* ويقصد بها الصحة فكلمة الصحافة تشمل إذن الصحيفة والصحفي في الوقت نفسه<sup>2</sup>.

وجاء في الموسوعة العربية العالمية "الصحيفة كل سطح رقيق يكتب والجمع صحائف وصحف، وقد ورد في القرآن الكريم: { إِنَّ هَذَا لَفِي الصُّحُفِ الْأُولَى، صُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى }"<sup>3</sup>.

#### ب- التعريف الاصطلاحي للصحافة:

هناك من يعرفها على أنها مطبوع دوي ينشر الأخبار في مختلف المجالات ويشرحها ويعلق عليها، ويكون ذلك عن طريق مساحات من الورق المطبوع بأعداد كبيرة بغرض التوزيع<sup>4</sup>.

ويعرفها الأستاذ "عبد العزيز مطر" في دراسة تحت عنوان "الصحافة في المعجم الجديد" إذ يقول: "الشائع الآن استخدام كلمة الصحافة للدلالة عن معنيين معنى مقابل لكلمة *journalisme* أي المهنة الصحفية ومعنى مقابل كلمة *presse* أي مجموعة ما ينشر في الصحف"<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> حضير شعبان: مصطلحات الإعلام والاتصال، ط1، دار اللسان العربي، 2001، ص 256.

<sup>2</sup> محمد منير حجاب: وسائل الاتصال، نشأتها وتطورها، دار الفجر، القاهرة، 2003، ص ص 57-58.

<sup>3</sup> رحيمة عيساني: مدخل إلى الإعلام والاتصال، الأساسية والوظائف الجديدة في عصر العولمة الإعلامية، ط1، مطبوعات الكتاب والحكمة، باتنة، الجزائر، 2007، ص 20.

<sup>4</sup> فضيل دليو: الاتصال، مفاهيمه، نظرياته، ووسائله، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003، ص 82.

<sup>5</sup> إبراهيم عبد الله المسلمي: مدخل إلى الصحافة، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، د، س، ن، ص 17.

كما تعرف أيضا الصحافة بأنها العملية الاجتماعية لنشر الأخبار والمعلومات الشارحة إلى جمهور القراء من خلال الصحف المطبوعة لتحقيق أهداف معينة.<sup>1</sup>

### التعريف الإجرائي:

الصحافة: هي مطبوع منتظم يومي أو غير يومي، عام أو متخصص نتيجة شخصية طبيعية أو معنوية من القطاع العام أو الخاص، ويقوم بجمع ومعالجة ونشر الأخبار والآراء قصد استقطاب جمهور خاص أو عام.

### 3. الصحافة الخاصة:

يعرفها "فرانسيس بال" بقوله: "هي نوع من الصحف التي تمتلك خصائص مميزة تختلف عن بعضها البعض في المضمون والاتجاه السياسي، وتكون ملكيتها شخصية سواء في يد شخص واحد أو جماعة ما حسب قانون كل بلد".<sup>2</sup>

### التعريف الإجرائي:

هي الصحافة التي ينشئها أشخاص أو هيئات مستقلة يمول إنشائها بأموال خاصة، وهي التي لا تعبر عن اتجاه معين أو مذهب إيديولوجي وإنما وهي متفتحة على كافة الآراء والاتجاهات السياسية والفكرية والاجتماعية، ويغلب عليها طابع صحافة الخبر.

4. الجريمة: يمكننا حصر بعض التعاريف بحيث نستوفي المقصود، بدءا بالتعريف اللغوي ثم الاصطلاحي والإجرائي على النحو التالي:

### أ- التعريف اللغوي:

أصل كلمة جريمة من جرم بمعنى كسب وقطع<sup>3</sup> والجرم بمعنى الحر. والجرم: مصدر الجارم الذي يجرم نفسه وقومه شرا كما تعني التعدي والذنب<sup>4</sup>، والجريمة تعني الجناية والذنب<sup>5</sup>.



<sup>1</sup> محمد عبد الحميد، *بحوث الصحافة*، عالم الكتب، القاهرة، 1992، ص 127.

<sup>2</sup> Balle Francis, *My Thes et realite de la liberte de la Presse, Conpus, in Encyclo Pedie Universclise, Paris, 1990, p 251.*

<sup>3</sup> الإمام محمد أبو زهرة، *الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي*، د، ط، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1998، ص 18.

<sup>4</sup> ابن منظور، *لسان العرب*، ج 7، ط3، طبعة دار احياء التراث العربي بيروت، لبنان، 1999، ص 91.

<sup>5</sup> محب الدين الفيروز أبادي، *القاموس المحيط*، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2007، ص 88.

## التعريف الاصطلاحي:

على الرغم من أن مفهوم الجريمة كظاهرة اجتماعية من المفاهيم المتداولة بكثرة، إلا أن إيجاد تعريف محدد لهذا المفهوم يبدو من الأمور الشائكة وذلك للاختلافات العديدة بين علماء الاجتماع والنفس والقانون والدين ولهذا تعددت تعريفات الجريمة بتعدد مجالاتها وهي:

أ- **التعريف القانوني للجريمة:** على الرغم من تعدد التعريفات القانونية للجريمة إلا أن المتأمل فيها يلحظ عدم وجود فروق جوهرية بينها وعليها فقد تشابهت هذه التعاريف وهذا ويمكن تعريف الجريمة وفقا لمعناها القانوني بأنها "الفعل الذي يجرمه القانون ويقرر له جزاء جنائيا"<sup>1</sup>. أما رجل القانون "بول تابان فيري" أن السلوك الإجرامي هو نوع من السلوك أو موقف يمكن أن يعرض صاحبه على المحكمة ويصدر فيه حكم قضائي بالاستناد إلى تشريع معين<sup>2</sup>.

ب- **التعريف النفسي للجريمة:** يرى أصحاب هذا الاتجاه أن كل سلوك إجرامي إنما هو انعكاس لصراعات نفسية، داخل الفرد تدفعه حتما إلى ارتكاب الجريمة، بل هناك من يعتبر السلوك الإجرامي مظهر من مظاهر اللاشعور أي سيطرة العقل الباطن على السلوك، وفي هذا الصدد يعتقد "فرويد"، أن الجريمة ظاهرة من الظواهر السلوكية الحتمية "إن الظاهرة العقلية مهما كانت تافهة أو مؤقتة لا شك في أنها سوابق محددة (الخبرة المخزنة في اللاشعور) مسببة لها "وعليه فقد عرف فرويد" السلوك الإجرامي على أنه "انعكاس لما تحتويه شخصية الفرد من مرض نفسي الذي هو عبارة عن اضطرابات وظيفية في شخصية الفرد المريض، وهو تعبير عن صراعات انفعالية لا شعورية ولا يعرف المرء صلتها بالأعراض التي يعاني منها"<sup>3</sup>.

## ج- التعريف الاجتماعي:

ينطلق الاجتماعيون من الانتقادات التي قدمت للتعريف القانوني والتي أبرزها، إنكار هذا التعريف للأبعاد الاجتماعية للجريمة، وهم يعتبرون الجريمة، ظاهرة اجتماعية، وأن التحريم ليس حكرا على المشرع القانوني، بقدر ما هو مستمد من الواقع الاجتماعي بما يحويه من قيم ومعايير اجتماعية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> علي عبد القادر القهوجي، علم الإجرام وعلم العقاب، الدار الجامعية للطباعة والنشر، القاهرة، 1986، ص 12.

<sup>2</sup> علي محمد جعفر، الأحداث المنحرفون، دراسة مقارنة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1984، ص 09.

<sup>3</sup> محمد عبد القادر قواسمية، جنوح الأحداث في التشريع الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1992، ص 63.

<sup>4</sup> أحسن طالب، الجريمة والعقوبة، و المؤسسات الإصلاحية، دار الطباعة للطباعة والنشر، بيروت، 2002، ص 32.

د- التعريف الديني للجريمة: عرفت الشريعة الإسلامية الجريمة هي إتيان أفعال محرمة يعاقب على فعلها، ويعرفها الإمام "المارودي" أنها "الجرائم محظورات شرعية زجر الله عليها بحد أو تعزير"<sup>1</sup>.

### التعريف الإجرائي:

هي كل فعل خارج عن المعايير والضوابط المتعارف عليها في المجتمع المحلي، وتنتج عنه عقوبة قانونية وشرعية .

## 7- المدخل النظري للدراسة:

تتمحور دراستنا حول الجريمة في الصحافة المكتوبة الجزائرية الخاصة، وكيف لهذه الأخيرة معالجتها لكشف العلاقة بين نشر أخبار الجريمة في الواقع والتصوير الإعلامي لها، بمعنى مدى التزامها للموضوعية وتجسيد الواقع.

هذا ما أدى بنا لضرورة تبني المدخل النظري الخاص بالدراسة لنعتمد عليه في الوصول إلى نتائجها، فوقع اختيارنا بما تفرضه علينا خصائص بحثنا العلمي على إحدى نظريات الصحافة وهي نظرية "الإطار الإعلامي أو التأطير الإعلامي" "الأطر الإعلامية" وبما أننا نحاول دراسة إحدى أجهزة الإعلام الجزائري كمؤسسة قائمة لها وضعها السياسي والاجتماعي والاقتصادي وحتى الثقافي، يقوم بوظائفها المتعددة ولها تأثيراتها المتباينة على الفرد والمجتمع باتفاق أغلبية علماء الإعلام والاتصال في العالم منذ ظهورها، وذلك بإسقاط مبادئ وأفكار نظرية الإطار الإعلامي على الصحافة المكتوبة الجزائرية الخاصة من خلال المعالجة الإعلامية لإحدى أخطر الظواهر الاجتماعية التي عانت ولا زالت تعاني منها الجزائر وهي ظاهرة الجريمة.

ومن أجل الوصول إلى أهداف الدراسة والتي أولها التعرف على نوع المعالجة الصحفية للجريمة في الصحافة المكتوبة الخاصة على ضوء نظرية الإطار الإعلامي لما لها من دور مهم في الدراسات التحليلية لأنها تحدد ملامح الأطر التي يتم من خلالها تغطية الأحداث والقضايا والشخصيات المختلفة، ولهذا يلزمنا التعرف على نشأة هذه النظرية وما جاءت به من مصطلحات ونتائج ونحاول ربطها ومقارنتها بالنظام الإعلامي القائم في الجزائر.

وتقوم نظرية الأطر الإعلامية على أساس أن أحداث ومضامين وسائل الإعلام لا يكون لها مغزى في حد ذاتها إلا إذا وضعت في تنظيم وسياق وأطر إعلامية، وتستخدم الخبرات والقيم

<sup>1</sup> المارودي، الأحكام السلطانية، ط2، مطبعة البابلي الحلبي، القاهرة، 1966، ص 219 .



الاجتماعية السائدة، وتأطير الرسالة الإعلامية يوفر القدرة على قياس محتوى الرسالة ويفسر دورها في التأثير على الآراء والاتجاهات، ويعني عندما يقع حادث معين، فالحدث قد لا تكون له دلالة كبرى عند الناس ولكل وسائل الإعلام تصفه في إطار إعلامي من حيث اللغة والصياغة والتركيز على عنصر معين حتى يصبح هاما في قلب الإطار الاجتماعية كله (سليمان، 2000، 50).<sup>1</sup>

ويعرف "جوفمان" الإطار الإعلامي بأنه، بناء محدد للتوقعات التي تستخدمها وسائل الإعلام لتجعل الناس أكثر إدراكا للمواقف الاجتماعية في وقت ما.<sup>2</sup>

والأطر *frames* أو الإطار *frames* يشير إلى الزوايا والجوانب التي يتم من خلالها تغطية الأحداث والموضوعات والشخصيات والقضايا المختلفة، تأثيراتها في الجمهور.

كما عرف أيضا بأنه تنظيم للمعلومات وتركز على طرق وزوايا تغطية وتقديم الأحداث والقضايا.

فالإطار في مفهومه يعني انتقاء بعض جوانب الواقع وجعلها أكثر بروزا في النص الإعلامي بإتباع أسلوب معين لتعريف وتحديد مشكلة ما وتقديم تفسير لأسبابها وتقويمها أخلاقيا وتقديم الحلول لها.<sup>3</sup>

والإطار الإعلامي يحاول أن يشابه ويمثل ما يدركه الناس في حياتهم اليومية وبين بناء الرسالة وتشكيلها كما تفعل الوسيلة الإعلامية، بمعنى أن الوسيلة الإعلامية لا تهدف إلى التغير أو بناء قيم جديدة ولكنها تهدف أكثر إلى الاستفادة من الفهم العام الموجود.

## 01- نشأة نظرية الإطار الإعلامي:

ينظر الكثير من الباحثين لنظرية الإطار الإعلامي (التأطير) على أنها امتداد طبيعي لوضع الأجندة التي صاغ فروضها واختياره كل من *Mccombs & Shaw* عام 1972.

ففي عام 1974 اقترح *Goffman* نظرية تحليل الأطر كمدخل مفيد في تنظيم الخبر أن وهو عالم الاجتماع الذي يؤكد الباحثون أنه " أول باحث أوضح مفهوم الأطر ... وعرفها باعتباره أسس لتنظيم الأحداث الاجتماعية وأشكال المعرفة الإنسانية بهدف توثيقها وتدعيمها ويرجع الفضل إلى "Zuchman" عامي 1976-1978، في توسيع المفهوم النظري لتحليل

<sup>1</sup> سليمان السيد علي، نظريات التعلم وتطبيقاتها في التربية، ط1، مكتبة الصفحات الذهبية الخاصة، 2000، ص 50.

<sup>2</sup> الزغلول عماد، نظريات التعلم، ط1، دار الشروق، عمان، الأردن، 2003، ص 216.

<sup>3</sup> أحمد زكريا أحمد، نظريات الإعلام، مدخل لاهتمامات وسائل الإعلام وجمهورها، ط1، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، 2009، ص 219-222.

الأطر ليشمل مضمون التغطية الإعلامية للنصوص الإخبارية فقد كان أول تطبيق عملي لفهم عملية التأطير في المحتوى الإخباري في إسهامها الذي قدمته عام 1978 بعنوان صناعة الأخبار *Making News* الذي أوضح من خلال القرارات الذاتية للصحفيين بشأن الأحداث التي يقررون تغطيتها وكيفية قيامهم بذلك لأن العمل الإخباري تحكمه مجموعة من المعايير التنظيمية والمهنية والمجردة ومنها استخدام الأطر المسبقة لتغطية هذه الأحداث.

ثم قدم " *Todd Githin* " عام 1980 مفهوم التأطير لبحوث الاتصال الجماهيري من خلال دراسته لتغطية شبكة CBS الأمريكية لأنشطة الحركة الطلابية ومدى علاقتها بأعمال الشعب والاضطرابات التي وقعت خلال عقد السبعينات من القرن الماضي<sup>1</sup>.  
وبتوالي دراسات التأطير "بدأت تتشكل خلال عقد الثمانينات من القرن الماضي بالولايات المتحدة ملامح مدخل نظري جديد يضرب بجذوره في أسس ومفاهيم التفاعل الرمزي وبناء الواقع الاجتماعي.

وبمقدم المرحلة الزمنية الثالثة في تاريخ وتطور نظرية التأطير والتي نقصد بها العقد الأخير من القرن نفسه قدم الباحثون إسهامات أكاديمية متنوعة أضافت لدراسات التأطير تراكمية علمية أسهمت في خصوصيتها وتراثها.  
ويرى الباحث أن هذا العقد يمكن رصد الملامح العامة لتطور دراسات الأطر من خلاله كالآتي:

أ- تزايد عدد الباحثين المهتمين بدراسات التأطير التي سطعت في سمائها أسماء مشهورة مثل " *Robert Entman* " الذي قدم ثلاث دراسات جادة خلال أعوام 1989-1991-1993 طالب من خلالها بمزيد من دراسات تحليل المضمون التي ركزت على التأطير وتمثيل المعلومات ودراسة كل من *Miller et Richert* عام 1994، حيث قاما بتطبيق مناهج تحليل المضمون.

ب- أوضحت دراسة " *Entman* " التي أجراها عام 1993 دور الإيديولوجية ونبهت أنظار الباحثين تجاهها لمعرفة أثرها في التأطير وذلك عندما قارن بين حادثتي إسقاط المقاتلات السوفياتية لطائرة ركاب لكوريا الجنوبية في أول سبتمبر 1983، وإسقاط البحرية الأمريكية طائرة ركاب إيرانية يوم 3 يولييه 1988.

<sup>1</sup> أحمد زكريا أحمد، مرجع نفسه، ص 237.

وتشهد نظرية التأطير مرحلة أخرى أكثر عمقا تسمى بمرحلة النماذج التفسيرية التي اقترحها العديد من الباحثين بهدف التعمق في دراسات التأطير.

كما قدم *Entman* عام 2003 نموذجا آخر خاص بالتأطير عقب أحداث 11 سبتمبر 2001 وعلاقته بتوجهات المجتمع الأمريكي<sup>1</sup>.

## 02- أنواع الأطر الإعلامية:

قدم العلماء عدة أنواع للأطر الإعلامية المرتبطة غالبا بتغطية الإعلام للأخبار من ذلك:

أ- **الإطار المحدد بقضية:** يتم التركيز على قضية أو حدث جوانبه واضحة عند الجمهور لأنه حدث مرتبط بوقائع ملموسة عندئذ يركز الإطار على المدخل الشخصي أو تقديم عناصر الحدث وتداعياته مثل (اختطاف الأطفال الحدث انتشار ظاهرة اختطاف الأطفال ونزع الأعضاء وبيعها إجراءات أمنية، قصص، ضاربة عن الاختطاف ...) أدوار المسؤولين.

ب- **الإطار العام:** يرى الأحداث في سياق عام مجرد يقدم تفسيرات عامة للواقع يربطها بالمعايير الثقافية والسياسية وقد تكون ثقيلة على نفسية المتلقي من الناحية المهنية إلا أنها هامة لفهم المشكلات وتقديم الحلول والإقناع على المدى البعيد (فحادث انتحار الرجل الذي عجز عن دفع رسوم الجامعة لأولاده يعالج في إطار البطالة أو الفقر الذي يهدد المجتمع غياب التضامن الاجتماعي مجانية التعليم التي ذهبت مع الربح هل يدفع الآباء حياتهم ثمنا لأولادهم وهكذا).

ج- **إطار الإستراتيجية:** يرى الأحداث في سياقها الاستراتيجي المؤثر على أمن الدولة القومي يتلاءم هذا الإطار مع الأحداث السياسية والعسكرية ويركز على قيم معينة.

د- **إطار الاهتمامات الإنسانية:** يرى الأحداث في سياق تأثيراتها الإنسانية والعاطفية، العامة تصاغ الرسائل في قوالب وقصص درامية ذات نزعة عاطفية مؤثرة.

هـ- **إطار النتائج الاقتصادية:** يضع هذا الإطار الوقائع في سياق النتائج الاقتصادية التي نتجت عن الأحداث، يشير للتأثير المتوقع أو القائم على الأفراد والدول والمؤسسات، القائمون بالاتصال يستخدمون الناتج المادي يجعل الرسالة الإعلامية أكثر فاعلية على الناس وأكثر ارتباطا بمصالحهم.

و- **إطار المسؤولية:** يضع القائم بالاتصال الرسالة للإجابة عن السؤال "من المسؤول عن؟" الأفراد والمؤسسات والدولة معنيون بمعرفة المسؤول عن الحدث وتحديدته في شخص أو مؤسسة أو قانون أو سلوك أو حكومة محددة.

<sup>1</sup> أحمد زكريا أحمد، مرجع نفسه، ص 340.

ز- إطار الصراع: تقدم الأحداث في إطار تنافسي صراعي حاد قد نتجاهل الرسائل الإعلامية عناصر هامة في سبيل إبراز سياق الصراع، تبرز الفساد وعدم الثقة في المسؤولين، ترى الأشخاص من قبل أن ترى الأحداث وترصد المصالح قبل أن ترصد الأهداف وتقيس الرسالة غالباً بمقياس الخاسر والرابح والمنتصر والمهزوم.

ح- إطار المبادئ الأخلاقية: عرض الوقائع في السياق الأخلاقي والقيمي للمجتمع، يخاطب المعتقدات والمبادئ الراسخة عند المتلقى، القائم بالاتصال يرد الحدث رداً مباشراً لوعاء المجتمع الأخلاقي، وقد يستشهد بالاقتباسات والأدلة الدينية التي تدعم سوقه للوقائع أو بالمصادر والجماعات المرجعية التي تؤكد هذا الإطار<sup>1</sup>.

### 3- خطوات تكوين الإطار:

تتم عملية التأطير الإعلامي للمضمون من خلال أربع خطوات رئيسية:

أ- يصدر القائمون بالاتصال أحكاماً واعية أو غير واعية، وبطريقة معتمدة أو غير معتمدة على الرسالة من خلال البناءات المعرفية والإدراكية للإعلاميين.

ب- تتشكل الرسالة في أطر مهنية من ناحية الشكل أو المضمون، في عبارات ومفاهيم واقتباسات المصدر هنا له أطره المتحركة ليس في ذاته بل في الرسالة فوجود أو عدم وجود صور للحدث، مساهمة الفكر، سير أو عدم سير الحصول على المعلومة والجزاء الناتج عن العمل كل هذا أو غيره يؤثر في خطوات بناء الإطار.

ج- يتوقع المرسل أطراً خاصة للمتلقى فترشده وتؤثر في عملية التأطير المالية المتوقعة.

د- الرسالة المؤطرة تمثل المخزون المشترك لكل خطوات وصنع الإطار، هي في الغالب التمثيل المشترك للإطار الاجتماعي العام.

إذن فالإطار الإعلامي ليس الوسيلة الإعلامية (الصحف مثلاً) بل هو وليد السياسات والممارسات الإعلامية الموجودة وثقافة القائم بالاتصال ونوع ومصادر الأخبار والاتجاهات الإيديولوجية والثقافية الشائعة ودرجة الحرية السياسية الحاكمة وطبيعة الأحداث وحجمها وارتباطها بالجمهور<sup>2</sup>.



<sup>1</sup> صادق، أمال وآخرون، نحو الإنسان من مرحلة الجنين إلى مرحلة المسنين، ط2، مكتبة الأنجلو المصرية، 1990، ص 54.

<sup>2</sup> عجيلي سرّكز وآخرون، نظريات التعلم، ط2 وجامعة قازيونس، 1996، ص 60.

## 4- وظائف الأطر وأهميتها:

تبرز أهمية الأطر الإعلامية وأهميتها في التالي:

أ- كشف اهتمام الباحثين بدراسة إنتاج الأخبار والخطاب الإخباري عن أن الصحفيين يعتمدون على التأطير في إنتاج القصص الخبرية، ووفقاً لألكسندر الباحثين فإن الصحفيين يحاولون كتابة تقارير إخبارية موضوعية، وتنظيم المادة الإخبارية بطريقة فاعلة، ويمكنون إلى المشاركة في عملية التأطير من خلال البناء والتركيب، وإبراز جوانب معينة من الواقع وعزل جوانب أخرى، ويتسلم الباحثون الذي يستخدمون تحليل الإطار بأن الآفات القوة غالباً ما تعكس في تلك الأطر المتبناة وقد تفترض بعض بحوث التأطير أن الإطار يمكن أن يسيطر على التغطية لفترات طويلة من الوقت.

ب- تعرف الأطر المشكلات، وتشخص الأسباب، وتحدد قوتها التي تخلق المشكلة، وتضع الأحكام أو التقييمات الأخلاقية، وتقيم العوامل غير المقصودة وتأثيرها، وتقترح المعالجات وتسوغها، كما تتنبأ بتأثيراتها المختلفة.

ج- يحدد الإطار مدى ملاحظة وفهم الأفراد للمشكلة، وكيفية تقييمهم لها وتصرفهم إزاءها، واتفق "Scheufele" مع ذلك حيث ذكر أن تأطير الأحداث والأخبار في وسائل الإعلام يمكن أن يؤثر بشكل منظم في كيفية فهم المتلقين للأخبار المتعلقة بهذه الأحداث كما أن تركيز الإطار على إبراز معلومات معينة يزيد من إمكانية إدراك المتلقي لها، وإدراك معناها ومن ثم معالجتها وتخزينها في ذاكرته، إلا أن Entman رأي أن تأطير النص لا يضمن تأثيره في تفكير المتلقين.

د- أوضحت أدبيات التأطير تأثيراته القوية في الإدراك الاجتماعي والتفضيلات السياسية للأفراد، ويتبع هذا الأمر من خلال دراسة التقارير الصحفية والتلفزيونية، واختبار الأطر مهم في تحديد مدى قارئية الموضوعات الصحفية.

هـ- تؤكد نظرية الإطار على أن تأطير الأخبار يتوسط الطريقة التي يستخدم فيها الناس المعرفة الاجتماعية، والخبرات السابقة، ولهذا فإن الافتراض الأساسي في نموذج "Rhee" يتمثل في أن تركيب الرسالة في النصوص الإخبارية، يقصد الطريقة التي يستخدم بها الأفراد معرفتهم في تفسيرها، وتوصلت دراسة الباحث إلى أن الأطر الإخبارية تساعد الأفراد في بناء نماذج خطاب معينة *corrsponding Discourse Models* من خلال تزويدهم بمجموعات من المفاهيم المستخدمين في عملية تفسير الحدث أو القضية وعلى الصعيد نفسه يؤسس الإطار لسبيل

مترابط بين القضية المستهدفة ومجموعة المفاهيم المحددة من خلال تنشيط أو اقتراح بعض الأفكار على حساب الأخرى.

و- لا يتطور التأطير الصحفي للقضايا والأحداث من فراغ، بل يتشكل من خلال التأثير بعوامل اجتماعية متعددة منظمة العوامل السياسية، ودور المنظمات والحركات الاجتماعية.

ز- تؤثر الأطر في الاتجاهات من خلال التركيز على قيم وحقائق معينة، واعتبارات أخرى، تمنحها صلة أكبر بالموضوع أو القضية، كما أن وسائل الإعلام تبنى أطر متعددة لتغطية أحداث مختلفة ويتأثر ذلك باتجاهات المحررين وتأثير القيم في الأسلوب الذي يكتبون به.

ح- تقوم الأطر بأدوار إستراتيجية في المؤسسات والحركات الاجتماعية، وتؤثر في السلوك وتجذب الأعضاء والمصادر، كما تساعد في ربط الفرد بالجماعة وقيمتها وأيديولوجيتها وهو الأمر الذي يتوافق مع أن الإطار له قوة اجتماعية وتستخدم المؤسسات والحركات الاجتماعية، الأطر في محاولة التأثير في إدراك مبادئ ومعتقدات وأفعال المجموعات المستهدفة على اختلافها، جزء من هذه القوة يأتي من خلال قدرة وسائل الإعلام على تحديد الإطار دون معرفة الجمهور به، إلا أن تعدد الأطر قد يشوب القوة الكامنة في تأثير أي إطار في التغطية الإعلامية أو إخضاع الرأي العام<sup>1</sup>.

## 5- عناصر الإطار الإعلامي:

يعتبر انتمان "Entman" أن العناصر الأربعة في العملية الاتصالية هي القائم بالاتصال (الصحفي) *Communication*، والرسالة *Tesct*، والمتلقي *Receiver*، والثقافة *culture*. أ- القائم بالاتصال (الصحفي): قد يقدم -عن عمد أو غير عمد- أحكاما من خلال أطر تحكمها تسمى *Schamata* تنظم قيمته ومعتقداته، ويمارس دورا هاما في بناء وتشكيل الأخبار من حيث الاختيارات اللغوية، والاقتباسات، والمعلومات التي تقود للتأكيد على عناصر أو جوانب معينة في القصة الخبرية، ويؤطر الصحفيون القصص الخبرية من خلال اختياراتهم التي يقومون بها أثناء كتابتهم وتحريرهم لتلك القصص، وهذه الاختيارات تؤثر بدورها في الطريقة التي يفسر القراء القصص، من خلالها.

ويرسم الصحفيون أنماطا أو أطرا تصب معرفيا في المناقشات العامة، وتؤثر في مستوى معلومات الأفراد، وهذا يتم من خلال الاختيار الانتقائي لتغطية جانب أو الجانبين كليهما لحدث أو قضية ما، مع وضع تفسير مبسط للأحداث والقصص، أو من خلال تغطية أكبر لقضية واحدة

<sup>1</sup> سليمان السيد علي: مرجع سبق ذكره، ص 53.

على حساب الأخرى، وهم محكومون بدورهم بالأطر التي تنظم أنساقهم المعرفية والضغوط المهنية التي يعملون في ظلها مثل: ضغوط السيطرة والملكية والتمويل، والتي تحدد السياسة التحريرية، بالإضافة إلى ضغوط المساحة وسرعة العمل الإعلامي، والمشكلة التي تحدث في عمل التحرير اليومي تتعلق بعملية الإدراك الانتقائي التي تقود إلى أطر بديلة تصطبغ بالإيديولوجية، عن وعي أو عدو وعي بذلك، وتؤثر المصادر الإخبارية، في الكتابة الصحفية، حيث يعتمد الصحفيون عليها في الموضوعات القصصية، ومضمونها كما أن اختيار المصدر قد يعكس الأحكام الفردية أو العوامل المؤسسية، والتنظيمية، ويتعلق بما سبق توصل إليه *Chyi et Mc Combs* من أن الصحفيين ومصادرهم يعززون إبراز القضية في الأجندة الإعلامية، من خلال تغيير الإطار، وأن المغزى المحتمل المرتبط بطبيعة الحدث الإخباري يجعل التأطير ممكناً على مستويات متعددة، كما أن الاختلاف في التغطية ينتج عن اختلاف القيم الشخصية والمهنية للصحفيين الذي يعملون في غرف الأخبار.

**ب- النص:** يتضمن الأطر التي تبرز من خلال حضور أو غياب كلمات أساسية، وتراكيب معينة، وصور نمطية ومصادر المعلومات، والجمل التي تتضمن حقائق وأحكاماً معينة.

**ج- المتلقي:** حيث قد يعكس تفكير المتلقي واستنتاجه الأطر في النص، ونية أو قصد التأطير لدى القائم بالاتصال، وقد لا يعكس.

**د- الثقافة:**<sup>1</sup> وهي "مجموعة من الأطر المشتركة المقدمة في خطاب الأفراد أو تفكيرهم في جماعة اجتماعية معينة". وهي كما عرفها *"Entman"* مجموعة من الأطر التي يتم الاستشهاد بها، ومن الممكن أن تعرف بأنها "مجموعة من الأطر الشائعة التي تظهر في خطاب وتفكير معظم الناس، أو جماعة اجتماعية معينة" ويذكر الأخير أن التأطير في العناصر أو المواقع الأربعة يتضمن وظائف متشابهة هي: الاختيار والإبراز، واستخدام تلك العناصر لبناء الجدل حول المشكلات ومسبباتها، انتهاءً بتقييمها وتقديم حلول لها".<sup>2</sup>

وبصفة عامة تعتبر وسائل الإعلام مشاركا نشطا في اختيار وتأطير العالم، حيث تنتقل ذلك الاختيار من خلال ممارسات ثقافية، وتمثل شيكات الاتصالية لتطور الخطاب، مؤدية ذلك بطرق تبنى على أساس عمليات نفسية لغوية مهمة في المعرفة الإنسانية، وتخلق الضغوط الخارجية التي تتعرض لها هذه الوسائل الحاجة إلى تسوية الاختلافات -ليس فقط على مستوى المهنيين في غرف

<sup>1</sup> عجلى سرکز، وآخرون، مرجع سابق، ص 62.

<sup>2</sup> إسماعيل محمود حسن، مبادئ علم الاتصال ونظريات التأثير، ط1، الدار العالمية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003، ص 4.

الأخبار- ولكن أيضا على مستوى ثقافة غرف الأخبار، وقد تتمثل الضغوط الخارجية في " المالكين الذي ينطلق حافزهم من الاعتبارات السياسية والاقتصادية.

## 6- آليات التأطير:

ينظر الباحثون لآليات وأدوات التأطير على أنها عنصر مهم في عملية فهم تأثيرات التأطير المختلفة في الجمهور مع الأخذ في الاعتبار دورها المهم أيضا في الدراسات التحليلية لأنها تحدد ملامح الأطر التي يتم من خلالها تغطية، الأحداث والقضايا والشخصيات المختلفة، ورغم ذلك يرى الباحث أن هذه الآليات مازالت في تتصف بالغموض والتشتت شأنها في ذلك شأن عدم وجود تعريف جامع مانع للتأطير وذلك لأسباب الآتية:

أ- تتداخل هذه الآليات معا بصورة يصعب فصلها جميعا عن بعضها البعض بصورة مانعة، فمثلا في الوقت الذي يرى بعض الباحثين أن التكرار وحجم التغطية الإعلامية، هما المؤثر الإجرائي الذي يمكن من خلاله قياس البروز فإن آخرين يرونهما آليتين ضمن آليات الأخرى.

ب- إذا نظرنا للتأطير من خلال المستوى التحليلي المتمثل في النص الإعلامي سيتضح أن هذه الآليات بعدين: أولهما شكلي يتمثل في موقع التغطية وحجمها، ومدى استخدام عناصر تبيوغرافية معينة كالصور والعناوين ... وغيرها، تأثيرهما بعد مضموني يتعلق بالمحتوى كالاستعارات، التلميحات، وربط أطر التغطية بنماذج سابقة، ونوعية الموضوعات الرئيسية والفرعية ... وغيرها.

ج- يمكن رصد وقياس هذه الآليات من خلال ظهورها بصورة صريحة في النص الإعلامي (كالبروز من خلال موقع وحجم التغطية) أو بصورة ضمنية (كنغمة أو نبرة التغطية) أو من خلال عدم ظهورها في هذا النص كالاستبعاد خلال تحليل المسكون عنه.

وإذا نظرنا إلى آليات وأدوات التأطير نجدها تتمثل في الآتي:

- البروز *Salience*: "وهو أن تشغل قضية ما النصيب الأكبر من المصادر الإعلامية المتاحة، على المساحة العامة *Public Arena* أي القضية المسيطرة.

فقد رصدت *Salma Ghanem* في دراستها 1997، العلاقة بين التأطير والبروز من خلال مقياس صممه وتمكنت باستخدامه من قياس بروز القضايا، وهو يتكون من 13 متغيرا ثم إدراجها ضمن أربع مجموعات كالتالي:

المجموعة الأولى: وتشمل متغيرين خاصين بآليات التأطير هما: موقع المحتوى في الصحف، والعناصر المصاحبة، كالصور والعناصر الجرافيكية والعناوين وغيرها.



**المجموعة الثانية:** وتشتمل ستة متغيرات تتعلق بالمكون الوجداني هي: العلاقة الإنسانية بين الفاعلين الرئيسيين في النص الصحفي، المشاعر والعواطف، السياق العام (بمجرد أم ملموس)، البعد الجغرافي للمحتوى، القلب أو الشكل التحريري، الاقتباسات.

**المجموعة الثالثة:** وهي عبارة عن متغير واحد يتعلق بالركن المعرفي عن أسباب وحلول وجوهر المشكلة وأبعادها.

**المجموعة الرابعة:** وتضم أربع متغيرات بالتركيز على أنواع المحتوى الصحفي (أنواع الجرائم).

ويرى بعض الباحثين أن العوامل المؤثرة على إحداث تأثير البروز هي:

أ- طبيعة القضية: هل القضية تهم قطاع كبيرا من الناس أم قطاعا محددا ؟ هل القضية قديمة أم حديثة الظهور؟

ب- طبيعة الأحداث الأخرى المحيطة بالقضية البارزة: فإذا كانت الأحداث المحيطة أقل أهمية فإن ذلك يزيد من تأثير القضية البارزة.

ج- حجم وطبيعة التغطية الإخبارية للقضية.

د- الأهمية المدركة للقضية.

- التلميحات الاجتماعية: *Social Cues*: "يعتمد تشكيل الأطر الإعلامية للرسائل والنصوص على الموز والمعاني السائدة والتلميحات الاجتماعية *Social Cues* الذي نعيش أسرى لها في حياتنا اليومية وتستخدمها وسائل الإعلام لنشر الأفكار والآراء المستهدفة وتعزيزها.

- نغمة أو نبرة التغطية *The tome of coverage*، وتعد أحد أهم الآليات المستخدمة في تغطية أنواع المحتوى الإعلامي لأنها تحدد طبيعة هذه التغطية وميول ومواقف الوسيلة الإعلامية اتجاه هذا المحتوى.

- ربط التغطية الصحفية بنماذج الأطر متشابهة ومرتبطة بالمحتوى الصحفي ك وتفترض هذه الإلية "تفسير الأفراد للنصوص الإعلامية التي تحتوى على أحداث جديدة يتم في ضوء الخبرات السابقة لهم عند تعرضهم لهذه النصوص فتتولد معانيها من خلال إشارات ورموز تربط بين هذه الخبرات والمحتوى الإعلامي الجديد وبين تقويماتهم لأحداث تمثل انساقا معرفية سابقة وترتبط بهذه الأحداث الجديدة.

وقد أثبتت دراسة *Kityinger* (2000) صحة اعتماد الصحفيين وصحفهم على نماذج الأحداث متشابهة ومرتبطة عند تغطيتهم لأحداث أخرى جديدة من خلال الدراسة التي أجريت

لتحليل تأطير التغطية الصحفية لحوادث الاعتداء الجنسي على الأطفال بإحدى حضانات مدينة *orkney* شمال اسكتلندا، فقد ثبت الربط صحفيًا بينها وبين حوادث اعتداءات جنسية *Cleveland* عام 1987 بانجلترا وهنا تصبح هذه النماذج لأحداث وقعت سابقًا بمثابة سياق الأحداث اللاحقة المرتبطة بها والمشابهاة معها.

- إعادة التأطير *Reframing* وهذه الآلية ترتبط سابقتها سواء فيما يتعلق بالنسبة للصحفيين وصحفيهم أو بالنسبة للجمهور الذي يعني ذلك بالنسبة له أن أفرادهم يمارسون نشاطًا في مواجهة تأثيرات وسائل الإعلام وأنهم ليسوا حاملين.

- الاستعارات *Metaphors* والكلمات الدالة *Key words* واللغة المجازية *Imagery* *Lamguage*: فالإشعارات تستخدم في النصوص الإعلامية كي تضفي على الأشياء أو الأحداث نوعًا من التهويل والتضخم أو التهويل بخلاف ما تبدو عليه في الواقع.

- آليات خاصة بالعناصر التشكيلية في النصوص الصحفية (كالصور، وموقع التغطية الصحفية، حجمها والمساحة، وكلمات التدعيم والتكرار) وقد حدد *Tankrd* (2001) العديد من الخصائص الإخبارية التي تشكل بصفة عامة ملامح الأطر وهي: العناوين الرئيسية، والعناوين الفرعية، والصور، والتعليقات الصور.

- آليات اعتمدت على توظيف خصائص التحرير الصحفي: وتشمل ملامح تحريرية كالبناء الفني، فقد كانت مقدمات النصوص الصحفية أحد أهم الخصائص الإخبارية التي حددها *Tankrd* وأثبتت دراسة *Zillman* وآخرون توظيف هذه المقدمات كأحد أهم آليات التأطير بالإضافة لاحتوائها على آليات أخرى كالكلمات والمفردات التي تركز على إطار الصراع والألم في التعرض الانتقائي لدى أفراد الجمهور.

- آليات دراسة *Werder*: التي قارنت بين تأطير ثلاث صحف بريطانية وثلاث ألمانية للجدل والمناقشات التي أثّرت حول قضية استخدام اليورو والعملة أوروبية موحدة، وقامت الدراسة بتحليل أربع آليات اعتمدت عليها هذه الصحف:

- نوع الشكل التحريري.
- نغمة أو نبرة النص الإخباري.
- الاقتباسات من أقوال المصادر الواردة بالنص الإخباري.
- القضايا الفرعية التي يتضمنها النص الإخباري.

- الانتقاء *Selection*: وهو الآلية الثانية تضمنها تعريف *Entman* للتأطير باعتباره أساس هذه النظرية من خلال عملية اختيار وفق معايير مهنية، وذاتية، ومؤسسية، وثقافية يقوم بها القائم بالاتصال أو الوسيلة الإعلامية عند تغطية حدث أو قضية ما بالتركيز على جوانب وزوايا معينة.

- الاستبعاد أو الإغفال *"Exclusion"*: ويمثل الوجه الآخر للانتقاء ويرتبط أيضا مثله بمفاهيم ثلاث على درجة من الأهمية في نظرية التأطير ومناقشة واختيار تأثيراته وهي: الموضوعية، والإيديولوجية، وحراسة البوابة<sup>1</sup>.

## 8- منهج الدراسة:

تندرج دراستنا ضمن البحوث الوصفية التحليلية التي تهدف إلى تصوير وتحليل وتقديم خصائص ظاهرة أو مجموعة من الظواهر، ويعرفها "هوينيتي" بأنها تلك الأبحاث التي تتضمن دراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بطبيعة ظاهرة أو موقف أو مجموعة من الناس أو مجموعة من الأحداث والأوضاع<sup>2</sup>.

كما تتسم الدراسات الوصفية بأنها تقرب الباحث من الواقع حيث يدرس الظاهرة كما هي على أرض الواقع ويصنفها بشكل دقيق، إما بتعبير كمي حول خصائص وسمات الواقعة أو بأسلوب كيفي وقد ارتبط هذا الأسلوب بالظواهر الإنسانية<sup>3</sup>.

ومن هنا استوجب علينا أن نعتمد منهج المسح "الذي يعتبر واحد من المناهج العلمية الملائمة للدراسات الوصفية وذلك لأنه يستهدف تسجيل وتحليل وتفسير الظاهرة في وضعها الراهن بعد جمع البيانات اللازمة والكافي عنها، وعن وضعها من خلال مجموعة من الإجراءات المنظمة التي تحدد نوع البيانات ومصادرها وطرق الحصول عليها<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> أحمد زكريا أحمد، نظريات الإعلام مدخل الاهتمامات وسائل الإعلام جمهورها، ط1، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، 2009، ص243-252.

<sup>2</sup> محمد منير حجاب، أساسيات البحوث العلمية والاجتماعية، ط3، دار الفجر، القاهرة، 2002، ص86.

<sup>3</sup> أحمد حسين الرفاعي، مناهج البحث العلمي: تطبيقات اقتصادية وإدارية، دار وائل للنشر، عمان، 1998، ص123.

<sup>4</sup> محمد عبد الحميد، دراسات الجمهور في بحوث الإعلام، عالم الكتب، القاهرة، 1993، ص183.

ويعرفه "محمد زيان" أنه الطريقة التي تمكن الباحث من التعرف على الظاهرة المراد دراستها في وضعها الطبيعي دون أي تدخل من قبل الباحثين أي دراسة الظاهرة تحت ظروف طبيعية غير اصطناعية<sup>1</sup>.

كما يعرف المنهج المسحي بأنه جهدا علميا منظما للحصول على بيانات ومعلومات وأوصاف عن الظاهرة أو مجموعة الظواهر موضوع البحث، والذي يقوم على عملية الوصف والتحليل للظواهر<sup>2</sup>.

وقد اعتمدنا في هذه الدراسة على المسح والوصف التحليلي الذي يصور ويوثق وقائع وحقائق واتجاهات خاصة بالموضوع سواء كان ذلك من خلال الفئات أو عناصرها ووفي إطار المنهج المسحي فقد وقع اختيار الباحث على أسلوب تحليل المضمون كأداة منهجية أساسية للتحليل حيث نقوم بوصف كمي أولا لمعطيات استمارة تحليل المضمون، ثم نحاول الربط بين مختلف المتغيرات وإيجاد تفسيرات منطقية علمية.

## 9- أدوات الدراسة:

اخترنا في دراستنا هذه على تقنية الملاحظة وتقنية تحليل المحتوى.

### 1-الملاحظة:

تعد الملاحظة أداة هامة من أدوات البحث العلمي كونها تساعد الباحث في التعرف عن قرب على الظاهرة التي يدرسها<sup>3</sup>، وكان توظيفنا للملاحظة قائم على ما تنشره الصحف اليومية من أخبار ومعلومات حول ظاهرة الجريمة، ومن جهة أخرى فإن الرصيد المعرفي للباحث حول هذه الظاهرة كان نتيجة لاحظناه من تعامل الصحافة المكتوبة مع ظاهرة الجريمة في الجزائر.

اخترنا تقنية "تحليل المضمون" التي تعتبر أداة أو وسيلة بحث غير مباشرة تستخدم في معالجة النصوص المكتوبة والأشرطة الصوتية والأفلام المصورة، من طرف الباحثين في العلوم، التي تدرس نشاط الإنسان وحركة المجتمع وسلوك الفرد، لاسيما ذلك العلوم التي لها صلة بوسائل الإعلام والاتصال وما تنتجه من مضامين متنوعة وما تمارسه من تأثيرات مختلفة على جماهيرها مثل الإعلام والاتصال.

ثم تحديد مصطلح تحليل المضمون إلى مصطلحين:

<sup>1</sup> أحمد بن مرسل، مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال، وديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص 286.

<sup>2</sup> سمير محمد حسين، بحوث الإعلام: الأسس والمبادئ، عالم الكتب، القاهرة، 1976، ص 173.

<sup>3</sup> أحمد بن مرسل، مرجع سابق، ص 203.

إن كلمة تحليل تعني تفكيك الشيء إلى مكوناته الأساسية، في حين تشير كلمة مضمون إلى ما يحتويه الوعاء اللغوي أو التسجيلي الصوتي أو العلمي أو الكلامي أو الإيمائي من معاني مختلفة، يعبر عنها الفرد في نظام معين من الرموز لتوصيلها إلى الآخرين<sup>1</sup>، طبقا لذلك عرفت الباحثة "نوال محمد عمر تحليل مضمون مواد الإعلام والاتصال بأنه: تفكيك ما ينتجه القائمون على وسائل الاتصال المتنوعة إلى أجزاء مادية، تسمح بكشف الرموز والصيغ المختلفة المستخدمة في التعبير عن القيم والأفكار المراد تبليغها إلى الطرف الآخر في عملية الاتصال.

ويعرفه "برستون" منهج تحليل المحتوى بأنه: تقنية بحث تستهدف الوصف الموضوعي المنهجي والكمي للمحتوى الظاهرة للاتصال.

إضافة إلى ذلك فيعرف مصطلح تحليل المضمون إلى "تحليل" و"مضمون" الأولى تعني تفكيك الكل إلى عناصره وأقسامه المكونة له، أما كلمة "مضمون" فيقصد بها ما يحتويه الوعاء اللغوي أو التصوري من معاني مختلفة يقوم الفرد بالتعبير عنها في رموز وفق تنظيم معين لتحقيق غايات اتصالية مع الآخرين<sup>2</sup>.

إن ميلاد تحليل المضمون كأداة تبحث تستخدم في معالجة المواد الإعلامية يعود إلى بداية القرن العشرين حيث أوجده الباحثون لوضع حد للطرق المستخدمة آنذاك في قراءة النصوص. هذه القراءة التي كانت عبارة عن محاولات فردية لم تخضع نهائيا إلى تقنيات محددة أو قواعد علمية مضبوطة متعارف عليها من طرف الباحثين.

وبناء على ما سبق، يمكن تعريف "منهج تحليل المحتوى" بأنه يهتم بدراسة محتوى وسائل الاتصال الجماهيرية، لوصف محتوى هذه الوسائل.

هناك نوعان من تحليل المحتوى هما:

- النوع الأول: التحليل المادي للمحتوى، أي تحليل مادة المضمون. والمقصود بذلك تجزئ موضوع البحث إلى عناصره الأولية، ثم يقوم الباحث بحساب مادي كمي لعدد الفقرات أو الجمل أو الكلمات والرموز، والتي تدل على مضمون واحد.
- النوع الثاني: التحليل المعنوي للموضوع، أي تحليل معنى المضمون وفيه يقدم الباحث لتحليل المعاني التي تعطيها الفقرات أو الجمل أو الكلمات أو الرموز في النص للموضوع، كما يقوم

<sup>1</sup> أحمد بن مرسل، مناهج البحث العلمي علوم الإعلام، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 250.

<sup>2</sup> أحمد بن مرسل، استخدامات تحليل المضمون في الدراسات الإعلامية، جامعة الجزائر، 1996، ص 20.

بتفسير كل معنى على حده ثم يصل إلى مرحلة التركيب أي حوصلة جميع المعاني مع بعضها البعض وحدة كاملة متكاملة، ومتناسقة ومترابطة لموضوع البحث، ويمكن تلخيص أهداف منهج المحتوى إلى ما يلي:

- 1 - وصف الاتجاهات المنظمة في محتوى الاتصال.
- 2 - تحليل محتوى الاتصال.
- 3 - الربط بين خصائص الجمهور والرسائل الاتصالية.
- 4 - وصف نماذج الاتصال.
- 5 - تحليل أنماط الاتصال.
- 6 - الربط بين سمات الرسائل المعروفة المصدر.
- 7 - التعرف على التركيب الداخلي للأشياء وللمواد المحللة.
- 8 - الكشف عن القوانين التي تتحكم في العلاقات الداخلية لعناصر محتوى الموضوع المدروس.
- 9 - الكشف عن طرائق لتركيب مواد أخرى يحتاجها الإنسان.
- 10 - التأكد من مطابقة موضوع البحث لأحد التراكيب المعروفة سابقا.

#### لتحليل المحتوى مميزات:

- الميزة الأولى:** تحويل وثيقة لفضية غير كمية إلى بيانات كمية رقمية.
- الميزة الثانية:** إمكانية عرض الإحصاء الكمي في منهج لتحليل المحتوى في شكل جداول تتضمن الأرقام في صور تكرار أو نسب مئوية.
- الميزة الثالثة:** إمكانية وصف محتوى الاتصالات الظاهرة بطريقة كمية موضوعية منظمة.
- الميزة الرابعة:** إمكانية تطبيق منهج تحليل المحتوى على عينات كبيرة الحجم محسوبة بطريقة علمية.
- الميزة الخامسة:** يغطي منهج التحليل المحتوى، جميع وجوه التخصص التي تتضمنها تقنيات المستوى الاجتماعي.<sup>1</sup>
- لقد أدى انتشار استخدام تحليل المضمون في دراسة الاتصال والإعلام وتعدد أسباب استخدامه لعدة عوامل أهمها<sup>2</sup>:

<sup>1</sup> رشيد زرواتي، مناهج وأدوات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، ط1، الجزائر، 2007، ص 167.

<sup>2</sup> أحمد بن مرسل، مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال، مرجع سبق ذكره، ص 20.

- تنوع أساليب ووسائل الاتصال التقليدية والحديثة بدءاً من استخدام اللغة الرمزية والإشارات والمعاني واللغة المطبوعة مثل الكتب والصحافة ووسائل الاتصال السلكية واللاسلكية كالتلفزيون والتلغراف والمسموع مثل الإذاعة.
- تعدد استخدامات وسائل الاتصال وتعدد محتواها من لغة مكتوبة، ورمزية ومشفرة ومصورة ونوعية أهدافها من التعليم والتثقيف والتوجيه والدعاية وتغير الاتجاهات.
- صعوبة تبني الأساليب الكمية وانجاز مقابلات مع مستخدمي جمهور وسائل الاتصال وملكية هذه البحوث من نفقات كبيرة لذلك يمكن استخدام تحليل مضمون الكتب والصحف في فترات زمنية سابقة أو في الوقت الحاضر.
- إن الغرض الأساسي الذي كان وراء استخدام أداة تحليل المضمون يكمن في إخراج عملية الباحث أو قراءة النصوص من نطاق الحدس الذاتي والانطباع الشخصي في فهمها، أي أبعاد تدخل ذاتية الباحث في هذه العملية وتجنب الاعتماد على التأويل الفردي.
- أما بالنسبة لبحثنا ومن خلال جمع المعلومات أو المادة التي تتناول موضوع الدراسة من خلال العينة المختارة، تأتي في هذه المرحلة إلى تحليل التقسيمات، التوزيعات، أو الأركان التي يعتمد عليها الباحث في توزيع وحدات التحليل المتوصل إليها في المادة المدروسة وهذا بناء على ما تتخذه فيه من صفات أو تختلف فيه من خصائص.
- إن وضع فئات التحليل في البحث يخضع بالدرجة الأولى إلى طبيعة الأهداف المسطرة فيه، لأنه انطلاقاً من هذه الأهداف يتم تحديد الفئات المعمول بها، والتي يضمن الباحث من خلالها العرض الموضوعي والشامل للعناصر محل البحث من خلال المادة المنشورة حول الموضوع التي تطرقت إلى معالجته قضايا وأخبار الجريمة، حيث اعتمدت الدراسة على فئات التحليل الآتية التي يجب عن سؤال كيف قيل؟ وماذا قيل؟
- أ- **فئات الشكل:** هي القوالب الفنية أو الصحفية التي تتخذها المواد الإعلامية في وسائل الإعلام والصحف بصفة خاصة تقوم على التمييز بين الأشكال المختلفة التي تقدم بها المواد الإعلامية وتصنف فئات الشكل إلى الأقسام التالية:
- **فئة حجم التغطية:** قياس قيمة أو مستوى الاهتمام بموضوع ما، حيث توجد هناك عدة مقاييس كمقياس المساحة، الموقع، العنوان وهي الفئات التي اعتمدنا عليها.
- **فئة الأنواع الصحفية:** تهتم بالأنواع الصحفية المستخدمة كالتالي:

**الخبر:** وهو وصف دقيق غير متحيز تقدمه وسائل الإعلام على اختلافها "مطبوعة، مسموعة، مسموعة مرئية عن حادث أو واقعة تثير اهتمام جمهور وسائل الإعلام على اختلافهم ليساهم في توعيتهم وتثقيفهم"<sup>1</sup>.

**الخبر البسيط:** وهو الخبر الذي يتناول واقعة واحدة ومحددة.

**التقرير:** يعتبر أهم الأنواع الإخبارية، لأنه يقوم بنقل تفاصيل الوقائع والأحداث المحيطة بها<sup>2</sup>.

**التحقيق:** يجرى التحقيق حول قضية أو مشكلة أو ظاهرة تهدف إلى تفسيرها ومزجها وتحليلها ودراساتها.

**العمود:** هو التعليق عن حدث أو خبر، يكتب في مكان ثابت (نفس الصحيفة ونفس الزاوية) ويكون لديه توقيع ثابت وعنوان ثابت وعنوان ثابت وهو منتظم الصدور.

**الكاريكاتير:** يعبر فيه الصحفي عن موضوع ما في قالب رسومات تكون حادثة من الواقع المعاش سواء سياسي، اجتماعي، اقتصادي.

**المقابلة:** هي الأداة التي تجعلك تعرف ما قد حدث وما قد يحدث من كل حوار صحفي تحكي التفاصيل التي تجعل موضوعاتك جديرة بالثقة<sup>3</sup>.

**الروبورتاج:** في الروبورتاج يستحسن أن تكون الجمل حية مليئة بالصور حيث يعتبر تصوير الواقع ونقله إلى الجمهور وهو كما يقول "سامي ذبيان" تصوير بالكلمات تتحول معه الكلمة أو الجملة إلى الكاميرا.

**3- فئة العناصر التيبوغرافية:** نحدد في ثلاث أنواع وهي: صور، عناوين، نصوص داخل الجريدة تخدم موضوع دراستنا لهذا التحليل.

**ب- فئة المضمون:** تهدف بالإجابة على السؤال حول ماذا يدور موضوع المحتوى؟

**- فئة مركز الاهتمام:** تكشف أو تفيد بالكشف عن مراكز اهتمام موضع الدراسة في المحتوى باعتبار أن الوسيلة الإعلامية أو الصحفية تعطي اهتماما للموضوعات التي تنفق سياستها التحريرية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> أحمد معوض، الخبر في وسائل الإعلام، ط1، دار الكتاب الحديث، الكويت، 1994، ص 10.

<sup>2</sup> محمد لعقاب، الصحفي الناجح، ط2، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2006، ص 77.

<sup>3</sup> محمد لعقاب، الصحفي الناجح، د.ط، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2004، ص 107.

<sup>4</sup> محمد عبد الحميد، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1979، ص 220.



- فئة الموضوع: وهي أكثر الفئات استخداما في بحوث الإعلام والاتصال، تبحث هذه الفئة على المواضيع الأكثر بروزا في المحتوى حيث يقوم الباحث في هذه الحالة بتصنيف المواضيع التي دراستها والتي يمكنها الإجابة عن إشكالية بحثه إلى مواضيع فرعية.
- فئة الاتجاهات: حيث يجد الباحث عدة صعوبات في تحديدها، منها عوامل ذاتية في تحديد الاتجاهات وبصفة خاصة عندما يكون البحث لديه أحكام مسبقة، وعادة الفئات المستخدمة هي مؤيد ومعارض ومحايد<sup>1</sup>.
- فئة المصادر: تعتبر من أهم الفئات في تحليل الموضوع التي من خلالها يستسقي بها الصحفي معلوماته إزاء موضوع الدراسة أو التحليل وذلك حسب طبيعة الموضوع يمكن أن نحصرها في المصادر التالية: وكالات صحفيين، وسائل إعلام، أو مراسلين بدون توقيع، مصادر أخرى.
- وحدات التحليل: هي وحدات المستوى لا يمكن إخضاعها للقياس والعد بسهولة ويعطي وجودها أو غيابها أو تكرارها أو إبرازها دلالات تفيد الباحث في تفسير النتائج الكمية وتبعا لأغراض البحث وفروضه يبدأ الباحث في تقسيم المحتوى إلى وحدات قابلة للعد والقياس أصغرها الكلمة وأكبرها الفكرة ثم الموضوع حيث نعتمد في دراستنا هذه على ثلاث وحدات أساسية، وحدة الكلمة، وحدة النوع الصحفي، ووحدة القياس (سم).
- أما عن وحدة الموضوع: هي الجزء الأكبر في اللغة المكتوبة، أو في اللفظ المنطوق، الذي يمكن استخدامه في حساب معني معين أو مفهوم ما أو رمز محدد أو شخصية بذاتها يدور حولها النص.
- وحدة القياس: وهي المساحة التي تم من خلالها عرض المادة الإعلامية الخاصة بموضوع الجريمة، على صفحات الخبر، وقد استخدم (سم<sup>2</sup>) لقياس الموضوعات الخاصة بالدراسة وهذا حتى نحدد المساحة التي خصصتها الصحيفة للموضوع بغرض معرفة درجة الاهتمام بالموضوع<sup>2</sup>.

## 10- مجتمع الدراسة:

فيما يخص مجتمع الدراسة فهو جميع الوحدات التي يرغب الباحث في دراستها<sup>3</sup>، ويتمثل مجتمع البحث في دراستنا هذه يوميي الخبر والشروق اليومي، أي الأعداد الصادرة عن يوميي الخبر

<sup>1</sup> محمد عبد الحميد، تحليل المحتوى في بحوث الإعلام، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1979، ص 123.

<sup>2</sup> محمد عبد الحميد: تحليل المحتوى في بحوث الإعلام، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1979، ص 232.

<sup>3</sup> يوسف تمار، تحليل المحتوى للباحثين والطلبة الجامعيين، طاكسيج كوم، للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 27،

والشروق اليومي والتي حملت أخبار وموضوعات الجريمة وتقدر بـ 120 عددا خلال الربع الأول من عام 2015.

وقد كان لاختيار صحفيي الخبر والشروق اليومي كنموذج للتحليل في موضوعنا هذا عدة مبررات: أنهما يعتبران أكثر الصحف انتشار ومقروئية<sup>1</sup>، فإنهما من بين الصحف اللاتي يولينا اهتماما لموضوع الجريمة بمختلف أنواعها بتخصيص مساحات معينة، على صفحاتهما وهو ما دفع بنا إلى تسليط الضوء على طبيعة، وكيفية معالجة الصحيفتين لها.

أما عملية المعاينة هي اختيار جزء من مجموعة المادة بحيث يمثل هذا الجزء المجموعة كلها ويجب أن تكون عملية المعاينة التي نستخدمها قادرة على أن تمدنا بعينة ممثلة، للمجتمع الكلي أصدق تمثيل.

### 11- عينة الدراسة:

بما أننا لا نستطيع القيام بمسح ميداني لكافة الصحف اليومية الخاصة الوطنية، فقد اكتفينا بتشخيص قضية الجريمة بصحيفتي "الخبر والشروق" اليومي الناطقتين باللغة العربية، باعتبار العينة "عبارة عن عدد محدود من المفردات التي يتعامل معها الباحث منهجيا"<sup>2</sup>.

كما تعرف العينة بأنها "نموذج يشمل جانبا أو جزءا من وحدات المجتمع الأصلي المعني بالبحث ومثله له، بحيث تحمل صفاته المشتركة وهذا النموذج أو الجزء يعني الباحث عن دراسة كل وحدات ومفردات المجتمع الأصلي، لأن دراسته تشكل صعوبة تتعلق أساسا بعدد الوحدات الذي يعد ضروريا لهذا النوع من الدراسة"<sup>3</sup>.

وقد تم اختيار عينة زمنية حددت مدتها أربعة أشهر من سنة 2015 أي من 1 جانفي إلى أواخر شهر أفريل.

وقد تطلبت طبيعة الدراسة اعتماد نوع من العينات العشوائية وهي العينة العشوائية المنتظمة لأنها ترتبط ارتباطا مباشرا مع موضوع البحث وأهداف الدراسة المرجوة، حيث تم اختيار عينة من أعداد صحيفتي "الخبر والشروق" اليومي مكونة من 32 عددا بواقع أربع أعداد من كل شهر، وقد كانت عملية الاختيار هذه مبنية على أسلوب العينة، العشوائية المنتظمة بطريقة دورية، أي أن

<sup>1</sup> أكبر ثلاث يوميات سحب في الجزائر: 24 جانفي 2015، 13.30: [www.ojad/pressepayante.fr](http://www.ojad/pressepayante.fr)

<sup>2</sup> محمد عبد الحميد، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية، عالم الكتب، القاهرة، 2000، ص 133.

<sup>3</sup> سمير محمد حسين، تحليل المضمون، عالم الكتب، القاهرة، 1993، ص 13.

يتم اختيار اليوم الأول من الأسبوع الأول من شهر جانفي، فالיום الثاني من الأسبوع الثاني من الشهر الأول<sup>1</sup>، وهكذا.

ولجأنا إلى العينة العشوائية المنتظمة بطريقة دورية لعدة اعتبارات منها:

- الحجم الكبير لمفردات مجتمع البحث.
- سهولة استخدام هذا النوع من العينات خصوصا في الدراسات الإعلامية.
- كما أن لهذا التحديد ما يبرره علميا إذ يرى "شامبل" في هذا الصدد "أن زيادة حجم العينة في تحليل مضمون الصحف اليومية عن 12 عددا لا يخلق اختلافات معتبرة في النتيجة، عند تصنيف الموضوعات، كما يعتبر "شامبل" أن زيادة حجم العينة عن 12 عددا استثمارا فقيرا لوقت الباحث<sup>2</sup>.

أما عن طريقة توزيع واختيار عينة بحثنا فهو مفصل في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): يوضح أعداد العينة المختارة

اليوم	الأسبوع	التاريخ
الأربعاء	الأسبوع الأول من الشهر الأول	07 جانفي 2015
الخميس	الأسبوع الثاني من الشهر الأول	15 جانفي 2015
الجمعة	الأسبوع الثالث من الشهر الأول	23 جانفي 2015
السبت	الأسبوع الرابع من الشهر الأول	31 جانفي 2015
الأحد	الأسبوع الأول من الشهر الثاني	01 فيفري 2015
الاثنين	الأسبوع الثاني من الشهر الثاني	09 فيفري 2015
الثلاثاء	الأسبوع الثالث من الشهر الثاني	17 فيفري 2015
الأربعاء	الأسبوع الرابع من الشهر الثاني	25 فيفري 2015
الخميس	الأسبوع الأول من الشهر الثالث	05 مارس 2015
الجمعة	الأسبوع الثاني من الشهر الثالث	13 مارس 2015
السبت	الأسبوع الثالث من الشهر الثالث	21 مارس 2015
الأحد	الأسبوع الرابع من الشهر الثالث	29 مارس 2015

<sup>1</sup> أحمد بن مرسل، مرجع سبق ذكره، ص 322 .

<sup>2</sup> محمد عبد الحميد، تحليل المضمون في بحوث الإعلام، مرجع سبق ذكره، ص 9.

06 أبريل 2015	الأسبوع الأول من الشهر الرابع	الاثنين
14 أبريل 2015	الأسبوع الثاني من الشهر الرابع	الثلاثاء
22 أبريل 2015	الأسبوع الثالث من الشهر الرابع	الأربعاء
30 أبريل 2015	الأسبوع الرابع من الشهر الرابع	الخميس

### اختبار الصدق والثبات:

يتطلب تحليل المضمون عند استخدامه لدراسة المشكلة العلمية، الأخذ بعين الاعتبار بعض الإجراءات المنهجية التي تساهم في التحقق من مدى مساهمة الأدوات وطرق القياس المعتمدة من قبل الباحث، ولدراسة المشكلة ومدى خدمة فئات التحليل المحددة سالف لأهداف وتساؤلات البحث، ارتأينا تطبيق إختباري الصدق والثبات، وذلك للتحقق من مدى استقلالية المعلومات أو النتائج المتوصل إليها في حالة إجراء الدراسة من طرف عدة باحثين.

### صدق التحليل:

يقصد بصدق التحليل أو الصحة هو صلاحية الأسلوب أو الأداة لقياس ما هو مراد قياسه أو بمعنى آخر صلاحية أداة البحث لتحقيق أهداف الدراسة.<sup>1</sup>

ولتحقيق هذا الهدف قمنا بدراسة وتحليل عينة صغيرة من المجتمع المبحوث، بحيث تم الإطلاع على موضوعات هذه العينة وتم تصميم استمارة تحلي المضمون مرفوقة بدليلها قدمناها أي العينة والاستمارة مع دليلها للأستاذتين مختصتين لإعطاء رأيهما في مدى توفيقنا في تصميم الاستمارة والتأكد منها إن كانت فعلا تقيس ما هو مراد قياسه.

وبعد ذلك قمنا بإجراء بعض التعديلات على استمارة تحليل المضمون حسب ما قدمه لنا الأستاذتين من ملاحظات لتشمل استمارة تحليل المضمون الفئات التالية:

- فئة المساحة، فئة الأنواع الصحفية، فئة الموقع، فئة زاوية النشر، فئة المواد المدعمة، فئة العناوين، فئة القوالب الصحفية، فئة الموضوعات وعناصرها، فئة القيم، فئة المصادر، فئة الاتجاه، فئة أسلوب المعالجة، فئة هدف المعالجة، فئة الموقع الجغرافي، فئة الأشخاص المعنيين بالحدث، فئة الفاعل.

أما فيما يخص ثبات التحليل:

الأستاذتين هما: الأستاذ ولد جاب الله سعاد: أستاذة محاضرة بقسم علوم الإعلام والاتصال بجامعة المسيلة، والأستاذة رقاد حنان: أستاذة بقسم علوم الإعلام والاتصال بجامعة المسيلة.

يعني ثبات التحليل هو "الحصول على نسبة اتفاق عالية في النتائج لعدد من الباحثين الذين يستخدمون نفس الأسس والأساليب في تحليل نفس المادة الإعلامية".

ولأجل تحقيق هذه الخطوة قمنا بالاستعانة بأستاذين والذين قاما بعملية الترميز، وذلك حتى يتم التأكد من مدى توافقهما حول نتائج تحليل المضمون ومقارنة النتائج التي توصلنا إليها فإذا كانت نسبة الاتفاق ضعيفة أو قليلة فإنه يجب إعادة النظر في فئات ووحدات التحليل المستخدمة في الدراسة حتى تصبح أكثر عملية في التطبيق أما إذا كانت بنسبة التوافق كبيرة فإن هذا يعني أن الثبات قد تحقق، يعبر عن مستوى عالي من الثبات، بينما لا تعتبر نسبة 75٪ نسبة مرضية يمكن الاعتماد عليها<sup>1</sup>.

وفي سبيل إنجاز هذه الخطوة قمنا بعرض دليل التعريفات الإجرائية إضافة إلى عينة من موضوعات الدراسة تمثلت في 10 وحدات على الأستاذتين المرمزتين وبعد عملية الترميز من طرفهن قمنا بحساب مستوى الثبات وذلك بتطبيق معادلة هولستي<sup>2</sup>:

$$\text{معامل الثبات} = \frac{n \text{ (متوسط الاتفاق بين المحكمين)}}{1 + (n-1) \text{ (متوسط الاتفاق بين المحكمين)}}$$

ن: عدد المرمزين

الاتفاق بين "أ" و "ب"

من بين 82 وحدة قام المحكمان "أ" و "ب" بترميزها، تم الاتفاق على 73 وحدة إذن

نسبة الاتفاق بين "أ" و "ب" هي

$$\frac{73}{82} = 0.8902$$

م1 = 89.02٪

الأستاذة المرمزين:

المرمزة "أ": ولد جاب الله سعاد.

المرمزة "ب": رقاد حنان.

المرمزة ج: الباحثة.

الاتفاق بين "أ" و "ج"

<sup>1</sup> أحمد بن مرسل: مرجع سبق ذكره، ص 477.

<sup>2</sup> رشدي طعيمة: البحث العلمي في الدراسات الإعلامية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998، ص 181.

من بين 82 وحدة قام المحكمان "أ" و "ج" بترميزها، تم الاتفاق على 68 وحدة إذن نسبة الاتفاق بين "أ" و "ج" بنفس الطريقة هي  $2=82.92\%$   
الاتفاق بين "ب" و "ج":

من بين 82 وحدة قام المحكمان "ب" و "ج" بترميزها، ثم الاتفاق على ترميز 76 وحدة إذن نسبة الاتفاق بين "ب" و "ج" بإتباع نفس الطريقة هي:  $92.68\%$   
متوسط الاتفاق بين المحكمين (م).

$$م = \frac{1م + 2م + 3ك}{3} = 88.20\%$$

$$معامل الثبات = \frac{0.88 \times 3}{(0.88)(1-3)+1} = \frac{2.65}{(0.88 \times 2)+1} = \frac{2.65}{1.76+1} = \frac{2.65}{2.76} = 0.96$$

معامل الثبات = 96% وهي نسبة جد عالية وبالتالي تحقق لدينا ثبات التحليل وهو ما يسمح لنا بمواصلة العمل.

## 12- الدراسات السابقة:

تكتسي الدراسات السابقة أهمية كبيرة في المساعدة على التحكم في موضوع البحث للخطوات المنهجية التي يتقدها، والأدوات التي يجب أن يستخدمها، ووصولاً إلى النتائج التي يريد الحصول عليها والصعوبات التي واجهها.

### الدراسة الأولى:

**دراسة أمين المغامسي 2004<sup>1</sup>:** بعنوان "أخبار الجريمة والحوادث الأمنية في الصحف السعودية"، دراسة تحليلية مقارنة على عينة من الصحف السعودية اليومية، وقد سعت الدراسة إلى معرفة مقدار اهتمام الصحف السعودية بأخبار الجرائم والحوادث الأمنية الأخرى، وذلك من أجل التعرف على المساحة التي احتلتها هذه الأخبار في الصحف، وقد اختار الباحث ثنائي صحف سعودية لدراستها والمقارنة بين نتائجها وهذه الصحف هي (الرياض، الجزيرة، عكاظ، المدينة، البلاد، الندوة، اليوم، الاقتصادية)، واعتمد الباحث في دراسته على المنهج الوصفي في استخدام أسلوب تحليل المضمون واستخدم عينة صغيرة من الصحف المذكورة مثلث كامل أيام الأسبوع، حيث تم اختيار أعداد

<sup>1</sup> أمين أحمد المغامسي: "نشر أخبار الجريمة والحوادث الأمنية الأخرى في الصحف السعودية دراسة مقارنة"، مجلة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد 45، الرياض، 2004، ص 4.

العينة بأسلوب الدورة من خلال بناء أسبوع صناعي، وقد توصل "المغامسي" من خلال دراسته على العديد من النتائج الايجابية أهمها:

- انخفاض المساحة الإجمالية لأخبار الجرائم والحوادث في الصحافة السعودية، علل السبب في ذلك أن الصحف السعودية ليست من الصحف الشعبية التي تفرد مساحة كبيرة لأخبار الجرائم والحوادث، ولم تستخدم الصحف السعودية المانشيت مع أخبار الجرائم والحوادث باستثناء صحيفة الاقتصادية.

- توصلت الدراسة كذلك إلى أن الصحف السعودية لم تفرد صفحات خاصة بأخبار الجرائم والحوادث باستثناء صحيفة عكاظ.

#### التعليق عن دراسة أمين:

من خلال استطلاعنا على هذه الدراسة استفدنا منها في جوانب عدة حيث أضافت أبعادا مهمة لنا في وضع تصور عام للدراسة والتحديد الدقيق لمشكلة الدراسة وأهدافها، كما كانت النتائج المتوصل لها منطلق لدراستنا من حيث دراسة الواقع التطبيقي للأداء المهني للإعلاميين في وسائل الإعلام المكتوبة على اعتبار أن حجر الزاوية في نشر أخبار الجريمة لا يرتبط بالنشر من عدمه بقدر ما يرتبط بأسلوب التغطية الإعلامية لهذه الأخبار من قبل الإعلاميين، كما ساهمت في تحديد صياغة تساؤلات الدراسة الحالية، فضلا عن تصميم الاستمارة.

غير أن عينة دراسته كانت تعتمد على عدد من الصحف السعودية، أما في عينة دراستنا اكتفينا بصحيفتين.

في حين جاءت الأخبار العالمية في المرتبة الأولى في الصحف الخمس الأخرى ( الرياض، الجزيرة، البلاد، الندوة، اليوم) وقد علل الباحث السبب في ذلك إلى المصادر الصحفية التي نستقي منها الصحف عينة الدراسة أخبار الجرائم بصفة عامة.

وتبين من الدراسة أن جرائم القتل والشروع في القتل، التفجيرات والإحراق المتعمد كانت أعلى نسبة من أخبار الجرائم المنشورة في ست صحف من عينة الدراسة.

وتوصل الباحث أنه ليس هناك سياسة معينة من جرائد الدراسة في أخبار الجرائم والحوادث الأمنية الأخرى، وليس لها تعمد في التركيز على أنواع معينة من الجرائم والحوادث، ويمكن القول أن نشر خبر عن جريمة معينة يرتبط ارتباطا كبيرا بأهمية الحدث من وجهة نظر الصحيفة<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> أمين أحمد المغامسي: مرجع سبق ذكره، ص 5.

**الدراسة الثانية:** الموسومة بـ " أنماط الجريمة في المجتمع الجزائري تحليل مضمون لعينة من الصحف اليومية وعينة من المحاضر القضائية " دراسة ميدانية قامت بإعدادها الباحثة " قاسمي صونيا " جامعة منتوري قسنطينة قسم علم الاجتماع التنمية لنيل شهادة الماجستير وذلك من خلال تحليل مضمون عينة من الصحف اليومية (الخبر والنصر) وعينة من المحاضر القضائية للإجابة على تساؤلات الإشكالية والمتمثلة في:

- ما هي الأنماط الإجرامية الأكثر انتشارا؟
  - ما هي طبيعة الفئات الاجتماعية الأكثر ارتكابا لهذه الأنماط الإجرامية؟
  - ما هي الأنماط التي تتشكل فيها الجريمة في المجتمع الجزائري؟
- وقد دفع الباحثة سببان رئيسيان إلى اختيار موضوعها، تمثل الأول في كون الجريمة ظاهرة بغض النظر على طبيعتها من مواضيع الساعة في المجتمع الجزائري، أما الثاني هو الرغبة الشخصية لديها في مواصلة البحث في ميدان الانحراف، اذ يبق وإن كان هذا الموضوع مجال دراسة قامت بها على مستوى ليسانس، ومن هنا اتضحت لها أهمية دراستها التي حددتها من الناحية العلمية في كونها تعالج واحدة من الظواهر ولعلها أهم الظواهر (حسبها) التي يركز عليها علم الاجتماع، أما من الناحية العملية فهي الرغبة في الكشف عن الطابع الواقعي لأنماط الجريمة، في المجتمع الجزائري من أجل الوصول إلى أكثر الأنماط الإجرامية انتشارا في محاولة لمكافحة وتوفير سبل الوقاية من مخاطرها، ثم أوردت من الأهداف سعت لتحقيقها:
- محاولة الكشف عن أنماط الجريمة في المجتمع الجزائري.
  - تحديد أكثر الأنماط الإجرامية انتشارا في المجتمع الجزائري.
  - تحديد أكثر الفئات الاجتماعية ارتكابا لهذه الأنماط الإجرامية.
  - تصنيف هذه الأنماط الإجرامية.
  - مقارنة أنماط الجريمة التي تعكسها الصحف بتلك التي تعكسها المحاضر القضائية.
  - تقديم تحليل علمي موضوعي لأنماط الجريمة في المجتمع الجزائري.
- وعلى هذا الأساس حددت الباحثة فروضها بطرح تساولين هما:
- 1- ما هي أنماط الجريمة الأكثر انتشارا في المجتمع الجزائري؟
  - 2- ما هي طبيعة الفئات الاجتماعية الأكثر ارتكابا لهذه الجريمة؟



وللإجابة على هذين التساؤلين، حددت عينة المصدر وهي عينة. من الصحف اليومية (النصر، الخبر) وعينة من المحاضر القضائية على اعتبارهما مصدران يوفران بيانات واقعية أما العينة الزمنية، فحددها بأربع سنوات ابتداءً من 1995 إلى غاية 1998، وعليه فإن هذه الدراسة تنتمي إلى الدراسات الوصفية، واستخدمت فيها تحليل المضمون الذي أهله طبيعة الموضوع موظفة فئات ووحدات التحليل وذلك كما يلي:

### 1- وحدات التحليل:

- اختيار وحدتين للتحليل وهما وحدة التسجيل متمثلة في الكلمة، ووحدة السياق متمثلة في الجملة، واستعملت وحدة الكلمة كما ورد ذكرها، واستعملت الجملة لمعرفة إن كانت الكلمة قد ورد ذكرها ذكر عابراً أم مقصود كما اختبرت هذه الوحدة للاستفادة منها في التحليل الكيفي للدراسة.

- عرض تكرار كل موضوع حول الجريمة المنشورة على صفحات الجريدتين المختارتين للتحليل وعرض تكرار كل قضية معبر عنها بالمحاضر القضائية.

### 2- فئات التحليل: وتمثلت في:

- فئة الشكل: وتقيس الجانب الشكلي للمضمون.
  - فئة الموضوع: وتقيس الجانب الموضوعي للمضمون.
  - فئة المجرمين: وتقيس الفئات الاجتماعية الأكثر ارتكاباً للجرائم.
- أما الصيغ الإحصائية فقد استعملت الباحثة البعض منها مثل اختيار معنوية الفروق لتحديد مدى الثقة بالنتائج إن كانت ترجع إلى عوامل حقيقية أو عامل الصدفة، وذلك لحساب بالخطأ المعياري.

أما مجال الدراسة فتمثل في المجال الجغرافي وتمثل في محكمتي سطيف وقسنطينة ومصلحة أرشيف جريدة النصر والمجال الزمني انحصر ما بين 10 جانفي 2000 إلى غاية 20 جوان 2000، غير أنه ولأسباب ذكرتها الباحثة لم تنطلق الدراسة حتى 10 مارس 2000، فيما يخص المحاكم، و10 ماي 2000 فيما يخص مصلحة الأرشيف.

أما نتائج المتوصل إليها بالنسبة للتساؤل الأول: نشر جريدة النصر 152 موضوعاً في 183 عدداً بنسبة 158 في جريدة الخبر في 137 عدداً وبنسبة (99.94%) أيضاً منها 24

موضوعا حول ظاهرة الإرهاب وبنسبة (15.18%) مع الإشارة إلى عدم توفر كل أعداد صحيفة الخبر.

و135 قضية من 80 محضرا وبنسبة (99.92%) منها 10 قضايا خاصة بالإرهاب أي بنسبة (7.40%)، وعليه فجاء الإرهاب في المرتبة الثانية بعد جريمة القتل.

أما بالنسبة للنتائج المتوصل إليها من خلال التساؤل الثاني فإن الباحثة تتمكن من الجزم فيها لاختفاء المؤشرات اللازمة والضرورية، لتحديد الفئات الاجتماعية الأكثر ارتكابا لأنماط الجريمة، الأمر الذي اضطرها إلى تحديد هذه المؤشرات من خلال تحليل مضمون بعض وحدات السياق والتي كانت عبارة عن جمل تحمل المتغيرات التي سبق للباحثة تحديدها مثل السن، المستوى التعليمي، متغير المنطقة ... فجاءت النتائج كما يلي:

- أكثر الفئات ارتكابا لتلك الأنماط الإجرامية فئة المتعلمين بسبب انتشار البطالة في أوساطهم.
- أكثر الفئات ارتكابا للأنماط الإجرامية فئة المنحدرين من المدينة.
- الرجال أكثر ارتكابا للجريمة من النساء.

وعلى هذا طرحت الباحثة استنتاجاتها كما يلي:

كشفت متغيرات خلال البحث أن الخبر اهتمت بجريمة الاغتصاب وهتك العرض وهي أكثر الجرائم إثارة مع نقص تغطية الجرائم ضد المال والعقل وهذا ما دفعها إلى استنتاج عدم مصداقية الجريدة والتشكيك في وصولها إلى الهدف المنشود وهو التقليل من حدة الجرائم من خلال النشر العقلاني المتزن وفي حين يلاحظ الاعتدال النسبي في المعالجة عند جريدة النصر المبتعدة عن الإثارة والتهويل.

وقد جاءت دراستها مقسمة إلى مقدمة ودراسات سابقة وأربعة فصول، يبدأ كل منها بتمهيد وينتهي بخلاصة، وقد احتوت المقدمة على الإشكالية، أسباب اختيار الموضوع، أهمية الدراسة وأهدافها، ثم التساؤلات المطروحة والمنهج المتبع والعينات المختارة، وفي الفصل الأول تم التركيز على تعريف الجريمة وتحديد أنماط المجرمين، وركز الفصل الثاني على أنماط الجريمة وتصنيفاتها والثالث على المجتمع الجزائري والأخير الجانب الإجرائي وعرض وتحليل النتائج ثم الخاتمة.



## التعليق على الدراسة السابقة:

وقد استطعنا الكشف عن جملة من النقائص يمكنك إدراجها فيما يلي:

- عدم توظيف الطبيعة القانونية للصحفيين موضوع الدراسة في تحليل النتائج المتوصل إليها إذ يفترض أن تختتم هذه الطبيعة موقف الجريدة من ظاهرة الجريمة ومن ثمة معالجتها طبقا لمقتضيات معينة.

- توظيفها للدراسات السابقة دون مناقشة.

وتبقى هناك علاقة تجمعها تتمثل في أوجه التشابه، فيما تتشابهان من حيث المعالجة الصحفية للجريمة، كما أنها قامت بتحليل الجريمة في المجتمع المحلي، وأجمعت كل أنواع الجرائم.

# الفصل الأول

## الجريمة وواقعها في الجزائر

تمهيد

المبحث الأول: ماهية الجريمة.

المطلب الأول: أسباب الجريمة.

المطلب الثاني: تصنيفات الجريمة.

المطلب الثالث: أركان الجريمة.

المبحث الثاني: واقع الجريمة في الجزائر .

المطلب الأول: العوامل المؤثرة في انتشار الجريمة في المجتمع الجزائري.

المطلب الثاني تقسيمات الجريمة في التشريع الجزائري.

المطلب الثالث: جهود الدولة الجزائرية للوقاية والحد من الجريمة.

خلاصة



## تمهيد:

تعد الجريمة من ابرز الظواهر والحوادث الاجتماعية التي حظيت باهتمام العام والخاص لاسيما رجال الإعلام والباحثين الاجتماعيين للانتشار الواسع للظاهرة، مما أدى بذلك تعدد الرؤى واختلاف التحاليل والتأويلات السببية، ويرجع ذلك إلى غموض أسباب الظاهرة ودوافعها وجذورها الاجتماعية، وتأثر نمو الجريمة في الجزائر إلى حد كبير بخصوصية عوامل نمو المجتمع الجزائري وهي عوامل تكاد تشترك فيها دول العالم الثالث، إن التغيرات التاريخية والاقتصادية والصناعية والاجتماعية، وما نتج عنها من نزوح ريفي بكل أشكاله نحو المدينة جعل هذه الأخيرة تتضخم بشكل عشوائي ومضاف إليه فقدان آلاف المناصب العمل من جراء إعادة هيكلة الصناعة الجزائرية، والتحول الاجتماعي السريع والغير المخططة كالتحول الإيديولوجي، مضاف إليه التغيرات التكنولوجية السريعة والصراع العالمي على ثرواته الشيء الذي نتج عنه مطالب وحاجيات كثيرة لم تستوعبها التنمية المقترحة في السنوات الأخيرة، وانعكست ذلك على سلوكيات الناس، فظهرت لديهم مطالب عديدة ومتنوعة، دون التفكير في إمكانيات الحصول عليها ولا تقبل مستوى المعيشة الذي يكون عليه كثير من هؤلاء، مما نتج عنه ظهور آفات اجتماعية من بينها تطور الأنواع القديمة من الجريمة، وانتشارها وظهور أخرى لم تكن موجودة من قبل، وانتشرت هي الأخرى في المجتمع كما وكيفاً.

وعليه سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى ماهية الجريمة بشكل عام ثم نسلط الضوء على واقع هذه الظاهرة داخل المجتمع الجزائري من حيث التركيز على أهم أسبابها ودوافعها ثم الإشارة إلى أنواعها حسب ما جاء في قانون العقوبات الجزائري.



## المبحث الأول: ماهية الجريمة.

## المطلب الأول: أسباب الجريمة.

لقد بذل العلماء الذين اهتموا بدراسة الجريمة والمجرم وتدابير الوقاية، منها جهودا كبيرة في معرفة أسباب الجريمة ودوافع المجرمين لارتكاب الجرائم، واستعانوا بكل ما استطاعوا من العلوم الإنسانية والعلوم التجريبية للوصول إلى معرفة تلك الأسباب والدوافع، وقد أنكروا الوسائل التي اتخذت في القديم لمعرفة أسباب الجريمة، والتي كان يغلب عليها الطابع التجريدي فقالوا: " كان الطابع التجريدي هو الغالب على جهود الإنسان خلال قرون طويلة من بحثه على تفسير السلوك الإجرامي، وفي مراحل متعددة من هذه الجهود ظل النظر إلى الجريمة، غيبيا أو خرافيا فالجريمة عندهم رجس من عمل الشيطان ومن الأرواح الشريرة يدخل جسد المجرم فيفسد نفسه وروحه...".<sup>1</sup>

وتطورت النظرة إلى أسباب الجريمة مما يسموه بالخرافة كما مضى، إلا أن الإنسان يملك عقلا واعيا وإرادة حرة يملك بها اختيار سلوكه ويختار ما ينفعه أكبر مما يضره، وذلك هو سبب إقدامه على الجريمة، ومع تطور الفكر الفلسفي وبداية العصر الحديث، اخذ البحث عن أسباب الجريمة بعدا وظهرت دراسات وأبحاث متفرقة وتشتت مسالك الدراسة إلى العديد من النظريات والمذاهب والمدارس وبرزت ثلاث مداخل حديثة في السلوك الإجرامي وهي:<sup>2</sup>

أولاً: المدخل الفردي (الذاتي) في تفسير الجريمة: يتضمن هذا المدخل مجموعة من الاتجاهات والنظريات التي حاولت تفسير الجريمة من خلال التركيز على الشخص القائم بالفعل الإجرامي فيما يتصل بتكوينه الجسمي أو في سمات شخصيته، ويتزعمه أنصار النظريات الأنثروبولوجية والنفسية وفي إطار هذا المدخل يمكن التمييز بين اتجاهين هما:

أ- الاتجاه البيولوجي: يرى أصحاب هذا الاتجاه إن السر في تكوين الجريمة يكمن في شخصية الفرد بما يحمل من صفات وسمات وخصائص خارجية وداخلية، ويتزعم هذا الاتجاه أنصار الحتمية البيولوجية بزعمهم "سيزار لومبروزو" الذي حاول إن يثبت في دراسته للإنسان المجرم يتسم بصفات وخصائص معينة حيث يولد الشخص المجرم مزودا باستعداد طبيعي يدفعه لاقتراف سلوك إجرامي وذلك أنه يحمل صورة الإنسان البدائي المتوحش وسماته الانحطاطية، فالسلوك الإجرامي لديه إنما

<sup>1</sup> عبود السراج، علم الإجرام وعلم العقاب، ط 2، جامعة الكويت، الكويت، 1948، ص 157.

<sup>2</sup> علي بن فايز البنجي، الإعلام الأمني والوقاية من الجريمة، مركز الدراسات والبحوث، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 200، ص 125.

هو "ارتداد إلى حالة البداءة الأولى"، أو قد يرجع الإجرام إلى تكوين الشخص ذاته، فيشكل عاملاً للانحراف والجريمة، كما يكون لديه خلل أو تشوهات في مخه وغدده أو جهازه العصبي، بما يعطيه "استعداداً إجرامياً" أو "تكويناً إجرامياً" يفضي إلى الجريمة إذا وجدت ظروف أخرى مشجعة على ذلك في البيئة الاجتماعية المحيطة.

كما قد يعود إجرام الفرد إلى عامل الوراثة من خلال انتقال خصائص السلف إلى الخلف لحظة تكوينه، سواء بالوراثة الحقيقية أو الاعتبارية، ولدى علماء بيولوجيين آخرين فالإجرام بالنسبة لهم يفسر على أساس هي الفرضية القائلة بأن العديد من المجرمين يحملون كروموزوما زائد وهو (xxy) ويسهم هذا الكروموزوم الزائد في انخفاض مستوى الذكاء وزيادة الميل العدوانية وهذا زعم باطل لا يستند إلى واقع صحيح.

**ب- الاتجاه النفسي:** تقوم هذه المدرسة في تفسيرها للجريمة على أسس منهجية، من حيث الأولوية للعوامل النفسية في تشكيل السلوك المنحرف، قد يكون المجرم مصاباً بأمراض عقلية كالنهن (psychoses) أو الأعصاب (nerveuses) أو المرض العصبي (nerveuse disease) أو الفصام أو الشيزوفرانيا أو غيرها وكلها أمراض نفسية، وعقلية يمكنها أن تقود صاحبها إلى الجريمة. بمختلف أنواعها من قتل وعنف إلى السرقات والجرائم الأخلاقية وانحراف الأحداث المتمثل في أبسط الأفعال المخالفة لقواعد المجتمع كالهروب من البيت والمدرسة، وقد ترجع الجريمة إلى ضعف الأنا عند الفرد فيعبر بطريقة مباشرة عن دوافعه الغريزية ومتطلبات "الهو" لديه، أو يعبر بطريقة رمزية عن تلك الدوافع والمتطلبات في لا شعوره وفي كلتا الحالتين يوجد "أنا" ضعيف غير قادر على التوفيق بين القوى المتصارعة "الهو" و"الأنا العليا" و"الأنا".<sup>1</sup>

ويؤكد أنصار هذا الاتجاه على أن الجريمة عبارة عن نشاط نفسي يعبر عن إرادة إجرامية، وهذه الإرادة هي خلاصة التفاعل بين عوامل نفسية، ويتزعم هذا الاتجاه العالم النفسي سيغموند فرويد الذي أسس مدرسة التحليل النفسي والتي ترجع السلوك الإجرامي إلى التكوين النفسي وحده، وقد قسم النفس إلى ثلاثة أقسام هي:<sup>2</sup>

- الذات: وهي مستقر الميول الفطرية والنزاعات الغريزية والشهوات وهي تسعى إلى تحقيق لذاتها دون اعتبار للقيم الاجتماعية.

<sup>1</sup> علي بن فايز البنجي، مرجع سبق ذكره، ص ص 126-127.

<sup>2</sup> أكرم عبد الرزاق المشهداني، واقع الجريمة واتجاهاتها في الوطن العربي، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2005، ص 136.

- الأنا: وهي بمثابة النفس العاقل التي تعمل على كبح جماح الذات وترويضها وإقامة الانسجام بين النزعات الغريزية من جهة، والقيم الاجتماعية والعادات من جهة أخرى، حتى تعد سلوكا ترضيه الجماعة على نفسها وترضى عنه الأنا العليا.

- الأنا العليا: وتمثل المبادئ السامية وكل ما هو خير في الإنسان وتراقب وتوجه الأنا وتحملها المسؤولية عند التقصير في أداء وظيفتها.

### ثانيا: المدخل الاجتماعي في تفسير الجريمة:

تعالج اتجاهات هذا المدخل مشكلة السببية في إطار اجتماعي ويؤكد أهمية البيئة والظروف الاجتماعية والمادية في تطوير السلوك الاجتماعي المنحرف، وبذلك فهي تنقل مجال الاهتمام من الفاعل المحرم إلى مصدر الفعل الإجرامي وهو المجتمع، بنا يعتري تنظيمه من تصدعات اجتماعية تتمثل في الفقر و البطالة وسوء الأحوال الصحية، فضلا عن العلاقة بين الإنسان والمجتمع وبما يمكن ان يصيبها من توترات وانحلال واغتراب تنعكس في عدم قدرة الفرد على الامتثال للقواعد والمعايير التي تضبط سلوكه .

وقد تناول هذا الاتجاه الجريمة بوصفها ظاهرة اجتماعية مؤكدا صلتها ببعض العوامل ذات الأساس المجتمعي وتضم هذه العوامل حسب أنصار هذا الاتجاه بزعامه كل من "فيري وقاروفالو" انحرافات البيئة الخاصة.\*

وأعطى للبيئة أهمية مطلقة باعتبار عواملها المتنوعة : الثقافية والجغرافية والاجتماعية....الخ.<sup>1</sup> ويعد دوركايم من رواد المدخل الاجتماعي حيث فسر الجريمة إلى كونها ظاهرة اجتماعية تتصل بتكوين المجتمع وطبيعة الحياة الاجتماعية وينتجها المجتمع نفسه من خلال إدانته وتحديد بعض الأنماط السلوكية بوصفها أفعالا مخلة بالمعايير والقواعد المألوفة ويعتبرها جرائم.<sup>2</sup>

### ثالثا: المدخل التكاملي في تفسير الجريمة:

إن تعقد الظاهرة الإجرامية وتعدد العوامل الداخلية في تشكيلها جعل من الصعوبة بمكان الأخذ بالنظريات الأحادية الفردية في تفسيرها، حيث أن الخطأ الذي وقعت فيه المداخل الفردية والاجتماعية هو أنها فسرت طرفا من الظاهرة وأغفلت أطرافها الأخرى، مما وسم التنظير للسلوك الإجرامي بأشكاله، عمدت المدرسة التكاملية إلى حلها وذلك إلى الجمع بين متغيرات هذه

\* تشير البيئة الخاصة إلى (العائلة، المدرسة، العمل، بيئة وقت الفراغ).

<sup>1</sup> إبراهيم أكرم نشان، علم النفس الجنائي، ط2، مطبعة النيزك، القاهرة، 1998، ص 16.

<sup>2</sup> محمد صبحي نجم، الوجيز في علم الإجرام والعقاب، ط2، مكتبة دار الثقافة، عمان، 1991، ص ص 12-13.



النظريات للتوصل إلى فهم أفضل للسلوك المنحرف، وتنطلق المدرسة التكاملية من تفسيرها للسلوك الإجرامي من ثلاث نقاط رئيسية هي:

- الشمولية أي أنها لا تربط الجريمة بالفرد أو الفواعل فقط.  
- عدم الارتباط باختصاص معين بل محاولة الجمع بين جميع الاختصاصات التي عاجلت السلوك المنحرف.

- تعدد العوامل إلى الجريمة لا يفسر بعامل واحد فقط بل مجموعة من العوامل.

وقد حاولت نظريات الاتجاه التكاملي أن تربط العوامل الشخصية والاجتماعية والثقافية في صورة التفاعل الديناميكي، أي تألف العوامل المسببة كالجريمة في ضوء التطور الفعلي للشخصية كما تبدو متفاعلة مع الوضع الاجتماعي الذي توجد فيه.<sup>1</sup>

مؤكد الأبعاد الأساسية للعمل الإجرامي والمتمثلة في الجوانب الثقافية التي تتضمن القيم والمعايير والمعاني والجوانب الاجتماعية التي تشمل النظم والجماعات والأوضاع والأدوار والبناء الاجتماعي، والجانب الشخصي الذي يشير إلى الدوافع والاستعداد والميول والرغبات والتطلعات والإمكانات التي تترجم إلى الاتجاهات وصور السلوك المختلفة.

لقد حظيت النظريات التكاملية بتأييد واسع لأهميتها في تحليل دور الشخصية كمتغير وسيط بين الضغوط الاجتماعية وبين ظهور الجريمة غير أنها اقتصرت على تأثير الشخصية بالظروف وعجزت - كما يرى البعض - على تفسير الطابع الاجتماعي والذي يتوجب تفسيره على مستوى الجماعة أو المجتمع ككل.<sup>2</sup>

وفي الواقع نستطيع القول انه لا توجد نظرية واحدة بمفردها تستطيع تفسير الظاهرة الإجرامية، فالنظريات البيولوجية تخضع في تفسير الظاهرة الإجرامية لعوامل بيولوجية كامنة في شخص الجرم ينفردها عن غيره والنظريات النفسية تخضع في تفسير هذه الظاهرة للإختلالات النفسية أو العقلية التي تعزى أشخاصا معينين تدفع بهم إلى السلوك الشاذ إلى الإحرام.

والنظريات الاجتماعية تفسر الظاهرة الإجرامية في نطاق العوامل الاجتماعية مبرزة الصلة بين هذه العوامل والسلوك الإجرامي، بهذا تكون كل نظرية قد انطوت على جانب من الصحة بقدر انطوائها، ويرجع هذا القصور إلى عاملين رئيسيين:<sup>3</sup>

<sup>1</sup> علي بدر الدين، النظريات الحديثة في تفسير الجريمة، المركز العربي للدراسات الأمنية، الرياض، 1994، ص 24.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 127.

<sup>3</sup> علي بن فايز البنجي، مرجع سبق ذكره، ص، 127.

أولاهما: أن طرق البحث العلمية في مجال الظاهرة الإجرامية لازالت تعاني النقص ولم تصل بعد إلى الكمال الذي وصلته طرق البحث في العلوم الطبيعية .

ثانيها: عزلة كل متخصص عن الآخر، فالتخصص في الدراسات الاجتماعية يتجاهل رأي المتخصص في الدراسات النفسية وهكذا، لهذا تأتي نتائج الدراسات متباينة، بل متناقضة في بعض الأحيان مما اوجد ركاما هائلا من النظريات والآراء حول تفسير السلوك الإجرامي والتي ينمو كل منها نموا متباينا بل ومتنافرا ومتضاربا مع الآراء الأخرى.

### المطلب الثاني: تصنيف الجرائم.

لقد تعددت تصنيفات وتقسيمات الجرائم واختلفت بحسب استنادها إلى معايير المجالات العلمية الدراسة لها فهي:

أولاً: الشريعة الإسلامية: قسم العلماء الجريمة إلى ثلاث أنواع هي :

- جرائم الحدود: والحد هو العقوبة المقدرة حقاً لله تعالى، أي أنها لا تقبل التعديل أو التغيير أو التنازل أو الإسقاط وهي توجب الحد وتشمل جرائم (الردة، البغي، الزنا، القذف، السرقة، الحراية، شرب الخمر)<sup>1</sup>

- جرائم القصاص والديات: والقصاص هو القطع وإتباع الأثر، أي ما ينزل إلى الجاني من عقاب لا بد أن يكون مساوياً لجرمه، والدية مبلغ من المال يدفعه مقابل التنازل عن القصاص.

- جرائم التعازير: وتشمل كل أنواع الجرائم التي لا تدخل ضمن جرائم الحدود أو القصاص أما أنواع العقوبات التعزيرية فهي الحبس التشهير الجلد التوبيخ والوعظ.<sup>2</sup>

ثانياً: العلوم القانونية فالجريمة هي كل فعل جرمه القانون ورتب عليه عقوبات جزائية وصنفها علماء القانون بحسب خطورتها إلى:

- الجناية: هي اشد الجرائم خطورة ويعاقب عليها القانون بالإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة بالسجن.

- الجنحة: تلي الجناية بالأهمية ويعاقب عليها القانون بالحبس سنوات وغرامة مالية أو بإحدى هاتين العقوبتين.

<sup>1</sup> نبيل محمد السامالوطي، علم اجتماع العقاب، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، جدة، 1983، ص 139.

<sup>2</sup> عبد القادر عودة، التشريع الجنائي الإسلامي مقارنا بالقانون الوضعي، ط3، مكتبة دار العروبة، القاهرة، 1963، ص 28.

- المخالفة: هي أبسط الجرائم وأقلها جسامة ويعاقب عليها القانون بالحبس مدة تتراوح ما بين يوم واحد وعشرة أيام وبغرامة مادية.<sup>1</sup>

ثالثا: التصنيفات الاجتماعية: وهي التي اهتمت بحياة الأشخاص وممتلكاتهم ومؤسساتهم الاجتماعية التي يقع عليها الضرر، ومن وجهة نظر علماء الاجتماع فان الجرائم تصنف إلى ما يلي:

- **الجرائم ضد الأشخاص:** وهي كل الجرائم التي تمس بسلامة الأفراد وتلحق بهم إضرارا جسدية أو معنوية ومن أمثلتها القتل والقتل الخطأ والضرب والجرح العمدى... الخ.

- **الجرائم ضد الأخلاق والآداب العامة:** وهي مجموعة الجرائم التي تمس الأخلاق والآداب العامة للمجتمع المتعارف عليه بين أفرادها ومن أمثلة ذلك الجرائم الفعل المخل بالحياء، هتك العرض، الاغتصاب، التحريض على الفسق والدعارة... الخ.

- **الجرائم ضد الأسرة:** وتشمل كل الجرائم التي تمس كيان الأسرة مثل الإجهاض الامتناع عن دفع النفقة، تعريض الأطفال على الخطر... الخ.

- **الجرائم ضد الأموال والممتلكات:** وهي الجرائم التي تلحق الضرر و الأذى بالأموال العامة والخاصة للأفراد أو المؤسسات، ومن بينها جرائم السرقة والاختلاس والنصب والاحتيال خيانة الأمانة.... الخ.

- **جرائم ضد امن الدولة:** وهي مجموعة الجرائم التي تلحق الضرر المادي أو المعنوي بكيان الدولة ومؤسساتها الدستورية أو المساس بإقليمها وترابها مثل جرائم الخيانة والتجسس ومعاونة دولة أجنبية للنيل من سيادتها... الخ.<sup>2</sup>

رابعا: التصنيفات النفسية: يصنف علماء النفس الجريمة إلى عدة تصنيفات وذلك لتنوع الأسباب النفسية الدافعة لها، ويمكن حصرها في مظهرين من مظاهر الانحراف النفسي هما جرائم الانحراف الجنسي وجرائم الانحراف النفسي والعقلي.<sup>3</sup>

1- جرائم الانحراف الجنسي: وتندرج تحت هذا المظهر الجرائم التالية:

- السادية: وهي إشباع الرغبة الجنسية بتعذيب الطرف الآخر أو استدراج اللذة بصفة عامة من إيذاء الناس، وقد يصل هذا المنحرف إلى حد قتل الضحية.

<sup>1</sup> أحمد بوسقيعة، الوجيز في القانون الجنائي العام، دار هومة، الجزائر، 2006، ص 24.

<sup>2</sup> محمد سلامة محمد غباري، في مواجهة الدفاع الاجتماعي ضد الجريمة والانحراف، دار المعرفة الجامعية، عمان، 2005، ص 34.

<sup>3</sup> عبد الرحمن العيسوي، سيكولوجية المجرم، دار الراتب الجامعية، بيروت، 1997، ص ص 39-40.

● الفتشية أو حب الأثر وهي شذوذ جنسي يدفع المريض إلى سرقة متعلقات النساء وخاصة ملابسهن الداخلية والأحذية وما إلى ذلك، جلبا إلى اللذة الجنسية نظرا لما ترمز إليه هذه الأشياء.

● جرائم الاعتداء الجنسي على الأطفال أو الاعتداء على الحيوانات جنسيا من جراء الانحراف المعروف باسم *zoophilia*.

● جرائم اللوط والسحاق أو المثلية الجنسية.

● جرائم الدعارة أو الانحراف في الجنس.

2- جرائم الانحراف النفسي والعقلي: ويندرج تحت هذا المظهر ما يلي:

● السيكوباتية وهي حالات الانحراف النفسي أو العقلي تمتاز بضعف الضمير الخلقى وممارسة السلوك المضاد لمجتمع، والصدام من القانون والرغبة في الانتقام والكذب والنصب والغش والابتزاز وعدم الإحساس بلوم الضمير وعدم الاستفادة من الخبرات السابقة والعودة إلى الجريمة

● الجرائم الناجمة عن الإصابة بالأمراض العقلية.

● الجرائم الناجمة عن المعاناة من الضعف والتخلف العقليين وخاصة جرائم السرقة والتشرد والدعارة وترويج المخدرات.

● الجرائم التي تتدخل فيها مشاعر نفسية ..... مثل: الكره البغض والغيرة والغل والحسد والطمع والحقد، والإحباط والفشل والحرمان و الأخذ بالثأر، والشعور بالظلم والاستبداد والقسوة.

● الجرائم الناتجة عن ضعف الامتثال لقيم المجتمع والكرهية للمجتمع ولقيمه ونظمه.

● جرائم الاعتداء على الذات كالانتحار أو قتل النفس.

● الجرائم الناتجة عن الحالات اللاشعورية بحتة، مثل الهوس أو الولع الشديد بالسرقة أو إشعال النيران أو غيرها.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: أركان الجريمة.

اتفقت اغلب التشريعات على أن الجريمة هي سلوك إجرامي بارتكاب فعل جرمه القانون أو الامتناع عن فعل أمر به القانون، وعلى هذا الأساس فالجريمة سلوك إنساني ولتجسيد هذا السلوك ينبغي أن يكون هناك إرادة وسلوك أنساني (فعل) سلبى أو ايجابى أي عمل أو امتناع عن

<sup>1</sup> عبد الرحمن العيسوي، مرجع سبق ذكره، ص 42.

فعل، وان نتيجة الإرادة للقيام بعمل جرمه القانون، أو الامتناع عن القيام بعمل أمر به القانون مع توفر الإرادة بهذا الامتناع، أي أن يتزامن هذا الفعل أو الامتناع عن الفعل بوجود نص قانوني يجرم هذا الفعل وان تكون الأسباب كافية لأحداث النتيجة الإجرامية لهذا الفعل أو الامتناع عن القيام به.

ومن هنا تكون الجريمة، هي فعل إنساني بارتكاب عمل مخالف للقانون، وان تكون النتيجة كافية لأحداث اثر لهذا الفعل، وتقوم الجريمة على ثلاثة أركان أساسية هي:<sup>1</sup>

- الأول الركن المادي.
- الثاني الركن المعنوي.
- الثالث الركن الشرعي.

#### أولاً: الركن الشرعي:

هو الصفة غير المشروعة للفعل ويكتسبها إذا توفر له أمران:

- أ- خضوعه نص تجريم يقرر فيه القانون عقاباً لمن يرتكبه.
- ب- عدم خضوعه لسبب من أسباب الإباحة، أن انتفاء أسباب الإباحة شرطاً ليظل الفعل محتفظاً بالصفة غير المشروعة التي اكتسبها له نص التجريم.

#### ثانياً: الركن المادي

ويعني تجسيد لماديات الجريمة أي المظهر الذي تبرز به إلى العالم الخارجي، ويقوم الركن المادي على ثلاثة عناصر هي: الفعل والنتيجة والعلاقة السببية، فالفعل هو النشاط الإيجابي أو الموقف السلبي الذي ينسب إلى الجاني، والنتيجة هو أثره الخارجي الذي يتمثل فيه الاعتداء على حق يحميه القانون، والعلاقة السببية هي الرابطة التي تصل ما بين الفعل والنتيجة وثبت أن حدوث النتيجة يرجع إلى ارتكاب الفعل.

#### ثالثاً: الركن المعنوي.

يعني الإرادة التي يقترن بها الفعل سواء اتخذت صورة القصد الجنائي وحينئذ توصف الجريمة بأنها جريمة عمدية، كما في جريمة القتل العمدية، أو اتخذت صورة الخطأ غير العمدية وعندئذ توصف الجريمة بأنها غير عمدية، كما في جريمة القتل الخطأ وحوادث الدهس.

<sup>1</sup> عبد الله سليمان، شرح قانون العقوبات الجزائري: القسم العام "الجريمة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص 65.

وهو توجيه الفاعل إرادته إلى ارتكاب الفعل المكون للجريمة هادفاً إلى نتيجة الجريمة التي وقعت أو أية نتيجة جريمة أخرى ولا يسأل شخص عن جريمة لم يكن نتيجة لسلوكه الإجرامي، ولكنه يسأل عن الجريمة ولو كان قد ساهم مع سلوكه الإجرامي في إحداثها بسبب آخر سابق أو معاصر أو لاحق ولو كان يجهله.

أما إذا كان ذلك السبب وحده كافياً لأحداث نتيجة الجريمة فلا يسأل الفاعل في هذه الحالة إلا عن الفعل الذي ارتكبه، ومع أن الشروع بالفعل الإجرامي، يعني البدا بتنفيذ فعل يقصد جنائية أو جنحة إذ لا شروع في المخالفات، إذا أوقف أو خاب أثره لأسباب لإدارة الفاعل فيها، إلا أن القانون يعاقب على هذا الشروع، إذ يعتبر شروع بارتكاب الجريمة، كل فعل يقصد ارتكاب الجنائية أو الجنحة مستحيلة التنفيذ، أما لسبب يتعلق بموضوع الجريمة أو بالوسيلة التي استعملت في ارتكابها، ما لم يكن اعتقاد الفاعل صلاحية عمله لإحداث النتيجة مبنياً على وهم أو جهل مطبق<sup>1</sup>، ولا يعد شروعا مجرد العزم على ارتكاب الجريمة، ولا الأعمال التحريضية، لذلك ما لم ينص القانون على خلاف ذلك.

### المبحث الثاني: واقع الجريمة في الجزائر.

#### المطلب الأول: العوامل المؤثرة في ظاهرة الجريمة بالمجتمع الجزائري.

مما لا شك فيه أن السلوك الإجرامي بوجه عام له عوامل وظروف تغذية فمنها ما يكون بيولوجيا من خلال إثبات علاقة عضوية بين السلوك الإجرامي من جهة والتشوهات الجسمية والخلقية الفطرية من جهة أخرى ومنها ما يراود إلى عوامل سيكولوجية مرتبطة بأمراض واختلافات تعزري التركيبة النفسية للفرد، وسواهما يميل إلى ردها إلى عوامل مجتمعية *social* بيئية، وهي التي سيتم التركيز عليها خاصة وأن الإحرام في الجزائر وحسب الدراسات والأبحاث التي أجريت في هذا المجال مرتبط بشكل كبير ببعض الظروف المجتمعية الصعبة التي أصبحت تعيشها شريحة كبيرة من أفراد المجتمع، دفع بنا تسليط الضوء على بعضها فيما يلي:

#### أولاً: التهميش والفقر:

إن الملاحظ لتركيبة المجتمع الجزائري يرى أن هناك شريحة (عينة) معتبرة من الأفراد تعيش في ظل وضعية صعبة اجتماعية متأزمة تصنف وفق المعايير الدولية تحت خط الفقر.

<sup>1</sup> عبد الله سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 66 - 70.

وغالبا ما تستقر هذه الفئة، في الأحياء الشعبية العتيقة أو في القرى الفقيرة والتجمعات السكانية الفوضوية المتاخمة للمدن الكبرى.

وقد لا تقدم إضافة إذ قلنا أن طبيعة الظروف المجتمعية الصعبة التي يعيشها اغلب الأسر الفقيرة في الجزائر كعدم القدرة على صرف التكاليف التعليم والصحة وضيق السكن وعدم استجابته لمتطلبات الحياة الكريمة، وسوء التغذية وانخفاض الدخل وانتشار البطالة على نطاق واسع بين الشباب قد ولد مناخا وانتشار البطالة على نطاق واسع بين الشباب قد ولد مناخا اجتماعيا ملائما لظهور ما يعرف بالجماعات الهامشية أو المهمشة.<sup>1</sup>

وفي هذا الصدد يقدم الباحث الاجتماعي "إسماعيل قيرة" وصفا دقيقا للجماعة الهامشية حيث يقول: "... وعلى أي حال تشكل الفئات الهامشية عالما واسعا، يمتد عبر الشرائح المختلفة الرابطة في قاع المدينة، وتنشر في أماكن متعددة من عالم له علاقاته ولغته ونمطه المعرفي والقيمي، وأفراده خليط عجيب من العناصر الرثة المعدمة كليا والمحرومين والفقراء وممتهي الأنشطة غير الرسمية والمستخدمين ذوي الأجور المنخفضة، العاطلين عن العمل المتسولين، ساكني الأحياء المختلفة، الأحداث المتشردين وكل من يلتقط رزقهم من قلب علاقات الشارع القذرة....".<sup>2</sup>

وإذا قدمنا اجتهادات تحليلية للخطاب الوصفي الذي قدمه الباحث لجماعات الهامشية تخلص إلى أن هذه الجماعات على هذا النحو تتبر وضع متمدن في إطار نظام التدرج الاجتماعي، وتعاني عزلا كليا أو جزئيا ممنهجاً، وشعورا متنام بالغربة عن الثقافة المحيطة بها وعن الجماعات الأخرى حولها فضلا عن تحييدها عن كل الخدمات التي يقدمها المجتمع الحضري خاصة في المجال التنموي.

وأمام هذه الوضعية الاجتماعية الصعبة التي تعيشها هذه الجماعات، وفي ظل ثقافة اليأس والقنوط بين أفرادها، وانعدام أي أمل في إيجاد أي حلول جدية كفيلة بتغيير أوضاعهم نحو الأفضل يصبح الوضع مهياً أمام هذه الجماعات لتشكل تكتل ثقافي فرعي معارض للثقافة العامة السائدة في المجتمع تحيز وتشجع أفرادها على اتباع أساليب غير شرعية، في سبيل تحقيق أهدافها وتحسين أوضاعها، كاللجوء إلى أسلوب السرقة والنهب والاختلاس والاعتداء على الأملاك العامة والخاصة

<sup>1</sup> إسماعيل قيرة، أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، د، س، ص ص 78-79.

<sup>2</sup> إسماعيل قيرة، مرجع سبق ذكره، ص 79.

والخطف مع طلب الفدية كما نلاحظه الآن والمتاجرة في الممنوعات كالمخدرات والأشياء المسروقة....الخ.

وهو ما نعيشه الآن في إحيائنا وقرانا ومدننا.<sup>1</sup>

والأخطر من ذلك هو أن هذه الجماعات الهامشية وبمرور الوقت وتجدد الثقافة الفرعية المعارضة بين أفرادها تعمل على "توريث الإجرام" إلى الأجيال التي تليها، وهذا ما نبه إليه الباحثان "كليفورد شو" و"هنري مكاي" عندما صاغوا نظريتهما حول "الانتقال الثقافي للإجرام" حيث أكدوا على أن المناطق التي تعاني من عوز اقتصادي وفقر مدقع على نطاق واسع بين أفرادها ينتقل الإجرام فيها ثقافيا من جماعة إلى أخرى ومن جيل إلى آخر بحيث تحافظ معدلات الجريمة على مستوياتها ويتم هذا الانتقال من خلال عمليات ثقافية عن طريق الاتصال الشخصي بين الأفراد وبين الجماعات على السواء، بل يصبح الإجرام تقليدا اجتماعيا بالنسبة إلى عدد كبير من المجرمين، فالمجرم الذي يعيش في هذه المناطق يجد نفسه سويا ومتوافقا اجتماعيا مع الجماعات التي يعيش بينها كما أن هؤلاء لا يستنكرون سلوكه الإجرامي ولا يستهجنون أفعاله لأن مثل هذه الجماعات تتوقع منه مثل هذا السلوك.

والواقع أن الباحثان قد قدما تبريرات اقتصادية لسببية الجريمة تنطلق تماما مع أسبابها في المجتمع الجزائري، حيث يعتقدان أن الأفراد الذين يعيشون في مناطق فقيرة ذات مستويات اقتصادية مزرية لا يختلفون في طموحاتهم في الحياة عن طموحات أولئك الذين يعيشون في مناطق اقتصادية جيدة، إلا أن الأفراد في المناطق الفقيرة سرعان ما يقتنعون أن طموحاتهم لا تتحقق بالطرق المشروعة، الأمر الذي يشكل لديهم صراعات داخلية بين الهدف والوسيلة وهو الذي يقودهم إلى التماس الجريمة كبديل منقذ.<sup>2</sup>

وهذا ما نلاحظه لدى الكثير من العائلات الفقيرة في الجزائر التي عادة مع غض الطرف على تصرفات أفرادها المشبوهة وتحيز اللجوء بحجة -إلى كل الطرق الشرعية وغير الشرعية لكسب قوتها لاقتناعها التام بغياب المساواة الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع.

<sup>1</sup> إبراهيم توهامي وآخرون، التهميش والعنف الحضري، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 12-14.

<sup>2</sup> عدنان الدوري، جنح الأحداث، منشورات ذات سلاسل، الكويت، 1985، ص 213.



## ثانيا: ضعف أداء مؤسسات الضبط الاجتماعي.

يعرف الضبط الاجتماعي على انه مجموعة من المعايير والعقوبات السلوكية التي تعمل على دفع الفرد نحو التماثل المعياري<sup>1</sup>. إذا فهو على هذا النحو وسيلة من وسائل الضغط لحمل الفرد على اعتناق التقاليد والقيم السائدة في مجتمعه.<sup>2</sup>

وقد تناول المفكر العربي ابن خلدون مسألة الضبط الاجتماعي وشدد على أهميته في تنظيم العائلات الاجتماعية ودفع عدوان الأفراد عن بعضهم البعض وضمان حياة اجتماعية آمنة ومستقرة وفي هذا الصدد يقول: "إن الآدميين بالطبيعة الإنسانية يحتاجون في كل اجتماع إلى وازع حاكم يزع بعضهم عن بعض، ويضيف أن هذا الاجتماع إذا حصل للبشر كما قررنا وتم عمران العالم بهم فلا بد من وازع يدفع بعضهم عن بعض لما في طباعهم الحيوانية من العدوان والظلم، وليست السلاح التي جعلت دافعه لعدوان الحيوانات كافية عن دفع العدوان عنهم، لأنها موجودة لجميعهم فلا بد من شيء آخر يدفع عدوان بعضهم عن بعض و لا يكن من غيرهم لقصور جميع الحيوانات عن مداركهم وإلهامهم.

فيكون ذلك الوازع واحدا منهم يكون له عليهم الغلبة والسلطان واليد القاهرة حتى لا يصل احد إلى غيره بعدوان.<sup>3</sup>

ولاشك أن قراءة معرفية تحليلية لأفكار ابن خلدون حول مسألة الضبط الاجتماعي تقودنا إلى حقيقة يقينية بان أي خلل أو قصور يعتري آليات الضبط الاجتماعي في أي مجتمع ستكون له آثار كارثية على امن وسلامة أفراد المجتمع، وهذا ما نعيشه فعلا في المجتمع الجزائري حيث لا يستطيع احد منا أن ينكر إن الجرائم أضحت ترتكب في وضح النهار وأمام مرأى ومسمع كافة أفراد المجتمع، فهذه جماعة من المجرمين تحمل أسلحة بيضاء الاعتداء على المارة، والأخرى تخطط وتستعد للاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة، وجماعة تستهلك المخدرات علنا وما ينجر عن ذلك من اقتراف جرائم هتك العرض والسرقة وحتى القتل وكأنه لا يوجد رادع يردعهم عن مثل هذه التصرفات.

إن التفسير الوحيد لهذه الظاهرة هو أن آليات الضبط الاجتماعي في الجزائر ومؤسساتها قد أضحت عاجزة نوعا ما على إيجاد إستراتيجية كفيلة بتفويض السلوك الإجرامي في الجزائر

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 214.

<sup>2</sup> معن خليل العمر، التنشئة الاجتماعية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 23.

<sup>3</sup> عدنان أبو مصلح، معجم علم الاجتماع، دار أسامة للنشر والتوزيع ودار المشرق الثقافي، عمان، 2006، ص 308.

ومحاصرته وقطع الطريق أمام كل الظروف والعوامل المساعدة على تناميّه وانتشاره على نطاق واسع ووضع كهذا ولد انطبعا عامة لدى فئة مجرمين على أن مؤسسات الضبط الاجتماعي غير قادرة على مواجهتهم ولجم سلوكياتهم العدوانية وهذا ما يشجعهم على اقتراف المزيد من الجرائم وانضمام المزيد من الأفراد إلى عصاباتهم (عصبهم) وتبني ثقافتهم الإجرامية، لذلك لا نستغرب عندما يجاهر المجرمون بجرائمهم ويفتخرون بها بلا خوف ولا حياء.<sup>1</sup>

لذلك نعتقد انه على مؤسسات الضبط الاجتماعي الاضطلاع بمسؤولياتهم في مجال محاصرة أوكار الجريمة بمزيد من الحزم والجدية حتى تتمكن هذه المؤسسات من فرض سلطة وهيئة القانون من جهة واسترجاع ثقة المجتمع في أدائها من جهة أخرى، وهذا في تقديرنا أضحي مطلباً اجتماعياً ملحا في الآونة الأخيرة.

ولتحقيق ذلك نرى انه من المفيد جدا دعوة جميع الأطراف المعنية بمسألة الضبط الاجتماعي وامن واستقرار المجتمع إلى حوار صريح وبناء حول السبل والاستراتيجيات الكفيلة بمعالجة الظاهرة الإجرامية في الجزائر وكذلك الاجتهاد قدر الإمكان بالتنسيق مع المثقفين والباحثين لإيجاد الآلية المناسبة لانتشال المجرمين من عالم الجريمة والانحراف وإعادة تأهيلهم بغية تهيئتهم للاندماج في الحياة الاجتماعية بشكل سليم.

### ثالثا: ضعف المنظومة القيمية في المجتمع الجزائري.

تجمع مختلف التقارير والشواهد الصادرة عن مختلف وسائل الإعلام والمؤسسات الأمنية المهمة بعالم الجريمة في المجتمع الجزائري على أن هذه الأخيرة وكما سبقت الإشارة إليه، قد أخذت منحى خطير تجاوز كل التوقعات وذلك بتفشي جرائم غير مسبوقة تنافي الخصوصية الثقافية والدينية للمجتمع الجزائري كجرائم الفروع على الأصول وزنا المحارم وهتك العرض والخطف واستسهال القتل... الخ. وكلها جرائم كانت إلى وقت ليس ببعيد من الطابوهات التي لا يجوز حتى الحديث عنها بدافع الحياء والحشمة فما بالك بممارستها، إننا بتغيير آخر نعاني في الجزائر من حالة اللامعيارية.

ولتقديم تحليل دقيق لحالة اللامعيارية يقول عالم الاجتماع " إميل دوركايم " بأنها حالة تغيب فيها القيم والمعايير الاجتماعية وتنعدم القواعد المسؤولة عن توجيه سلوك الأفراد وتنظيم نشاطها وتهذيب غرائزهم ورغباتهم وسبل تحقيقها.

<sup>1</sup> غريب سيد احمد، تاريخ الفكر الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2000، ص ص 56 - 57.

وغالبا ما تؤدي هذه الحالة إلى اضطراب الرؤيا لدى الأفراد واختلال إدراكهم السليم المميز بين ما هو ممكن وغير ممكن بينما هو مسموح ومحرم وبين ما هو عادل وظالم ومشروع وغير مشروع، فعليه فان انعدام الضوابط المحددة للسلوك البشري يؤدي إلى انعدام الضوابط المحددة لطموحات الأفراد ورغباتهم وسبل تحقيقها.

بمعنى أن حالة اللامعيارية أو الأزمة القيمية التي تشيع في المجتمع تجعل الضوابط الاجتماعية المنظمة للسلوك الإنساني في حالة ضعف أو انهيار وعدم القدرة على السيطرة على سلوك الأفراد، وعليه فإن الفرد يتحرر من كل الضوابط، وتبعاً تنتشر السلوكيات الإجرامية على نطاق واسع وبشكل غير مسبوق، ويصبح اللجوء إلى الوسائل غير المشروعة في سبيل إشباع الحاجات والرغبات والغرائز وتحقيق الطموحات أفضل وسيلة لدى فئة المجرمين.<sup>1</sup>

إن من إفرازات الأزمة القيمية التي يعيشها المجتمع الجزائري هو أن الإجرام لم يعد مقتصرًا على فئة الراشدين من الرجال - كما هو شائع في أغلب المجتمعات - بل امتد إلى النساء الأطفال، وشمل أيضا جميع الفئات والمستويات، وأضحى مألوفاً لدينا كما سبقت الإشارة إليه أن نرى ونسمع بسلوكيات إجرامية لا أخلاقية تنسي إساءة كبيرة للمنظومة القيمية في الجزائر، وتثير لنا كباحثين تساؤلاً مشروعاً عن الجهة المسؤولة عن ضعف وانهيار القيم والمعايير الاجتماعية في هذا المجتمع؟.

ونحن نعتقد أن لمؤسسات التنشئة الاجتماعية مسؤولية كبيرة لما وصلت إليه هذه المنظومة من انهيار لكون المشرف الأول و المسؤول الرئيسي على عملية اندماج القيم والمعايير الاجتماعية في شخصية الأفراد وامتثالهم لها، وعليه سنحاول فيما يلي توضيح العلاقة بين فشل وإخفاق هذه المؤسسات في تحقيق الأهداف التربوية المرجوة منها وبين تنامي الجريمة في المجتمع الجزائري.

#### رابعا: فشل مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تحقيق الأهداف المرجوة منها.

يجمع مختلف الباحثين المهتمين بقضايا التنشئة الاجتماعية، على أن هذه الأخيرة هي السبيل الوحيد تقريبا الذي يمكن الفرد من استدراج قيم وعادات وتقاليدهم ومجتمعهم وتمثلها كلها أو جزءا منها بالتقليد والحفظ والمحاكاة لتصبح بعد ذلك جزءا من أفكاره وقناعاته ومعارفه وسلوكه التي يعمل على نقلها مستقبلا للجيل اللاحق.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> عدنان أبو مصلح، مرجع سبق ذكره، ص ص 203 - 204.

<sup>2</sup> مراد زعيمي، مؤسسات التنشئة الاجتماعية، منشورات جامعة عنابة، الجزائر، ص 16.

ومن هنا أضحت التنشئة الاجتماعية القاعدة الأساسية للضبط الاجتماعي الذي يضم مجموعة من القيم والمعايير والعقوبات السلوكية التي تعمل على دفع الفرد نحو التماثل المعياري، وعندما ينشأ الفرد على التماثل القيمي المعياري يصبح متماثلاً ومنضبطاً ذاتياً واجتماعياً أي أن يصبح محصناً من كل المؤثرات التي قد تقضي به إلى سلوكيات تخالف القيم والمعايير الاجتماعية التي نشأ عليها.

ولاشك أن عملية التنشئة الاجتماعية لم تتم بصورة عشوائية تلقائية بل توطرها وتشرف عليها مؤسسات اجتماعية كالأسرة والمدرسة، ووسائل الإعلام... الخ. تعمل في انسجام تام على غرس قيم المجتمع وقواعده وتعزيزها في شخصية الأفراد حتى يتمكنوا من التوافق التام مع النظام الاجتماعي القائم وتحمل المسؤوليات وتقمص الأدوار الاجتماعية التي يتوقعها المجتمع منهم بشكل فعال.

باختصار أنها عملية تهدف إلى تحقيق التكيف الاجتماعي السليم للفرد مع الحياة الاجتماعية، لكن قد يحدث أن يتعلم الأفراد أثناء عملية التنشئة الاجتماعية من خلال هذه المؤسسات قيماً ومفاهيم اجتماعية خاطئة كتلك التي تصل بالشرف والأمانة والعفة والتعاون والولاء والخلق القويم والنزاهة والصدق وإلى غير ذلك من المعايير الأخرى، وأمام أخطاء تربوية، كهذه تصبح احتمالات لجوء الأفراد إلى السلوك الإجرامي لتحقيق رغباتهم وأهدافهم كبيرة جداً، بل أن الفرد لا يشعر بالندم أبداً عن ارتكابه سلوكاً يعتبره القانون جريمة.<sup>1</sup>

وذلك على اعتبار أن مؤسسات التنشئة الاجتماعية فشلت فشلاً ذريعاً في عملية استدماج القيم والمعايير الاجتماعية السليمة في شخصية الفرد ومن صور ذلك نجد أن الكثير من الأسر في المجتمع الجزائري تغض الطرف عن بعض السلوكيات العدوانية، لأبنائها ولا تتعامل بحزم مع حالات العنف والسرقة التي يقرّفها أفرادها، أي تلجأ إلى سياسة اللامبالاة و اللاعقاب في التعامل مع الحالات الانحرافية البسيطة لأبنائها والتي تصبح مع مرور الوقت سلوكيات إجرامية خطيرة، كما أن تنامي ظاهرتي العنف المدرسي والتسرب المدرسي بشكل غر مسبوق في المدرسة الجزائرية دليل واضح على إخفاق السياسات التربوية لهذه المؤسسات ضف إلى ذلك غياب برامج تربوية هادفة في وسائل الإعلام المحلية تعمل على نقل التراث الثقافي والحضاري والأخلاقي للأجيال.

<sup>1</sup> معن خليل العمر، مرجع سبق ذكره، ص 23.

كل هذه الأخطاء التربوية قد ساهمت إلى حد كبير في إنتاج عدد كبير من المجرمين والمنحرفين في المجتمع الجزائري، والأخطر من ذلك قد أدت إلى تفويض المنظومة القيمية في الجزائر والتي تعد المحصن الأساسي لأي مجتمع من كل الآفات الاجتماعية التي قد تنتشر فيه.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: تقسيمات الجريمة في القانون الجزائري:

قسمت الجريمة بحسب ما جاء به قانون العقوبات الجزائري تبعا لخطورتها وجسامتها إلى جنايات جنح ومخالفات.

ويستند هذا التقسيم إلى جسامته الفعل وخطورة الجريمة وجسامته العقوبة المقررة لهذا الفعل وعليه نصت المادة (27) من قانون العقوبات.<sup>2</sup>

بحيث من خلالها يستخلص معيار الجسامته من خلال العقوبة المقررة لكل تقسيم، فأشد الجرائم جسامته هي الجنايات وأقلها جسامته هي المخالفات أما الجنح فهي تتوسط النوعين ويظهر الفرق بين هذه التقسيمات من خلال مقدار العقوبة المنصوص عليها في قانون العقوبات، فالعقوبات الأصلية للجنايات هي الإعدام السجن، السجن المؤبد، السجن المؤقت لمدة تتراوح بين خمسة سنوات 05 إلى العشرين سنة 20، أما العقوبات الأصلية للجنح هي:

الحبس المؤقت تتجاوز شهرين إلى خمسة سنوات ما عدى الحالات التي يقدر فيها القانون حدودا أخرى، الغرامة التي يتجاوز 20.00 دج وفيما يتعلق بالعقوبات الأصلية للمخالفات هي: الحبس من واحد على الأقل إلى شهرين على الأكثر، الغرامة من 2000 دج إلى 20.000 دج وفقا لما جاء في المادة (5) من قانون العقوبات الجزائري.

فستعد الجرائم بصفتها اعتداء الفرد والمجتمع بحسب الضرر الذي تسببه أو بقدر الخطر الذي يلحق بها، وبحسب أهمية الاعتداء بقدر سنه العقوبة، حيث أن أشد الجرائم عقوبة وخطورة الجنايات والجنح ضد الأشخاص وهي جريمة القتل العمدية.

وتلي بعدها جرائم العرض ضد الأسرة والآداب ثم الجرائم ضد الأموال، ومن جهة أخرى الجرائم الواقعة على السلامة العامة والمؤسسات، فتعد جرائم خطيرة بناء على ما ينتج عنها من آثار تضر بالمجتمع ككل وجاء تقسيم الجرائم كما يلي:<sup>3</sup>

<sup>1</sup> عدنان الدوري، أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي، ط3، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1984، ص 287.

<sup>2</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة العدل، قانون العقوبات الجزائري، ط2، الجزائر، 2002، ص 18.

<sup>3</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة العدل، قانون العقوبات الجزائري، المرجع نفسه، ص 136 - 162.

أولاً: الجنايات والجناح: هي أربعة أبواب من المادة (61) إلى المادة (439) من قانون العقوبات الجزائري.

\* الباب الأول: الجنايات والجناح ضد الشيء العمومي من المادة (61) إلى المادة (253) من قانون العقوبات ويضم العقوبات المتعلقة بـ:

1- الجنايات والجناح ضد أمن الدولة : من المادة (61) إلى المادة (118) كجرائم الجناية والتجسس، ضد التعدي على الدفاع الوطني، الاعتداءات والمؤامرات والتخريب والمساهمة في حركات التمرد، وجنايات التجمهر، والجنايات والجناح ضد الدستور.

2- الجنايات والجناح ضد السلامة العمومية من المادة (119) إلى (143) من قانون العقوبات (كالاختلاس والغدر، الرشوة واستغلال النفوذ، اسائة استعمال السلطة، وممارسة السلطة العمومية قبل توليها).

3- الجنايات والجناح التي يرتكبها الأفراد ضد النظام العمومي من المادة (44) إلى المادة (175) من قانون العقوبات وتشمل جرائم كسر الأختام وسرقة الأوراق من الخزائن العمومية التدنيس والتخريب، الجرائم المتعلقة بالصناعة والتجارة والمزايدات العمومية .

4- الجنايات والجناح ضد الأمن العمومي من المادة (176) إلى المادة (196) من قانون العقوبات وتشمل الجرائم تكوين جمعيات الأشرار ومساعدة المجرمين، العصيان والهروب التسول والتطفل.

5- التزوير من المادة (197) إلى المادة (253) من قانون العقوبات وتضم "النقود المزورة نقلية أختام الدولة والطوابع والعلامات، والتزوير في الوثائق الإدارية والتجارية والمصرفية والشهادات، شهادة الزور، انتحال الوظائف والألقاب أو إساءة استعمالها".<sup>1</sup>

\* الباب الثاني: الجنايات والجناح ضد الأفراد من المادة (254) إلى المادة (417) مكرر من القانون العقوبات ويشتمل الجرائم التالية:<sup>2</sup>

1- الجنايات والجناح ضد الأشخاص من المادة (254) إلى المادة (303) من قانون العقوبات ويضم (جرائم القتل العمد والقتل مع سبق الأسرار والتزدد، وقتل الأصول والأطفال والتسمم والتعذيب، أعمال العنف العمدية كالتهديد، القتل الخطأ والجرح الخطأ، الاعتداء الواقع على الحريات الفردية وحرمة المنازل والخطف، والاعتداء على الشرف، وإفشاء الأسرار).

<sup>1</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة العدل، قانون العقوبات الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص 162 - 178.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 265.

2- الجنايات والجنح ضد الأسرة والآداب العامة من المادة (304) إلى المادة (349) من قانون العقوبات وتحتوي (جرائم الإجهاض، خطف القصر، الجنايات و الجنح التي من شأنها الحيلولة دون التحقق من شخصية الطفل، تعريض الأطفال إلى الخطر، ترك الأسرة وانتهاك الآداب، تحريض القصر على الفسق والدعارة).

3- الجنايات والجنح ضد الأموال من المادة (350) إلى المادة (417) مكرر من قانون العقوبات وتشمل (السرقا، وابتزاز الأموال، النصب، وإصدار شيك بدون رصيد، خيانة الأمانة، الإفلاس، التعدي على الأملاك العقارية، إخفاء الأشياء وتبييض الأموال، التعدي على الملكية الأدبية والمساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات الهدم والتخريب الأضرار التي تنتج عن تحويل اتجاه وسائل النقل).

\* الباب الثالث: الجنايات والجنح المتعلقة بالاعتداءات الأخرى على حسن سير الاقتصاد الوطني والمؤسسات العمومية، من المادة (418) إلى المادة (428) من قانون العقوبات<sup>1</sup>.

\* الباب الرابع: الجنايات والجنح في بيع السلع والتدليس في المواد الغذائية والطبية من المادة (429) إلى المادة (439) من قانون العقوبات.

ثانيا: المخالفات والعقوبات: وجاء في بابين من المادة (440) إلى المادة (466) من قانون العقوبات.

الباب الأول: وتضمن المخالفات من الفئة الأولى: من المادة (440) إلى المادة (445) من قانون العقوبات وتشمل (المخالفات المتعلقة بالنظام العمومي والأمن العمومي، المخالفات المتعلقة بالأشخاص والحيوانات، الأموال والطرق)

\* الباب الثاني: ويتضمن المخالفات من الفئة الثانية من المادة (446) إلى (465) من قانون العقوبات ويشمل ثلاث درجات من المخالفات وهي:<sup>2</sup>

1- الدرجة الأولى من المخالفات من الفئة الثانية (كالمخالفات المتعلقة بالطرق والأشخاص بالآداب العامة والحيوانات والأموال).

2- الدرجة الثانية من المخالفات من الفئة الثانية (كالمخالفات المتعلقة بالنظام العمومي والأمن العمومي، الطرق، الأشخاص، الحيوانات والأحوال).

<sup>1</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة العدل، قانون العقوبات الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص 267.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 271.

3- الدرجة الثالثة من المخالفات من الفئة الثالثة (وتشمل المخالفة المتعلقة بالأمن العمومي الأشخاص والحيوانات الأموال، الطرق).

### المطلب الثالث: جهود الدولة الجزائرية للوقاية والحد من الجريمة.

مما لا شك فيه أن الوقاية من الجريمة والانحراف تمثل المقام الأول ضمن اهتمامات الدولة الجزائرية التي اتجهت إلى إعادة النظر في التعامل مع الظاهرة الإجرامية في المجتمع من خلال اعتماد أسلوب الوقاية بطرق وإجراءات عملية ميدانية مست العديد من المجالات ومختلف المؤسسات الاجتماعية سعياً منها إلى مجابهة الظاهرة والتقليل منها ولعل أبرز هذه الإجراءات تأسيس لجنة وطنية لتنسيق الجهود المبذولة لمحاربة الجريمة في 14 فيفري 2006، ترأسها وزارة الداخلية وتشمل ممثلين عن وزارة الدفاع الوطني والعدل والمالية والتجارة إلى جانب هيئات محاربة الإرهاب مثل الجمارك والشرطة والدرك والضرائب إضافة إلى تدابير وقائية شملت ما يلي:<sup>1</sup>

#### أولاً: إصلاح السجون ودور المؤسسات العقابية.

إذا كان مفهوم السجن قد اقترن منذ القدم بالقهر والإيذاء والتعذيب وسلب الحرية فإن هذا المنظور التقليدي قد تغير وتغيرت معه السياسة الجنائية ومفهوم العقاب في الجزائر التي اعتمدت في إطار سياسياتها العقابية على إصلاح وتهذيب وإعادة إدماج وتكوين مرتكبي الجرائم لإعادة إدماجهم في المجتمع، فشرعت عدة قوانين تخص تنظيم وتسيير المؤسسات العقابية تحمل في طيها عزيمة وشفافية في مجال تنظيم السجون، وإضفاء روح العدل وإعادة تربية السجناء. إن دور المؤسسات العقابية في الجزائر لم يعد يقتصر على عزل الجاني على المجتمع بل أصبح دورها يتمثل في إصلاحه، وتأهيله لحياة اجتماعية شريفة.

#### ثانياً: دور المؤسسات الاجتماعية:

تركز الدولة الجزائرية كثيراً على المؤسسات الاجتماعية في محاربتها للجريمة نظراً للدور الهام الذي تلعبه المؤسسات في حقل منع الجرائم والوقاية، منها وسنحاول تسليط الضوء على دور كل مؤسسة على حدة ومدى فاعليتها وقدرتها على التصدي لهذه الآفة.

### 1- الأسرة (البيئة العائلية):

تعد الأسرة الخلية الإنسانية الأولى التي يتربى في كنفها الفرد، ويكتب منها عاداتها وتقاليدها وثقافتها، وهي بذلك تشكل الأساس الأول لبناء شخصيته والتي تتأثر بكل ما يحيط بها

<sup>1</sup> التدابير الوقائية في مكافحة الجريمة، <http://www.magharebia.com>



من عوامل ايجابية وسلبية، والتي لا بد التي تؤثر بدورها على سلوكه في المستقبل، فالبيئة العائلية الملائمة التي توفر الرعاية المطلوبة لأفرادها لاشك أنها تزودهم بالمناعة اللازمة لمنع تسرب تيارات الانحراف إلى نفوسهم وحرفهم إليها، وتدفعهم إلى التمسك بالقيم الفاضلة التي تتحكم في السلوك المستقيم والأعمال الخيرة، ويجمع علماء الإجرام على أهمية دور البيئة العائلية بالنسبة للأحداث، ويرى أن بؤار الانحراف تظهر في حالات كثيرة في سن مبكرة، وقد تنمو وتترعرع في ظل ظروف عائلية وخارجية سيئة، إلى أن تصل إلى حد الجريمة المستهجنة والتي لا يمكن تدارك مخاطرها عند وقوعها، كما أن الدراسات دلت على أن السلوك المنحرف عند المجرمين البالغين كان يلاحظ في مرحلة حدوثهم بشكل أو بآخر، كالتنمر على سلطة الوالدين، والتصرف السيئ... الخ.<sup>1</sup>

ولأهمية دور البيئة العائلية في تكوين شخصية الإنسان وتوجيه سلوكه ورعايته، فإنه يتعين دعمها بالمقومات اللازمة للمحافظة على كيانها المادي والمعنوي لإبعاد شبح الإجرام عن المجتمع، وذلك عن طريق توفير الوسائل الضرورية لوجودها واستقرارها كنشر برامج التوعية الشاملة ومحو الأمية بين أفرادها، والسعي لإيجاد مسكن مناسب لها، وتوفير الخدمات الصحية والخدمات التعليمية على أن تكون بقدر الامكان مجانية، وتأمين عمل المسؤول عن إعالتها من شأنه أن يلبى حاجاتها في العيش الكريم، ويبيدها عن شبح الفقر والحرمان الذي يقف في حالات كثيرة وراء تفككها وانحرافها.

## 2- المدرسة:

المدرسة ذلك المجتمع المنظم الكبير بعد الأسرة، يمضي فيه الإنسان معظم وقته ومرحلة أساسية وطويلة من عمره، يتلقى في ظله العلوم المختلفة التي يجب أن تساعد على رسم طريقة في الحياة، ويصادف تشعب العلاقات والسلوك مع أفراد آخرين، ويشكل له حق اختيار لقدراته وإمكاناته، ويتعرف إلى القوة التي تسود العالم الخارجي والتي تفرض عليه أوضاعا جديدة لم يألّفها من قبل.

والمدرسة التي قامت في الأصل على تزويد الطلاب بالعلوم الإنسانية أصبح من ضمن رسالتها بناء شخصيتهم الاجتماعية بطرق مختلفة، كتلقينهم مبادئ الأخلاق والتربية المدنية

<sup>1</sup> عبد الله الفوزان، الشباب والدور الإعلامي الوقائي، مركز الدراسات والبحوث، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 1998، ص 140.

وتعويدهم على السلوك المطابق للقانون وتشجيعهم على ممارسة النشاطات والهويات المتنوعة ومنها النشاط الرياضي الذي من شأنه أن ينمي روح الثقة والتعاون لديهم ويجعلهم يشغلون أوقات فراغهم بشكل مجد.

وباختصار فإن دور المدرسة يقوم على ثلاث ركائز أساسية تتمثل في المناهج التعليمية والتربوية والتقنية العامة المناسبة، وفي الجهاز البشري المتخصص الذي يتولى الإشراف عليها وتزويد الطلاب بها، وفي البناء الملائم وما يلحق من مكتبات وملاعب للممارسة النشاطات المتنوعة، فتحقيق هذه المزايا من شأنها أن توفر بيئة صالحة للتربية والتعليم وتحد وتعطل من فرض الإحرام في المجتمع.<sup>1</sup>

### ثالثا: دور المؤسسات الإعلامية الجزائرية في الوقاية من الجريمة.

كشفت لنا الأبحاث العلمية على أن المقدرة الاقتناعية لمختلف وسائل الإعلام تختلف بشكل واضح من وسيلة إلى أخرى وفقا للإحداث التي تتناولها والجمهور الذي تتوجه إليه البيئة الاجتماعية والثقافية التي تقع فيه هذه الأحداث.<sup>2</sup>

وتتولى المؤسسات الإعلامية في الجزائر مسؤولية هامة في النوعية والتثقيف والتنوير والتنمية الإنسانية بصفة عامة نظرا لكون هذه الوسائل بمختلف أنواعها، المرئية المسموعة والمقروءة، أصبحت تدخل كل بيت بدون استئذان، وتلقاها جميع فئات المجتمع بمختلف مستوياتهم، مما يجعل قيامها بدور التوعية في مجال الوقاية والتحصين ضد الجريمة أكثر سرعة وفاعلية من غيرها من المؤسسات الأخرى، وخاصة أنه ينظر إلى وسائل الإعلام في الوقت الراهن أنه سلاح ذو حدين أما للتثقيف وتوضيح أهمية الأمن في مكافحة الجريمة وكشف أسبابها وطرق الوقاية منها، وأما إن يكون أداة لترويج الجريمة وتشجيعها لها ولو بطريقة غير مباشرة.

ولهذا وحتى تحدث التوعية الأمنية تأثيرها المستهدف ينبغي السعي إلى تناول الموضوعات النوعية بأسلوب عصري حديث، ومن الوسائل الحديثة، المقترحة لتحقيق قيام المؤسسات الإعلامية بمسؤولياتها في مجال الوقاية والتحصين ضد الجريمة في المجتمع الجزائري يمكن تنفيذ البرامج الآتية:

#### 1- التعاون بين المؤسسات الإعلامية والمؤسسات التربوية الأمنية :

تلعب المؤسسة التربوية دورا مهما في صياغة القيم والمبادئ في حياتنا حيث لها تأثير على بناء أخلاقيات أفراد المجتمع وتوجيه سلوكياتهم توجيهها يتفق مع قيم ومبادئ المجتمع وذلك من

<sup>1</sup> عبد الله الفوزان، مرجع سبق ذكره، ص 141.

<sup>2</sup> Barnaul Erik, Moss Communication, rinehart and company, New York, 1980, p 155.

خلال ترسيخ مبادئ الحس الأمني وتنميته ويتحقق التعاون بين المؤسسات التربوية والإعلامية من خلال إعداد برامج تربوية ذات صبغة إعلامية التي تتناول كيفية محاربة الجريمة والاكتشاف المبكر لحالات الانحراف ذلك بإعداد اللافتات والملصقات والنشرات التعريفية وتوزيعها في محيط المدرسة والمجتمع الذي تخدمه والمساجد، ولكون الإعلام له تأثيره الواضح والسريع على الملتقين، لذا ينبغي ترشيده ليتبنى سياسات واضحة تهدف إلى تطوير علاقاته مع جميع المؤسسات التربوية وتشجيعها على تزويد المؤسسات الإعلامية بمواد إعلامية مناسبة هدفها الإسهام في إيضاح الروابط الاجتماعية ودورها في تحقيق التماسك الاجتماعي وتأثير ذلك على البناء الأمني ما يسهل على المؤسسات الأمنية بالتخطيط الإعلامي السليم الذي يساعد في إيصال المادة الإعلامية الهادفة إلى كافة فئات المجتمع.<sup>1</sup>

ويمكن أن يتحقق تكثيف التعاون بين المؤسسات التربوية والأمنية من خلال قيام المؤسسات التربوية بوضع الخطط التي تساند جهود الأجهزة الأمنية للوقاية من الجريمة وكيفية تحقيقها في المجتمع، ودور رجال الشرطة ومسؤولياتهم في مجال منع الجريمة، كما يمكن أن تقوم المؤسسات الأمنية بأعداد البحوث الأمنية التي تتناول القضايا الأمنية بأسلوب سهل وبسيط لعرضها على الطلاب تشجيعاً لهم على الاهتمام بالتصدي لأي جوانب انحراف يلاحظونها، ولتقوية حسهم الأمنية اتجاه بعض الظواهر التي قد تكون عادية في بدايتها، ولكنها قد تتحول إلى انحرافات خطيرة مستقلاً تقود إلى الانحراف والجريمة.

## 2- وضع برامج إعلامية لتوعية الأسرة والمجتمع:

من المعلوم أن المؤسسات التربوية والإعلامية تقوم بجانب كبير في التوعية والتي تبدأ من محيط الأسرة الصغيرة ثم تنتقل إلى مراحل أخرى إلى المجتمع الواسع بمؤسساته المختلفة، فإن المؤسسات الإعلامية يمكنها أن تقوم بدور فعال بتبصير المجتمع بواجباته في جميع النواحي الحياة الاجتماعية والأمنية والثقافية ومن الجوانب التي يمكن أخذها بعين الاعتبار عند تنفيذ المؤسسات الإعلامية لبرامج في مجال توعية الأسرة والمجتمع لزيادة الوقاية من الجريمة يمكن الإشارة إلى ما يأتي:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> عبد المحسن بن السعد الداود، أساليب المؤسسات الإعلامية العربية في الوقاية من الجريمة، الندوة العلمية "تكوين رأي عام واق من الجريمة"، الرياض، 2001، ص 103-109.

<sup>2</sup> عبد المحسن بن السعد الداود، مرجع سبق ذكره، ص 115-116.

\* أن تشمل مواد التوعية الإعلامية على جوانب هدفها غرس القيم الدينية والتربوية والأخلاقية في النفوس، وتقويم الأخلاق وتهذيب السلوك وتشجيع الالتزام بالضوابط الاجتماعية.

\* العمل على إنتاج وبث برامج تعليمية وتوعية إخبارية من أجلها تدعيم وتنمية ثقافة الأفراد خاصة الشباب بخطورة المحاكاة والتقليد غير المرشد وكيفية وقاية أنفسهم من الآثار السلبية لمواد العنف والجريمة التي يتلقونها.

\* تثقيف وتوعية جمهور المشاهدين والقراء بالآثار السلبية لمواد العنف والجريمة وغيرها في تغيير السلوك وتوجيهه.

\* استطلاع اتجاهات الأسر حول ما تقدمه أجهزة الإعلام بأنواعها من مواد إعلامية ومبلغ حساسيتهم واستشعارهم لخطورتها عليهم، فضلا عن الاستفادة من أصحاب الخبرة للتوصل إلى وضع استراتيجيات شاملة وحلول للآثار السلبية للمواد الإعلامية التي تؤثر سلبا في السلوك.

#### رابعا: دور الأجهزة الأمنية.

يعتبر الأمن حاجة أساسية للأفراد كما هو ضرورة من ضرورات بناء وتطور المجتمع وصمام أمان لبقائه، ومرتكز أساسي من مرتكزات تشييد الحضارة، فلا امن إلا بالاستقرار ولا حضارة بلا امن، ولا يتحقق الأمن إلا في الحالة التي يكون فيها العقل الفردي والحس الجماعي خاليا من أي شعور بالتهديد للسلامة والاستقرار، فالإنسان يشعر منذ ولادته حاجته إلى الاستقرار بصورة غريزية ولا يهدأ باله إلا إذا شعر بالأمان والاطمئنان، وعليه فحفاظا على مسيرة الحياة البشرية بصورة آمنة كان لزاما على جميع المجتمعات بذل كل الجهود للقيام بالمسؤوليات المنوطة بها تجاه مواطنيها لتحقيق لهم أكبر قدر ممكن من الأمن والاستقرار من خلال إيجاد المؤسسات الأمنية وعلى رأسها مؤسسة الشرطة التي كلها تحرص على رعاية قواعد السلوك العام، والعمل على عدم الخروج عنها، حتى أصبحت اليوم تشكل بحق عماد سلطة المجتمع، إن جوهر الوظيفة الأمنية لشرطة لخدمة المواطن كما أن الشعور بالمسؤولية والوعي بأهمية دور المواطن في استقرار المجتمع هما الخطورة الهامة المتصلة بالعمل الأمني لسلامة المجتمع، وتحرص الدولة الجزائرية على تطوير هذا الجهاز الهام والفعال من أجل محاربة الجريمة وحماية المجتمع، وتحرص الجزائر على توفير الحماية اللازمة للمواطن وفي هذا السياق أكد وزير الداخلية الجزائري الإستراتيجية المستقبلية لجهاز الأمن تتمثل في محاربة الجريمة بكل إشكالها، وتطبيق القوانين في صفوف الشرطة، وحماية الممتلكات والأشخاص، من خلال تعزيز التغطية الأمنية التي وصلت

بنسبة 70 بالمائة، مشيرا بان جهاز الأمن في الجزائر يوظف سنويا أزيد من 16 ألف شرطي لتعزيز التغطية الأمنية عبر كافة التراب الوطني وتوظيف الدولة الجزائرية 16 ألف عون امن سنويا، وهو ما يعكس وعي الدولة بدور هذا الجهاز في المجتمع.<sup>1</sup>



<sup>1</sup> عبد الحميد ع، "توظيف 16 ألف عون سنويا"، <http://www.eloumma.corlar>

## خلاصة:

يمكن القول في نهاية هذا الفصل إن نمو الجريمة في الجزائر تأثر إلى حد كبير بخصوصية عوامل نمو المجتمع الجزائري وهي عوامل تكاد تشترك فيها دول العالم الثالث، فالتغير التاريخي والاقتصادي والصناعي والاجتماعي وما نتج عنه من نزوح ريفي بكل أشكاله، لدرجة تفريغه- نحو المدينة جعل هذه الأخيرة تتضخم بشكل سرطاني، مما خلق نوعا من الفيتوهات يحتشد فيها البشر بشكل عشوائي ومضاف إليه فقدان آلاف مناصب العمل من جراء إعادة الهيكلة الصناعة الجزائرية والتحول الاجتماعي السريع والغير المخططة كالتحول الإيديولوجي، مضاف إليه التغيرات التكنولوجية السريعة والصراع العالمي على ثرواته، الشيء الذي نتج عنه مطالب وحاجيات كثيرة لم تستوعبها التنمية المقترحة في السنوات الأخيرة، انعكست نتائج كل ذلك على سلوكيات الناس، فظهرت لديهم مطالب عديدة ومتنوعة دون تفكير في إمكانيات الحصول عليها ولا تقبل مستوى المعيشة الذي يكون عليه كثير من هؤلاء، ونتج عن ذلك ظهور آفات اجتماعية عديدة من بينها تطور الأنواع القديمة من الجريمة وانتشارها وظهور أخرى لم تكن موجودة من قبل وانتشرت هي الأخرى في المجتمع كما وكيفا.

# الفصل الثاني

## الصحافة المكتوبة الخاصة في الجزائر

تمهيد

المبحث الأول: ماهية الصحافة المكتوبة.

المطلب الأول: خصائص الصحافة المكتوبة.

المطلب الثاني: الوظائف الاجتماعية للصحافة المكتوبة.

المبحث الثاني: واقع لصحافة المكتوبة الخاصة في الجزائر.

المطلب الأول: ظهور الصحافة الخاصة في الجزائر.

المطلب الثاني: تطور الصحافة الخاصة في ظل السياسة الإعلامية.

المطلب الثالث: دور الصحافة الخاصة في تكوين الرأي العام في الجزائر.

المبحث الثالث: الضوابط الأخلاقية المهنية الإعلامية والتشريعية في نشر أخبار الجريمة في

الصحافة المكتوبة الجزائرية

المطلب الأول: صدق الخبر وموضوعية الرأي

المطلب الثاني: الالتزام بمبادئ المجتمع والحفاظ على مقوماته في نشر أخبار الجريمة.

المطلب الثالث: حماية كرامة المواطنين والحفاظ على سرية حياتهم الشخصية

المطلب الرابع: عدم التأثير على حسن سير العدالة

خلاصة

## تمهيد:

تعتبر الصحافة المكتوبة من أهم وسائل الاتصال الجماهيري تأثيراً في أفراد المجتمع ولا يزال لها التأثير البالغ في نفوس الجماهير لما تتميز به من خصائص تتلاءم وتستجيب مع إمكانيات القارئ وتتكيف مع قدراته ورغباته، كما تشترك الصحافة اشتراكاً فعلياً في مناقشة الصعاب والمشاكل التي تواجه المجتمع وتكوين رأي عما حولها.

إن الصحافة الخاصة في الجزائر هي بالتأكيد أكبر مكتسب لانتفاضة أكتوبر 1988، فقد نشأت وترعرعت في ظروف مأساوية، ورغم ذلك بقيت واقفة أمام انهيار معظم المؤسسات خلال عشرية بأكملها، وتؤدي الصحافة المكتوبة الخاصة في المجتمع الجزائري دوراً فعالاً في الإعلام بمختلف الأحداث اليومية ونشر الأفكار والحقائق للرأي العام وتوجيه حول كيفية التعامل مع الأحداث والتغيرات الحاصلة في الحياة اليومية للأفراد التي فرضتها التطورات السريعة على مختلف الأصعدة، فهي تطلعنا على أخبار الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية حيث تساهم في معرفة القارئ للمحيط الذي ينتمي إليه وتحتة على المشاركة في صناعة القرار حول مختلف القضايا التي تهم الرأي العام.

وتستمد الصحافة المكتوبة الخاصة في الجزائر قوة تأثيرها من حيث اختيارها للمواضيع المناسبة لجمهورها وطريقة معالجتها.

وعليه سنحاول في هذا الفصل تناول مسار ظهور الصحافة المكتوبة الخاصة في الجزائر وهذا بالتطرق إلى مراحل تطورها ودورها في تشكيل الرأي العام إزاء مختلف القضايا والمواضيع وفي مختلف المجالات ومدي احترامها للضوابط وقواعد الممارسة الإعلامية.



## المبحث الأول: ماهية الصحافة المكتوبة.

## المطلب الأول: خصائص الصحافة المكتوبة.

يتأثر النظام الإعلامي بخصائص المؤسسات الإعلامية من حيث تقنياتها وأنماط استخدامها، فالنظام الإعلامي ككل في أي مجتمع يتأثر في تشكيله وإعادة تشكيله بصورة التفاعل بين وسائل الإعلام، البعض من هذه الوسائل أكثر تكلفة من غيرها وبعضها يناسب بعض فئات المتعلمين ولا يناسب غيرها، لكن رغم هذا أصبح السائد الآن هو تكامل الأدوار بين كل الوسائل نظرا لما تتميز به كل وسيلة من خصائص تؤثر في الاستخدام، وهذا بدوره يقودنا إلى الحديث عن أكثر الوسائل استعمالا كونها في متناول مختلف الفئات والشرائح المهنية الاجتماعية ألا وهي الصحف.

فالصحافة المكتوبة هي من ضمن الوسائل المطبوعة التي تعرف بأنها عبارة عن مساحات من الورق المطبوعة بطريقة آلية، لنقل الرسائل الاتصالية، من القائم بالاتصال أو المرسل إلى أعداد كبيرة ومنتشرة من الأفراد، كما تتميز الصحف بكونها توفر للفرد تكرار القراءة حيث الفرد بخاصية سهلة الحفظ والانتقاء وإمكانية الرجوع إليها عند الضرورة.

إن تعدد الصحف عامة والمجلات الخاصة في النظم التعددية يوفر للفرد حرية الاختيار من بينها ما يتفق مع حاجاته وإمكانياته وبجانب ذلك فإنها توفر للقارئ الحرية، في اختيار الرسالة أو المحتوى الذي يتفق مع حاجاته واهتماماته من بين عشرات الأنواع من المحتوى المنشور بالصحف، ومن هنا نلاحظ أن حرية اختيار الوسيلة المطبوعة واختيار الرسالة تتوفر أكثر في الوسائل المطبوعة، عنها في الوسائل الأخرى التي عادة ما تكون محدودة العدد.

فالصحف من جهة أخرى تعتبر وسيلة غير مباشرة بمعنى أنها لا تمثل فيها أي خاصية من خصائص الاتصال المواجهي، لذلك في أغلب الأحيان يقوم القارئ بالدور الأكبر في استكمال مقومات الأشكال المختلفة للإدراك من خلال تنشيط خياله وصياغة تفسيراته حتى يتم وضع الرموز في دائرة المعاني والدلالات الصحيحة<sup>1</sup>.

وتبقى الصحف كباقي الوسائل المطبوعة تصلح بشكل عام لنشر المواد الطويلة والصعبة التي تحتاج تفرعا من القارئ لعملية القراءة، ولذلك يراعى فيها تيسير عملية القراءة في التحديد والإخراج، لتناسب كل المستويات التعليمية على الرغم من عمق تناول المحتوى مقارنة بالوسائل الأخرى، ومن جانب آخر فإن الصحف حسب تصنيف "مارشال ماكلوهان" تعتبر الوسائل التي

<sup>1</sup> نوال وسار: المعالجة الإعلامية للجريمة غير المنظمة في الصحافة المكتوبة الجزائرية الخاصة "دراسة وصفية تحليلية لجريدة الخبر الخاصة"، مذكرة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال، جامعة محمد خيضر بيسكرة، 2011-2012، ص 98.

تقدم كمية كبيرة من المعطيات وتتعامل مع حاسة واحدة شأنها شأن الراديو، ولذلك تتطلب قدر كبير من الجهد لكي تستكمل هذه المعطيات، وبالتالي مشاركة اقل لرسم الصورة التي ترسمها الصحيفة للقارئ بما تقدمه من إيضاح عالي نظرا لكثرة المثيرات التي تقدمها في تفاعلها مع حاسة واحدة<sup>1</sup>.

وإذا ما انتقلنا على مستوى أعلى فإننا نجد أن الصحف قد تجاوزت هذه الخصائص إلى ما هو أكبر حيث ساعدت هذه الخصائص منذ البداية إلى التقريب بين الناس، ويظهر ذلك من خلال الاتفاق على اللغة والمعاني التي اكتسبت رضا هؤلاء الناس وتوحدت حولها هذا من جهة، ومن زاوية أخرى فإنها توفر للقارئ السيطرة على ظروف القراءة وفقا لما يراه مناسبا بذلك.

وتعرف الصحافة بأنها صناعة الخبر بالكلمة والصورة لغايات الإعلام والتعليم والتثقيف والترفيه والدعاية، ومن هنا نلاحظ أنها تتصل بأغلب مجالات الحياة اليومية للفرد مما يجعلها أكثر تأثيرا على سلوكيات الأفراد وتدخل ضمن إطار عملية التنشئة الاجتماعية، لذا فهي ذات أهمية في غاياتها وأهدافها ومكانتها في المجتمع، فقد وصف بأنها السلطة الرابعة بعد السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية فهي إن وظفت عقليا صارت أداء تنوير المجتمع وإصلاح شأنه، ومن هنا فإن الصحافة كوسيلة اتصال جماهيرية تحت فيها القراء الكثير من المعلومات التي تزيد من ثقافتهم وترسيخهم إلى أفضل الطرق والأساليب والمعاملات في حيلتهم الاجتماعية، كما يجدون فيها عناصر التسلية والترفيه<sup>2</sup>.

وتتحقق أهمية الصحافة بمدى امتلاكها للخصائص الإعلامية التي تميزها من غيرها من وسائل الإعلام الأخرى.

وعلى ضوء هذا يتضح على أن الإعلام الصحفي يؤثر تأثيرا بالغ في سلوك الأفراد ومن ثم يتوخى وينتظر من الصحافة والصحفي خاصة التحلي بالصدق والأمان والصراحة الموضوعية محاولا قدر المستطاع الابتعاد عن الذاتية في تناول مختلف المواضيع والقضايا وفي تقديمه للأخبار أو المعلومات.

وتعتبر الصحافة والمطبوعات الأخرى المشابهة من أقدم وسائل الاتصال الجمعي الشامل كما أنها في العصر الحديث من أهم مآثر المطبعة، لهذا ظهرت في أوروبا قبل غيرها وبعد النصف

<sup>1</sup> مارشال ماكلوهان، كيف نفهم وسائل الاتصال، ترجمة، خليل صابات، دار النهضة العربية، القاهرة، 1975، ص 45.

<sup>2</sup> زيدان عبد الباقي، وسائل وأساليب الاتصال في المجالات الاجتماعية والتربوية والإعلامية، ط2، دار النهضة المصرية، القاهرة، 1979، ص ص 374، 375.

الأول من القرن السادس عشر بداية نشوء الصحافة الأوروبية الحديثة التي استمرت في تطورها إلى أن بلغت مرحلة الازدهار في القرن الثامن عشر، وإن تطور الصحافة عبر العالم مرتبط بتطور المجتمعات والأنظمة التي تسيرها، وتبقى ذات أهمية اتصالية في التأثير على الجماهير، فالصحافة كغيرها من المطبوعات كالكتاب والمجلة تتميز بخصائص هامة، تجعلها تتفوق في بعض المجالات على غيرها من وسائل الاتصال الأخرى.

ومن أهم الخصائص الإعلامية للصحافة المكتوبة ما يلي:

- تسمح بأن تمكن القارئ من قراءتها وفي فرص هذه القراءة كما تمكنه من إعادة الاطلاع على مضامينها أو نصوصها، وتسمح لتأتي إلى حد بعيد في هذا الاطلاع.
- تتميز أخبارها الصحفية بالتطويل والتحليل بعكس الأخبار الإذاعية.
- تفرض بطبيعتها التفاصيل الدقيقة التي تتفق مع الدراسات المسهبة.
- تنطوي على موضوعات متشابهة تحتاج إلى تحليل علمي<sup>1</sup>.
- تعد مصدر للامان في عالم مزعج فتلجأ إليها المنظمات المحصورة لنشر مبادئها واطلاع أعضائها على كل جديد.

### المطلب الثاني: الوظائف الاجتماعية للصحافة المكتوبة.

إن وسائل الإعلام على اختلاف أنواعها تشترك عموما في جملة من الوظائف الأساسية أبرزها وظيفة بحث وتوصل الأخبار والإعلام على أحداث العالم، فهي تخبرنا بما يجري تحولات وتطورات، وبالنظر إلى الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام في عكس ما يجري في المحيط العام، يمكن حصر وظيفة الصحافة في الوظيفة الإعلامية ووظيفة التعبير عن الآراء، إلا أنه من الصعب التفريق التام بينهما عندما نعلم أن الإعلام هو في حد ذاته تعبير عن الرأي ونقل رأي هو أيضا إعلام.

وهاتين الخاصيتين تميزان أهداف ورغبات وسائل الإعلام بصفة عامة، وتباين هذه الأهداف لتباين المعطيات التي تفرضها التحولات والتغيرات.

وعلى ضوء هذه المعطيات العامة الخاصة بوسائل الإعلام، تلعب الصحافة المكتوبة دورا فعالا في التعامل مع الأحداث والتغيرات الحاصلة في الحياة اليومية للأفراد التي فرضتها التطورات، حيث تساهم في معرفة القارئ للمحيط الذي ينتمي إليه، فهي تحته بذلك على المشاركة

<sup>1</sup> زيدان عبد الباقي، مرجع سبق ذكره، ص 377.

في نشاطات هذا الأخير، وقد تنفرد الصحافة المكتوبة بهذه الخاصية وهذا ما دفع بإحدى المهمات لهذا الموضوع "جاكلين بوليني" التأكد على أنه "لا توجد صحافة إلا المكتوبة"<sup>1</sup>.

وتؤدي الصحافة المكتوبة بدورها وظائف متعددة تميزت فيها عن الوسائل الأخرى، ويمكن حصرها في النقاط التالية:

#### أولاً: الوظيفة الإخبارية:

وهي الوظيفة التي تؤديها الوسائل الإعلامية على اختلاف أنواعها إلا أن الصحافة المكتوبة تتفنن في طريقة عرض الأخبار وفي تنوعها، حيث تعمل الصحافة المكتوبة على تزويد الجمهور بمجموعة من المعطيات والدلالات التي تجعله دائم الاتصال بالمحيط الذي يتواجد فيه، فهذه الوظيفة هي التطور الطبيعي لوظيفة تغيير أو شرح الخبر في وسائل الإعلام<sup>2</sup>.

#### ثانياً: وظيفة ربط أجزاء المجتمع:

تدرج الصحافة المكتوبة ضمن الأدوات الفعالة للترابط الاجتماعي وهي واحدة من مجموع وسائل الإعلام التي تتبوء هذا الدور، فهي تضطلع بوظيفة فعالة داخل المجتمع من خلال توظيفها لرسائل تحدد مادتها عن طريق المجتمع الذي تتواجد به والإنسان الذي يعيش فيه فهي تهدف إلى تحليل وشرح وتفسير مختلف الأحداث والتعليق عليها للجماهير وتوفير الدعم والتعزيز لمراكز السلطة وللقيم الاجتماعية والقيام بعملية التنشئة الاجتماعية، إضافة إلى تكوين وإيجاد إجماع حول القضايا المختلفة<sup>3</sup>، ومن خلال هذه الوثيقة تسعى الصحافة المكتوبة إلى مساعدة رجال الأمن على القيام بمهامهم والقبض على المجرمين وتقديمهم للعدالة، وهي تساعدهم في تقديم الأخبار التي تنشرها حول الجريمة.

#### ثالثاً: الوظيفة الثقافية:

تلعب وسائل الإعلام تثقيفياً مهماً يفعل مرافقتها للفرد خلال كل مرحله وتعتبر وظيفة التثقيف من أهم الوظائف التي تقوم بها الصحافة المكتوبة وذلك بإكساب الفرد المهارات الاجتماعية وتعريفه بالخصائص الثقافية للمجتمع والتأكيد عليها حتى يتم تحقيق التماسك الاجتماعي<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> رولان كايرو، الصحافة المكتوبة والسمعية البصرية، ترجمة، مورسلي أحمد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص 7.

<sup>2</sup> محمد سيد محمد، الإعلام والتنمية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1988، ص 335.

<sup>3</sup> محمد سيد محمد، نفسه، ص 10.

<sup>4</sup> عبد الحليم فتح الباب وإبراهيم حفظ الله، وسائل التعليم والإعلام، عالم الكتب، القاهرة، 1985، ص 69.

## رابعاً: الوظيفة التربوية والتعليمية:

إن من أهداف القائمين على وسائل الإعلام تشجيع التعليم واكتساب المعارف والمهارات والحصول على خبرات جديدة تساعد على اتخاذ القرارات والارتقاء بالسلوك الفردي والاجتماعي<sup>1</sup>.

كما تنشر وتغير وتعزز التغيرات الحادثة في القيم والتصرفات الاجتماعية إنها وكما يقول "ادوارد دو كين" هي مرآة نرى في صفحاتها أنفسنا ومجتمعنا"<sup>2</sup>.

## خامساً: وظيفة التسلية والترفيه:

تعمل هذه الوظيفة على توفير الاستمتاع واللهو والترفيه بإضافة تفريغ عوامل التوتر الاجتماعية، فقد برزت وظيفة التسلية ضمن أجندة الصحف بفعل تحول هذه الأخيرة إلى وسيلة إعلام جماهيري.

<sup>1</sup> جيهان رشني، الأسس العلمية لنظريات الإعلام، دار الفكر العربي، القاهرة، 1975، ص 54.

<sup>2</sup> إدوارد كوين، مقدمة إلى وسائل الاتصال، ترجمة، وديع فلسطين، مطابع الأهرام، القاهرة، 1978، ص 30.

المبحث الثاني: واقع لصحافة المكتوبة الخاصة في الجزائر.

المطلب الأول: ظهور الصحافة الخاصة في الجزائر.

إن نشأة الصحافة الخاصة في الجزائر ليست وليدة مرحلة ما بعد 1988 أو قانون 1990، وإن تعود جذورها إلى الفترة الاستعمارية ومصالحه في الجزائر، ونظرا للدور الذي كانت تلعبه هذه الصحافة المقاومة، وكانت هذه الصحافة من خلال خطها الافتتاحي ورسائلها تقلق الوجود الاستعماري ومصالحه في الجزائر، ونظرا للدور الذي كانت تلعبه هذه الصحافة فقد قامت السلطات الفرنسية بتجميد نشاطها، وبعد نيل الجزائر استقلالها عمدت السلطة على تغييب هذه الصحافة وتكريس نوع آخر منها يكون مغايرا تماما لفترة ما بعد الاستقلال<sup>1</sup>. حيث حرصت الجزائر على تطبيق بنود اتفاقية أيفيان، وهذا ما سمح ببقاء اليوميات الفرنسية والإبقاء على الوضع القانوني الذي كان سائدا في عهد الاستعمار هو القانون الليبرالي للصحافة ولم يدم هذا الوضع كثيرا بعد أن عرفت الساحة السياسية تحولا جذريا في المنهج بإتباع النهج الاشتراكي بدلا من النهج الليبرالي، حيث تقرر تأميم كل الجرائد الموروثة على الاستعمار باستثناء *Alger république* التي لم يشملها قرار التأميم، وبقيت هذه الجريدة خاصة يملكها جزائريون لا علاقة لهم بالحكومة ماعدا موقفهم الماركسي اليساري المؤبد<sup>2</sup>.

وبقيت الحكومة تهيمن على الصحافة المكتوبة في الجزائر إلى غاية أحداث 05 أكتوبر 1988 التي سمحت بإحداث تغييرات هامة في كل المجالات السياسية الاقتصادية والإعلامية.

إذ جاء دستور 23 فيفري 1989 الذي أجاز التعددية السياسية والإعلامية وفق المادة 39 التي تنص على إن حرية التعبير وإنشاء الجمعيات والتجمعات مضمونة للمواطن، إضافة إلى المادة 40 التي تنص على حق إنشاء جمعيات ذات طابع سياسي معترف به ولا يمكن التدرج بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية، والوحدة الوطنية والسلامة الترابية واستقلال البلاد وسيادة الشعب<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - نصيرة سبيات، التناول الإعلامي للوئام المدني، دراسة حالة صحيفة الخبر، 1990-2000، رسالة ماجستير، معهد علوم الاتصال، جامعة الجزائر، 2003، ص 92.

<sup>2</sup> - نصر الدين العياضي، الخبر الصحفي في الجرائد اليومية الجزائرية الصادرة باللغة العربية 1965 إلى 1991، رسالة لنيل درجة دكتوراه دولة، معهد علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 1995، ص 93.

<sup>3</sup> - نصر الدين العياضي، المرجع نفسه، ص 191.

وبموجب دستور 1989 صادق المجلس الشعبي الوطني على قانون جديد للإعلام تحت رقم 90-70 في 07 فيفري 1990 هذا القانون يلغي العمل بالقانون الأساسي السابق وهو قانون الإعلام 1982<sup>1</sup>.

وابرز ما ميز قانون الإعلام 1990 هو المادة (14) التي تنص على أن " إصدار أي نشرية دورية حر غير انه يشترط لتسجيله ورقابة صحته تقديم تصريح مسبق في ظرف لا يقل عن 30 يوما من صدور العدد الأول.<sup>2</sup> هذه المادة وضعت حدا لاحتكار الدولة للصحافة المكتوبة مدة 25 سنة.

وتميز المشهد الإعلامي في مرحلته الأولى بثلاثة أنواع من الصحافة.<sup>3</sup> الصحافة الحزبية والصحافة العمومية والصحافة الخاصة.

وبالتالي يمكن القول إن قانون الإعلام لسنة 1990 جاء من اجل إعطاء حرية أكثر لممارسة مهنة الصحافة ولتحقيق مبدأ الحق في الإعلام ..... عرفت الصحافة تطورا ملحوظا أدى إلى ظهور العديد من الصحف الخاصة، التي عرفت استقلالا عن السلطة السياسية رغم المضايقات والمراقبة أحيانا.

بالرغم من المضايقات والمشاكل إلا أن الصحافة الخاصة كانت تمضي قدما في سبيل تحديد الصحافة المكتوبة بصفة خاصة من قبضة السلطة ومن كل المضايقات الأمنية والاقتصادية، وهذا ما يشهد له الجميع من خلال ما حققته عدة صحف وطنية ضاربة في الميدان ضاربة عرض الحائط كل العقبات المحيطة بها وخير دليل على ذلك صحيفة الخبر التي وصل عدد سحبها سنة 1999 أكثر من 304030 نسخة يوميا. وكذا جريدة الوطن *el Watan* التي بلغ سحبها في نفس السنة 103335 نسخة يوميا.<sup>4</sup>

وهو عدد لا بأس به إذا ما قارناها بسحب الصحف اليومية التابعة للقطاع العام.

<sup>1</sup> - نصيرة سيان، مرجع سبق ذكره، ص 95.

<sup>2</sup> - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، نص قانون الإعلام 1990 المادة 14.

<sup>3</sup> - محمد شبري، ممارسة الصحفيين المهنيين للمهنة خلال فترة حالة الطوارئ، 1992-2004، دراسة وصفية تحليلية لنيل شهادة الماجستير، معهد علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 19.

<sup>4</sup> - جميلة قادم، الصحافة المستقلة بين السلطة والإرهاب 1990-2001، دراسة مسحية على عينة من الصحفيين الجزائريين، رسالة لنيل شهادة الماجستير، معهد علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 2003، ص 30.

## المطلب الثاني: تطور الصحافة الخاصة في ظل السياسة الإعلامية.

يعبر عن السياسة الإعلامية بأنها مجموعة الإجراءات التي يستخدمها النظام السياسي لتنظيم عمليات الاتصال وتفاعلاته في الهيكل -الجسد الاجتماعي- فهي التلخيص النوعي الجسد للواقع بصراعاته وتناقضاته وسياقه التاريخي مستخدما وسائل الإعلام كوسائل للتغيير والتوجيه والضبط الاجتماعي، وقد مرت الصحافة المكتوبة، وقد مرت الصحافة المكتوبة الخاص في الجزائر بأربع مراحل أساسية، منذ الاستقلال إلى يومنا هذا.

## أولا: الصحافة الخاصة في ظل السياسة الإعلامية من 1989 إلى 1990:

بالرغم من صدور قانون 6 فيفري 1982 المنظم لقطاع الإعلام إلا أن السلطة استمرت على منهجها في السيطرة، والرقابة على كافة أنشطة الإعلام وبقي دور الصحافة. وعرفت هذه المرحلة تغييرا في الميدان السياسي بعد أحداث 05 أكتوبر 1988 والتي كان لها الدور الأكبر في إحداث القطيعة مع ممارسات الحزب الواحد والفكر الاشتراكي التسلطي، أما الميدان الإعلامي اصدر قانون الإعلام 1990 المعدل لقانون 1982 استجابة لمتطلبات المرحلة الجديدة وهي استجابة لمتطلبات المرحلة الجديدة وهي المرحلة التعددية الإعلامية إضافة إلى حماية الصحافة من الصعوبات السياسية والمالية.<sup>1</sup>

## ثانيا: تطور الصحافة الخاصة في ظل السياسة الإعلامية من 1991 إلى 1995:

وتتميز هذه المرحلة بدخول الجزائر بمرحلة عصيبة وغير مستقرة في تاريخها المعاصر، وقد تميزت هذه المرحلة بتراجع الصحافة الخاصة واصطدامها مع السلطة السياسية لتدخل مرحلة الصراع والمساومات.

## ثالثا: تطور الصحافة الخاصة في ظل السياسة الإعلامية من 1995-1999:

تمتد هذه المرحلة من تولي "أحمد أويحي" رئاسة الحكومة سنة 1995 إلى غاية انتخاب عبد العزيز بوتفليقة رئيسا للجمهورية في أبريل 1999 وتعرف هذه المرحلة بمرحلة الاستقرار النسبي للصحافة الخاصة حيث شهدت توسعا وزيادة في النشر على صحافة القطاع العام، ما عرفت الصحافة خلال سنة 1997 زيادة في السحب ليتضاعف ست مرات لتحل صحيفة الخبر و *liberté* الريادة بم يعادل 130 ألف نسخة يوميا.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> le ministre de la communication et de la culture, annuaire de la presse nationale Alger, 1998, p 03.

<sup>2</sup> الفدرالية الدولية للصحفيين، تقرير حول وضعية وسائل الإعلام وحرية الصحافة في الجزائر، الجزائر، 1990، ص 07.



رابعاً: تطور الصحافة الخاصة في ظل السياسات الإعلامية من 1949 إلى يومنا هذا. تميزت بتراجع الصحافة الخاصة واشتد الخناق عليها، وتبدأ هذه المرحلة مع تولي السيد عبد العزيز بوتفليقة، كما يمكن وصف هذه المرحلة بالفارغة بالنسبة للإعلام ككل.<sup>1</sup> كما شهدت سنة 1999 الدفن النهائي لمشروع قانون الإعلام الذي كان مقرا المناقشة في دورة 1998 الخريفية الخاصة. وعرفت سنة 2001 قانونا خاصا بالعقوبات المعدل والذي كرس توجهات السلطة، وهو ما جعل الصحفيين يعتبرونه قانونا مشددا الخناق على حرية الصحافة، ولقد بلغ الخلاف بين الصحافة المستقلة والسلطة ذروته في 203 وهذا بتوقيف ست عناوين.<sup>2</sup> وحاء قانون الإعلام 2012 المعدل لقانون الإعلام 1990، لينظر أكثر الصحافة، ومركز حرية التعبير.

### المطلب الثالث: دور الصحافة الخاصة في تكوين الرأي العام في الجزائر.

تعتبر الصحافة المكتوبة من أقدم وأهم وسائل الاتصال الجماهيري تأثيرا في المجتمع، فهي تلعب أدوارا أساسية في مختلف مجالات الحياة اليومية للأفراد والجماعات كما تساهم بطريقة فعالة في عملية التنشئة الاجتماعية. إذ تعد الصحافة المكتوبة من وسائل التعبير عن الرأي، وفيما يتعلق بدور الصحافة المكتوبة في تغيير الاتجاه والتأثير على السلوك فمن الصعب الإسهام في تغيير الاتجاهات المهزوزة وإدخال تغييرات طفيفة على الاتجاهات القومية، ومن ثم فإن تغيير الاتجاهات يأتي عن طريق الاتصال الشخصي في حين يقتصر دور الصحافة على المساعدة في ذلك بطريقة غير مباشرة.<sup>3</sup> وتستمد الصحافة المكتوبة قوة تأثيرها من حيث اختيارها للمواضيع المناسبة لجمهورها ومن حيث الاختيار الفعال لأنواع الصحفية الملائمة لذلك، وهو بدوره يتطلب معرفة جيدة لخصائص جمهورها.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> جميلة قادم، مرجع سابق، ص 45.

<sup>2</sup> شاهيناز طلعت، وسائل الإعلام والتنمية الاجتماعية، دراسات نظرية مقارنة، وميدانية في المجتمع الريفي، مكتبة الانجلو - مصرية، القاهرة، 1980، ص 62.

<sup>3</sup> نصر الدين العياضي، مسألة الإعلام، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1991، ص 20.

<sup>4</sup> علي جري، الصحافة الجزائرية واقع ورهانات، ورقة بحث قدمت في ندوة دولية حول مفهوم القذف في الصحافة، مركز الخبر للدراسات الدولية، الجزائر، يومي 07/08 ديسمبر 2003، ص 09.

وتعد الصحافة الخاصة في الجزائر اكبر مكسب لانتفاضة أكتوبر 1988 فقد نشأت وترعرعت في ظروف مأساوية، ورغم ذلك بقيت واقفة أمام انهيار معظم المؤسسات خلال عشرية بأكملها، فقد كانت ولا زالت الوحيدة في العالم التي لم تكتف بدورها في إعلام الرأي العام الوطني والدولي، بل تجاوزته مزعمة تؤدي دور الأحزاب السياسية والجمعيات وحملت على عاتقها كل هذه الأعباء.<sup>1</sup>

لقد كانت للصحافة الخاصة في الجزائر دورا بارزا من خلال الكثير من المواقف في تحريك الرأي العام وتنويره خاصة خلال الأزمة الأمنية وهو ما جعلها من أهداف الإرهابيين، حيث عانت الصحافة الخاصة من الاغتيالات الوحشية في حق الصحفيين ضف إلى ذلك تشديد الخناق والرقابة من طرف السلطة السياسية، وهذا ما أثر سلبا على إمكانية تنوير الرأي العام. بما كان يحدث من حوله وفي مجتمعه، وبالتالي عدم إمكانية صنع رأي عام فعلي وفي ظل هذه الأوضاع الاستثنائية ارتفع عدد المحتجين من أحزاب معارضة للسلطة وكذا الرأي العام بفعل تجند وسائل الإعلام العمومية، فلا صحافة خاصة تمتلك السلطة لتقديم الحقائق والوسائل الثقيلة العمومية الأجنبية التي أم تدخر جهدا في إعطاء الحقائق التي كانت تعيشها الجزائر.

إن الصحافة الخاصة في الجزائر أصبحت لها مؤشرات كثيرة من خلال الدور الجبار الذي تقوم به من خلال الطريقة التي تقدم بها الأخبار وتغطي بها الأحداث، حيث سمح لها هذا الوضع بكسب مصداقية الرأي العام، وبالتالي تحقيق مكاسب مهمة لكل حرية التعبير في الجزائر كان ثمنها غاليا خاصة بعد 03 سنوات من وجودها والنتيجة هي اغتيال 65 صحفي وابد 2 صحفيين الحبس 03 صحفيين مفقودين، و 25 صحيفة معلقة وإعادة الرقابة.<sup>2</sup>



<sup>1</sup> نسيمه مقبل، الأخبار الاجتماعية في الصحافة المكتوبة الجزائرية دراسة مقارنة تحليلية ليوميتي الخبر والوطن بين 1991-2000، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 2001-2002، ص ص 32-33.

<sup>2</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، نص قانون الاعلام 1990، المادة 86-87.

المبحث الثالث: الضوابط الأخلاقية المهنية الإعلامية والتشريعية في نشر أخبار الجريمة في الصحافة المكتوبة الجزائرية.

#### المطلب الأول: صدق الخبر وموضوعية الرأي:

صدق الخبر نعي به إعلام المواطنين بالأخبار الصحيحة والموضوعية تقتضي تقديم الرأي والرأي الآخر، فالهدف الأول للصحافة في المجتمع هو توفير الأخبار اليومية، بشكل صادق وشامل بدون تزيف للحقائق، لذا فالصحفي ملزم بتقديم الأخبار الصادقة بموجب القانون، أما تلفيقها فيعاقب عليه القانون، إذ يعتبر الصدق أهم القيم المهنية التي يبني عليه الخبر الصحفي، ولا بد أن يكون الصحفي صادقا مع نفسه ومع الجمهور بحسب ما ينص عليه قانون الإعلام الجزائري لسنة 1990 في مادته (86) و(87)<sup>1</sup>.

#### المطلب الثاني: الالتزام بمبادئ المجتمع والحفاظ على مقوماته في نشر أخبار الجريمة.

إن حرية التعبير مسؤولية اجتماعية تأتي بالدرجة الأولى لخدمة الصالح العام والمجتمع وتقاليده، فالمسؤولية تعني التخلي بأخلاقيات المهنة والتصرف بشكل مسؤول اجتماعيا وإزاء الرأي العام ومصالحه، وعدم نشر الموضوعات المثيرة والخليعة والتي تحرص على الإجرام والانحرافات الجنسية والمساس بالسلطة وغيرها.<sup>2</sup>

ومراعاة نشر الجرائم والمبالغة في الأسلوب والعرض لان الخطر ليس في نشر أخبار الجريمة إنما في طريقة عرضها، والصور والرسوم المصاحبة لها، ولذلك فان مراعاة المصالح العام تقتضي من الصحفي أن يسأل نفسه من ما هو مباح وما الذي ليس بالمباح عند معالجته لظاهرة الجريمة. ففي ظل المنافسة الصحفية التي قد تلعب فيها الإثارة دورا من اجل جذب المزيد من القراء قد يغفل الصحفي تماما العواقب الوخيمة والآثار السلبية التي من الممكن إن تلحق بالجماهير العريضة.

#### المطلب الثالث: حماية كرامة المواطنين والحفاظ على سرية حياتهم الشخصية:

ويعني ذلك عدم المس بالناس وبكرامتهم الشخصية لا يجوز أن يذاع عنها لأنها ليست عامة ولا تهم الرأي العام، ويعتبر مبدأ الحق في الخصوصية وحماية كرامة المواطنين من ابرز المبادئ التي تقوم عليها أخلاقيات الإعلام ويدخل في إطار هذا المبدأ حضر نشر أسماء وصور المتهمين قبل

<sup>1</sup> فتحي حسين أحمد عامر، أخلاقيات الصحافة في نشر الجرائم، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص 60.

<sup>2</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، نص قانون الإعلام، المادة (91).

الحكم فبمجرد ارتكاب الفرد للجريمة ما نجد الصحف تقوم بتسليط الضوء عليه بنشر بياناته ومعلومات من حياته، ومثل هذا للنشر قد يؤدي إلى احد الأمرين أما تعاطف أفراد المجتمع مع هذا الشخص أو إثارة سخط أفراد المجتمع عليه.<sup>1</sup> وفي هذا الصدد نص قانون الإعلام الجزائري 1990 في المادة (91) على المبدأ ذاته وهو معاقبة كل ما ينشر أو يذيع بأية وسيلة كانت وبقصد الأضرار، أي رسم بياني يتعلق بهوية القصر وشخصيتهم إلا إذا تم هذا النشر بناء على رخصة أو طلب صريح من الأشخاص المكلفين.<sup>2</sup>

ونظرا لأهمية احترام الحياة الخاصة للأشخاص وكذا سر فهم نجد أن المشرع الجزائري يؤكد على ذلك من خلال المادة (29) من الدستور والتي تنص على أنه "لا يجوز انتهاك حرمة حياة المواطن الخاصة وحرمة شرفه ويحميها القانون سرية المواصلات والاتصالات الخاصة بكل أشكالها مضمونة".

#### المطلب الرابع: عدم التأثير على حسن سير العدالة:

من حق المواطن أن يطلع على أخبار الجرائم والتحقيقات والمحاكمات لكي يشعر بالأمن والاطمئنان<sup>3</sup>، فقد منح القانون للصحف ومختلف وسائل الإعلام الحق أن تنشر أخبار الجرائم والحوادث والقضايا لكي تؤدي رسالتها داخل المجتمع مادام النشر بحق الصالح العام، ويراعى فيه الضوابط التي تحكمه وتمنع خروجه عن حدود النشر وأخلاقياته، لكن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة (11) نص على "كل شخص متهم بجريمة يعتبر بريئا إلى أن تثبت إدانته قانونا بمحاكمة علنية، تؤمن له الضمانات الضرورية للدفاع عنها" وأيضا المادة (45) من الدستور الجزائري تنص على أن كل شخص يعتبر بريئا حتى تثبت جهة قضائية نظامية إدانته مع كل الضمانات التي ينظمها القانون.<sup>4</sup>

فالمتهم يحاكم أمام القاضي وليس من خلال الرأي العام أو المجتمع التي تشكل الصحافة فإذا برأته المحكمة بعد ذلك فنه سوف يواجه إدانة من مجتمعه، كما أن النشر بالشكل المطلق لكل الأخبار عن الجريمة يمكن أن يؤدي إلى المساس بسلطة القضاء في القيام بوظيفته في تحقيق العدالة إذ

<sup>1</sup> عصام سليمان موسى، الإعلام والأمن، مركز الدراسات العربية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ص 230.

<sup>2</sup> أحمد غاي،

<sup>3</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، نص قانون الإعلام 1990، الباب السادس، مرجع سبق ذكره، المادة (89).

<sup>4</sup> ليلي عبد المجيد، حرية الصحافة والتعبير في الدول العربية في ضوء التشريعات الصحفية، مركز الرأي للدراسات الإعلامية، عمان، 2002، ص 96.

يعمد بعض الصحفيين أحيانا كثيرة لإثارة ملابسات من جذب الجمهور ما يؤدي إلى تضليل العدالة، فالمحكمة في المواد المدنية تحكمه قاعدة البيانات حيث انه لا يمكن للقاضي التقيد برأيه الشخصي وعلى العكس القضاء الجزائي يقوم على مبدأ قناعة القاضي وقد تتبلور هذه القناعة من خلال ما تنشره الصحافة من تحليل وتفسير وهو ما تضمنه المادة (89) من قانون الإعلام الجزائري 1990.

كما يجب المحافظة على سر المهنة وذلك من خلال المحافظة على سرية المصادر التي يستقي منها الصحفي أخباره ومعلوماته، وقد يطلع الصحفي رئيس التحرير على مصادره إذا سمح له القانون بذلك من باب أن رئيس التحرير المسؤول لأي مادة يتأكد من صدقها.

وقد نص قانون الإعلام الجزائري على نشر 1990 على حماية سر التحرير أو سر المهنة كما انه حدد الحالات التي لا يطبق فيها هذا المبدأ أمام السلطة القضائية المختصة وهي: في مجال سر الدفاع الوطني، وفي مجال سر الاقتصاد الاستراتيجي، وعندما يمس الإعلام امن الدولة واضحا وعندما يمس الإعلام أطفالا مراهقين وعندما يتعلق بأسرار البحث والتحقيق.



## خلاصة:

يمكن القول استنادا إلى ما تقوم الصحافة المكتوبة والخاصة في الجزائر كوسيلة من وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري والأكثر تأثيرا في أفراد المجتمع، لها التأثير البالغ في نفوس الجماهير فهي الأداة الشعبية الناجحة لتوجيهها والتأثير في انطباعات هان ومن السهل أن تحصل الصحافة على تأييد الجماهير كما تشرك الصحافة اشتراكيا فعليا في منافسة الصعاب والمشاكل إلا أنها تتفاوت في مدى الحماس الذي تبديه في هذا الشأن فمنها من يخلص في أداء الرسالة ومنها من يخضع لأهواء القراء بغية تحقيق رواج مصطنع ومنها من يخضع لمذاهب سياسية ولأحزاب معينة فلا تنشر إلا من يتفق مع آراء الأحزاب.

وقد تكون الصحافة المكتوبة -دون قصد- مصدر الإيحاء بفكرة الجريمة يقوم على الانحراف في التصور الخلفي كاللباس المجرم ثوب من يتصف لعدالة مسلوقة أو من يأتي عملا من أعمال البطولة أو بإظهار ما يصيبه المجرم من مغامر سهلة نتاج له مجرد ما يشاع عنه من سطوة يخشى منها.

# الفصل الثالث

## الاتجاهات الإعلامية ومشكلات وإستراتيجيات الإعلام في معالجة الجريمة

تمهيد

المبحث الأول: الاتجاهات الإعلامية في معالجة أخبار الجريمة.

المطلب الأول: الإباحة الكاملة والحرية المطلقة في نشر إخبار الجريمة.

المطلب الثاني: التعتيم والخطر الكامل في شر أخبار الجريمة.

المطلب الثالث: النشر الواعي والمسؤول (الاتجاه الوسط).

المبحث الثاني: مشكلات وإستراتيجيات الإعلام في معالجة الجريمة.

المطلب الأول: مشكلات الإعلام في مجالات التوعية لمكافحة الجريمة.

المطلب الثاني: إستراتيجيات معالجة قضايا الجريمة في الصحافة المكتوبة.

خلاصة.



## تمهيد:

نشأت الجريمة بنشوء المجتمعات وهي قديمة قدم المجتمع البشري نفسه وظهرت تبعا للجريمة والعقاب كرد فعل لها، وخلال الأحقاب الطويلة المتعاقبة من الزمن خضعت الجريمة والعقاب لسلسلة كبيرة من التطورات شأنها في ذلك شأن كل الظواهر الاجتماعية الأخرى، كما حظيت باهتمام الفلاسفة والمفكرين والمنظرين والعلماء، وكان أولهم "أفلاطون" الفيلسوف اليوناني المشهور الذي اعتبر الجريمة عنوانا لمرض في النفس وبين في كتابه "جمهورية أفلاطون" أن الفقر هو سبب الكثير من الجرائم، وأن كلا من الفقر والثراء الفاحش لو انعدما في مجتمع معين كان ذلك كفيلا بانتشار الأخلاق الحميدة لتوافر العدالة، كما قال أن العقوبة تفرض على المجرم جزاء ذنبه ومنعا لغيره من الإقدام على الجريمة أما أرسطو فقد كان يرى في المجرمين أعداء المجتمع ويرى أيضا أن الفقر سببا أساسيا للجريمة أما العقاب ففيه إعادة للتوازن في المجتمع.

إذا الجريمة كانت وما تزال واحدة من أعقد مشكلات المجتمع المزمنة والملازمة له عبر العصور والتطورات الحضارية المتلاحقة، ولذلك فإن أهمية هذه المشكلة تزداد بتزايد انتشارها وتعدد صيغها ودوافعها ومسبباتها وكذلك تزايد استفحال مخاطرها المتعددة على المجتمع البشري. ولا نرى أن نطيل الحديث عن الجريمة فهو ليس من اختصاصنا نحن الإعلاميين بل هو شأن ذوي الاختصاص في العلوم الجنائية والقانونية والاجتماعية لكننا ونحن نبحت عن دور الإعلام في الحد من الجريمة لابد أن يعطي تمهيدا لهذه الظاهرة الخطرة ودوافعها وسياسة مكافحة الإجرام التي تنطوي في الحقيقة على ثلاث أساسيات فرعية هي:

-اتجاهات الإعلام في تناول الجريمة.

-مشكلات الإعلام في معالجة الجريمة.

-إستراتيجيات الإعلام في معالجة الجريمة.





## المبحث الأول: الاتجاهات الإعلامية في معالجة أخبار الجريمة.

- قبل الشروع في معرفة المواقف والاتجاهات الإعلامية المتضاربة حول معالجة الجريمة، لابد أن يتوقف على طبيعة العلاقة القائمة بين الإعلام والجريمة، والتي تنطلق من الحقائق التالية:<sup>1</sup>
- إن الجريمة حقيقة موضوعية من حقائق الواقع وبالتالي لا يستطيع أي إعلام جاد تجاهلها.
  - إن الجريمة ظاهرة اجتماعية تتكون من عناصر متعددة ومتباينة ومتبادلة التأثير لها.
  - أنها تدخل في علاقات متشابكة مع الظواهر الأخرى في مجالات أخرى، ولا يستطيع الإعلام المعني بهذه المجالات المختلفة إلا أن يتفاعل مع هذه الظاهرة.
  - إن الإعلام هو خط التماس الأول والمباشر مع المتغيرات ولما كانت الجريمة كظاهرة وكحدث تشكل انقطاعاً في سياق متسق، كان لابد أن يكون الإعلام واحدة من الجهات الأولى الرئيسية المعنية بالجريمة.
  - إن واحدة من الوظائف الأساسية للإعلام تتمثل في سعيه لإشباع حاجات جمهوره، وإذا كان الجمهور معنياً بشكل قوي بالجريمة كحدث وكأسباب وكتأثير سلبي على المجتمع، وإذا كان الجمهور سيسعى إلى إشباع حاجاته بالشعور بالأمان والطمأنينة كان لابد من أن يعالج الإعلام بقوة واقتدار موضوع الجريمة.
  - إن الجريمة كمعطيات واحدة من الموضوعات البالغة الجاذبية والإثارة بذاتها والتي مهنيًا تشكل دافعاً للصحفي لاستغلاله والاستفادة من خصائص لجذب شرائح أوسع من الجمهور.
  - الجريمة واحدة من المشاكل الاجتماعية القائمة ومكافحتها واحدة من المهام الاجتماعية حيث تستطيع وسائل الإعلام أن تكون الساحة التي تتلاقى فيها الآراء وتتجمع فيها المعلومات وتدور فيها الحوادث من أجل تركيز اهتمام الرأي العام إزاء هذه المشكلة، وبالتالي يسهم ولو بطريقة غير مباشرة في عملية صنع السياسات المتعلقة بمكافحة الجريمة.
  - يمكن القول استناداً إلى ما تقدم أن الصحافة المكتوبة كوسيلة من وسائل الإعلام والاتصال هي من أقدم وأهم وسائل الاتصال الجماهيري تأثيراً في أفراد المجتمع ولا يزال لها التأثير البالغ في نفوس الجماهير فهي الأداة الشعبية الناجحة لتوجيهها والتأثير في انطباعاتها.

<sup>1</sup> أديب محمد حضور، تخطيط برامج التوعية الأمنية لتكوين رأي عام ضد الجريمة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2003، ص 29.

ومن السهل أن تحصل الصحافة على تأييد الجماهير كما تشترك الصحافة اشتراكا فعليا في مناقشة الصعاب والمشاكل إلا أنها تتفاوت في مدى الحماس الذي تبديه في هذا الشأن فمنها من يخلص في أداء الرسالة ومنها من يخضع لأهواء القراء فينشر أخبار الجريمة بطرق وأساليب معينة لجذب مشاعر القراء بغية تحقيق رواج مصطنع، ومنها من يخضع لمذاهب سياسية لأحزاب معينة فلا تنشر إلا ما يتفق مع آراء الحزب. وقد تكون الصحافة المكتوبة -دون قصد- مصدر لإيحاء بفكرة الجريمة يقوم على انحراف في التصوير الخلفي كاللباس المجرم ثوب من ينصف لعدالة مسلوقة أو من يأتي عملا من أعمال البطولة أو بإظهار ما يصيبه المجرم من مغام سهلة تتاح له لمجرد ما يشاع عنه من سطوة يخشى منها.

وفي هذا المجال يعبر "كلادينار" عن رأيه في موضوع الصحافة والجريمة فيقول "الصحافة تهتم بتشجيع الجريمة وانتشارها بوجه عام بسبب بنودها الإخبارية والحيز المخصص في الصحف لأخبار الجرائم والحوادث لدرجة أن أصبح هناك صحف خاصة بهذه الأخبار، الأمر الذي يعكس صورة مذهلة لانحلال الأخلاق في المجتمع ومن المرجح انه مع الاستمرار في إبراز الجريمة بهذا الشكل أن تبدو والجريمة غالبا أكثر حدوثا مما في الواقع.

ولهذا اختلفت الاتجاهات النظرية في مجال الصحافة والاجتماع حول موضوع معالجة الصحافة لظاهرة الجريمة حيث لم يعد يركز على النشر أو عدم النشر كما سبق ذكره، بل على طريقة المعالجة وطبيعة التقدم وكيفية النشر ومضامينه، وكانت مسألة كيفية التعاطي مع الجريمة الإعلامية، ويمثل تصور لدورها في المجتمع وأبرزت التجربة الإعلامية العالمية ثلاث اتجاهات رئيسية للتعاطي إعلاميا مع الجريمة.<sup>1</sup>

#### المطلب الأول: الإباحة الكاملة والحرية المطلقة في نشر إخبار الجريمة.

ينطلق أنصار هذا الاتجاه من الفهم التقليدي لمفهوم "حرية الصحافة" ومن التشديد على حق المواطن أن يعرف كل شيء ومن حق الصحافة أن تكون سلطة مستقلة وأن تقدم تغطية محايدة وواقعية، بحيث تكون كالمرآة التي تعكس كل ما يحدث أمامها في الواقع، فمن واجب الصحافة أن تقدم للقارئ كل شيء عن كل ما يحدث ومن واجب القارئ ومن مسؤوليته التدقيق والتمحيص والتقييم لكل ما تنشره الصحف ووسائل الإعلام الأخرى.

<sup>1</sup> أديب محمد حضور، تخطيط برامج التوعية الأمنية لتكوين رأي عام ضد الجريمة، مرجع سبق ذكره، ص 30.

حيث يرى أنصار هذا الاتجاه انه لابد من نشر اخبار الجريمة في الصحف دون أية قيود ويستند هؤلاء إلى فلسفة تقوم على أساس نشر أخبار الجريمة وأخبار القبض على المجرمين والمحاکمات والعقوبات الرادعة يوميا يحذر الجمهور من الإقدام على ارتكاب الجريمة.<sup>1</sup>

كما أن نشر أخبار الجرائم سيساعد على تداول أوصاف المجرمين وهذا يمكن الجمهور ورجال الامن من سرعة القبض على المجرمين ومناهضة السلوك الإجرامي.

ويرون أن حضر النشر حول الجريمة يفتح المجال أمام الشائعات التي تستمد قوتها من التعقيم الإعلامي والغموض. كما أن النشر في حالة القبض على المجرمين يطمئن الجمهور ويزيد ثقته في السلطات المعنية... ويدافع أنصار مدرسة التحليل النفسي عن دور الصحافة في تغطية أخبار الجريمة. ويرون لذلك أثره في الوقاية من الجريمة وأن نشر أخبار الجريمة يعد نوعا من التنفيس وتطهير المشاعر من العدوان والرغبات الإجرامية المكبوتة كما أنه يحقق إشباعا كافيا للميول العدوانية والجنسية، وهذا يؤدي بدوره في النهاية إلى تفريغ الرغبات العدوانية مما يحمي الفرد والمجتمع من ويلات الجريمة وخلاصة آراء المؤيدين للنشر يمكن أن نجملها في الآتي:<sup>2</sup>

1- الصحافة المكتوبة هي مرآة المجتمع التي تعكس كل ما يقع فيه من خير أو شر والجرائم او العنف بشتى أشكاله ظواهر خطيرة يجب على الصحافة المكتوبة ان تنشرها وتبثها ليعلم الناس حقيقة أضرارها التي تصيب المجتمع حتى لا يقع فرد من أفرادها ضحية لتلك الجريمة أو العنف.

2- أن الصحافة المكتوبة لابد وأن يمد الجمهور بحقيقة الجرائم أو العنف، لكي يصبح الناس مستعدين لعمل شيء ما اتجاهها واتخاذ إجراءات معينة تحول دون تكرارها.

3- إن نشر أخبار الجرائم والعنف يحول دون فعل الشر، ويجعل من يفكر في ممارستهما متزهدا خوفا من الفضيحة بنشر وإذاعة اسمه مقرونا بارتكاب الجريمة أو العنف والتشهير به في المجتمع.<sup>3</sup>

4- نشر الصحافة المكتوبة لمواد العنف والإجرام سيساعد على كشف خطط وأساليب وحيل المجرمين وأصحاب العنف في ارتكاب جرائمهم، وبذلك يصبح أفراد المجتمع متيقظين لألأعيهم وأساليبهم الإجرامية، حتى لا يقعون فريسة سهلة في حياتهم.

5- في نشر الصحافة المكتوبة للجريمة إعانة لرجال الأمن في تعقب المجرمين والقبض عليهم، وذلك لان بعض المخبرين أو المندوبين أو المراسلين الإعلاميين يستطيعون أحيانا -متنكرين- الاختلاط أو

<sup>1</sup> أديب محمد حضور، مرجع سبق ذكره، ص 34.

<sup>2</sup> على بن فايز الجنحي، مرجع سبق ذكره، ص 152

<sup>3</sup> نوال وسار، مرجع سابق، ص 190.

أهاليهم ومعايشتهم في بيئاتهم والوقوف على قدر كبير من حيلهم ومخططاتهم فيصارعهم هؤلاء المجرمين بأمور قد تخفى على رجال الأمن.

6- إن نشر الجريمة عن طريق وسائل الإعلام يساعد الأطفال في التعريف على الخير والشر والتمييز بينهما قبل نزولهم إلى معترك الحياة.

7- عندما تنشر الصحافة المكتوبة أخبار الجرائم، فإنها بذلك تشبع في الناس رغبة التشفي من مرتكبي الجرائم وتطمئن المواطنين على حسن سير العدالة.

8- عند نشر أخبار جرائم الأحداث يجب الاتفاق على عدم نشر أسماءهم أو صورهم وذلك حتى لا يحتفظ الناس بالصورة القبيحة الإجرامية عنهم وهم لا يزالون في مقتبل العمر لأن الأمل كبير في إصلاحهم.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: التعميم والخطر الكامل في شر أخبار الجريمة.

يقوم هذا الاتجاه على عدة فرضيات أبرزها أن الدولة هي التي تقود المجتمع وتوجهه لان هذا المجتمع قاصر غير قادر على نفسه سبب تحلفه، وأن دور الإعلام في المجتمع هو التعليم والتوجيه والتوعية والوعظ. وبالتالي كان لابد من التركيز والاهتمام بالانبياءات التي تحققها الدولة والإعلام والابتعاد عن السلبيات التي تعرقل عملية بناء المجتمع وهذا ما يفسر اختفاء كل ما يشير إلى أي حدث أو تطور أو ظاهرة سلبية في المجتمع ومنها الجريمة والانحراف.

وفيما يتعلق بموضوع معالجة الجريمة في وسائل الإعلام، يقوم هذا الاتجاه على نظرة غير علمية وغير موضوعية مفادها العمل على ستر وتغطية أوجه القصور ومظاهر الخلل في الدولة والمجتمع. لأن من شأن إلقاء الضوء على مثل هذه الأمور أن يعطي فكرة سلبية عن سلامة النظام ومقدرة مؤسساته على مواجهة أوجه القصور والخلل كما أن من شأنه أن يهز ثقة الشعب بالنظام ومؤسساته<sup>2</sup>.

ويطالب أصحاب هذا الاتجاه بمنع نشر كل ما يصل بالجريمة في الصحف والمجلات وحجتهم في ذلك أن موجات الجريمة يصاحبها دائما توسيع في النشر وبالتالي قد يدفع بعض الأفراد على الاندفاع صوب ما تنشره وسائل الإعلام من جرائم ويسعون إلى تقليده وخاصة إذا ما كانت هذه الوسائل تعالج الجرائم بطريقة غير منهجية وغير واعية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> علي فايز الجنحي، مرجع سبق ذكره، ص 154.

<sup>2</sup> أديب محمد حضور، تخطيط برامج التوعية الأمنية لتكوين رأي عام ضد الجريمة، مرجع سبق ذكره، ص 31.

<sup>3</sup> محمد شفيق، الجريمة والمجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1984، ص 52.

وإن بعض أنواع النشر تفسد سير العدالة ويؤثر على القضاء مما يخل بحق المتهم في محاكمة عادلة أمام قضاء لم يتأثر كضغوط الرأي العام.

لقد اتخذ أصحاب هذا الاتجاه موقفا معاديا لنشر كل ما يتعلق بالجرائم في الصحف وفرض سياسة التعقيم الكامل والحظر التام على كل ما يتعلق بالجريمة ويقولون "أن الصحافة قد تخرج هن هدفها الأصلي وتصبح احد مسببات الجريمة وبخاصة أمين تصور الصحافة المجرمين على أنهم أبطال يناضلوا من أجل رفع الظلم أو إعادة الحق.

أو الدفاع عن الشرف والعرض، وأن الصحافة في كشفها لأشخاص المجرمين قد يعيق سير التحقيقات مما قد يهدر حق المتهم في محاكمة عادلة وإعادته إلى الطريق الصواب عملية صعبة"<sup>1</sup>.

إذ يعد نشر حياة المجرم حاجزا نفسيا بينه وبين المجتمع ما قد يدفعه بعد قضاء فترة العقوبة إما إلى العزلة أو العودة إلى الجريمة، وكلا الأمرين يعود بالضرر على المجتمع وبرز هذا الاتجاه في الدول الاشتراكية السابقة والحالية، وفي كثير من دول العالم الثالث وخاصة ذات التوجه الاشتراكي أو الشديدة المحافظة كما ظهر هذا الاتجاه بأشكال ومستويات مختلفة في الغرب وخاصة في بعض الصحف التابعة لمؤسسات حزبية أو دينية.

إن هذا الاتجاه يعكس نزعة وصائية ورؤية غير موضوعية وغير علمية وسواء تم ذلك لدوافع سياسية أو أخلاقية ولم يستطيع هذا الاتجاه أن يصمد أمام حقائق المنطق والعصر والعلم ولهذا اخذ يتراجع في العقدين الأخيرين ومع سلسلة التحولات البنيوية التي حصلت في البلدان التي ساد فيها، ولكل مازال هناك من يدافع عنه دائما بإدعاءات سياسية وأخلاقية أو صائبة<sup>2</sup>.

وخلص أصحاب الاتجاه المعارض للنشر إلى جملة من الآراء نجلها فيما يلي:

-إن الصحف كثيرا ما تعرض أخبار الجريمة بشكل يضر المجتمع، حيث تقدم تلك الأخبار بصورة سطحية مبالغ في وصفها تعظم وتضخم صورة المجرم وكأنه

البطل الذي حير رجال الأمن، مما يغري الأطفال والشبان خاصة بتقليدهم ومن هنا يأتي تأثير الصحافة المكتوبة السيئ التي تجعل من نفسها -بنشر أخبار وقصص الجريمة يوميا- مدرسة لتعليم فن الإجرام وتخريج المجرمين.

<sup>1</sup> علي بن فايد الجنحي، مرجع سبق ذكره، ص 154، 155.

<sup>2</sup> أديب محمد خضور، مرجع سبق ذكره، ص 35.

2- بنشر أخبار وقصص الجريمة في الصحيفة تحدث بلبلة بين أفراد المجتمع وتزعزع الثقة بالمثل والقيم والتقاليد الفصلى في المجتمع.

3- قد تصدر بعض الصحف أحكامها مقدما على المجرمين بطريقة غير عادلة، وتطلق عليهم كلمات مثل "القاتل"، "السفاح"، "المتوحش" قبل صدور الحكم من قبل المحكمة المختصة، مع أن القاعدة تقول أن المتهم برئ حتى تثبت إدانته.

4- يلاحظ أن بعض الصحف - وخاصة المجلات - كثيرا ما تنشر قصص الجريمة بطريقة لا تطابق الواقع وإنما يميل الصحفي إلى تحوير الواقع وإعمال الخيال في وصف الجريمة حتى لا تكون كتابتهم أكثر إثارة وجاذبية وقد وجد أن الصحافة المكتوبة تؤثر تأثيرا فعالا في انتشار الجريمة ومحاكاة السلوك الإجرامي وذلك عن طريق ما يأتي:<sup>1</sup>

أ/ أنها تعلم الأفراد أساليب ارتكاب الجرائم وأتماطها عن طريق ما تنشره.

ب/ قد تبالغ الصحافة فيما تنشر من إثارات حول أخبار الجرائم الأمر الذي تظهر به الجرائم كسلوك عادي في المجتمع ولذلك تخصص لها أحيانا بعض الأعمدة الخاصة في الصحف اليومية حيث تعرض الجرائم المحلية والعالمية.

ج/ قد تتعدى الإثارة في عرض الجرائم أمام الأطفال والمراهقين حيث يقود خيال الصغار تقليد ومحاكاة المجرمين وبذلك نشر الجنوح.

د/ قد تكون من سلبيات إظهار الجرائم إبراز وتأكيد طرق معينة المجرمين.

هـ/ قد تتصور الصحافة بأن المجرمين يقومون بأعمال بطولية خارقة وهو ما يعتبر تشجيع للأفراد على تقليدهم.

و/ قد تبالغ الصحف ورجال الصحافة في تبني أحكام غير عادلة اتجاه جرائم معينة، وبذلك تثير الشعور العدائي ضد أجهزة الأمن والعدالة والمحاكم حيث يعطي أحكاما للتحايل على شرعية، بعض النصوص القانونية، أو بعدم تجنيد مواقف رجال القانون والقضاء والشرطة في حالات خاصة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> علي بن فايد الجنحي، مرجع سابق، ص 56.

<sup>2</sup> إبراهيم الناجحي، الإعلام الأمني بين النظرية والتطبيق، بحث ندوة حول: مؤسسات الإعلام والتنشئة الاجتماعية في نشر الوعي ومحاصرة الجريمة، أبو ظبي، 1996، ص 29.



-ألا تقتصر الصحافة على المصادر الأمنية في نشر كل ما يتعلق بالجريمة، بل يجب أن تعتمد على محررين أكفاء في كشف بؤر الإجرام والمبادرة في ملاحقة عناصر الإجرام.

-الحرص على نشر العقوبات الرادعة لأنماط معينة من المجرمين حتى يمكن تحقيق ضبط اجتماعي قوي وردع لكل من تسول لنفسه الخروج على القانون.

-تحري الدقة قبل نشر تفاصيل الجريمة حتى لا تقع الصحافة في تناقضات تفقدها ثقة القراء وبخاصة في ظل وجود وسائل إعلام داخلية وخارجية تلاحق الأحداث بسرعة كبيرة.

-تنظيم حملات منظمة للتوعية ضد الجريمة، وكشف أسبابها وطرق الوقاية وتحصين الأفراد ضدها، ويجب أن تتخذ هذه الحملات صفة الاستمرارية والتنوع باستخدام وسائل عديدة وأفكار متنوعة وأساليب إقناعية فعالة لمناهضة ظواهر الإجرام<sup>1</sup>.

ربما لم يستطيع هذا الاتجاه أن يرضى دعاة التطرف سواء في الحظر أو في إباحة النشر وربما لم يستطيع أن يلور تقاليد مهنية راسخة ومحددة، ولكنه استطاع أن يعنى النظرية وأن يضع التغطية الإعلامية للجريمة على أسس علمية ومنهجية تستمد من معطيات مختلف العلوم الإنسانية والاجتماعية، وتبتعد عن المبالغة والإثارة في الوقت ذاته.<sup>2</sup>



<sup>1</sup> محمد علي سعد الله وعصمت عدي، مدخل إلى التشريعات الإعلامية والإعلام الأمني، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2009، ص 300.

<sup>2</sup> أديب محمد حضور، مرجع سبق ذكره، ص 19.



## المبحث الثاني: مشكلات وإستراتيجيات الإعلام في معالجة الجريمة.

يواجه الإعلام الهادف في حث الجمهور على مكافحة الجريمة والوقاية منها مشكلات متعددة ينبغي مراعاتها والعمل على التغلب عليها حتى يحقق الإعلام مستوى أعلى من الفاعلية عند تغطية أخبار الجريمة وأحداث العنف والانحراف ولا يتم هذا إلا بتبني إستراتيجيات إعلامية تنظم وفقهما.

## المطلب الأول: مشكلات الإعلام في مجالات التوعية لمكافحة الجريمة.

هناك العديد من المشكلات التي تحول دون معالجة أبار الجريمة والعنف بطريقة علمية أكاديمية تسهم في التوعية الحسنة.

## أولاً: أزمة الكودر المتخصصة في الإعلام عن الجريمة:

يقول "شارلز براون" أن اختيار العاملين في حفل الإعلام يجب أن يتم على أسس سليمة " يجب عليهم أن لا يخوضوا هذا المجال إلا بعد اجتيازهم عدة اختبارات علمية وعملية وشخصية للتأكد من صلاحيتهم لتحمل هذه المسؤولية الدقيقة.

وهذا يعني أن إعداد كوادر إعلامية متخصصة في معالجة قضايا الجريمة يأتي في مقدمة عوامل نجاح أو فشل هذا اللون من العمل الإعلامي وفي غياب عناصر متفهمة لطبيعة هذا النشاط كدراسة سيكولوجية الجماهير وفنون الاتصال يتوافر لها من الذكاء والفطنة والخلفية الثقافية ما يمكنها النهوض بهذه الرسالة فإن المعالجة الإعلامية لظاهرة الجريمة لن تحقق الأعز الذي تستهدفها.<sup>1</sup>

وإذا كان القائم بالاتصال يتوقف عليه فن المعالجة الصحيحة للجرائم والأحداث فإن المؤسسات الإعلامية المعنية بذلك يجب أن تتأني كثيراً قبل أن تسلم أجهزتها الإعلامية لعناصر تنقصها الخبرة والعلم والمرونة والقدرة على التعامل مع الأحداث المحلية والدولية المتسارعة.

وهذا يتطلب إعداد عناصر مؤهلة لهذا الغرض تتمكن من الأداء الفعال والتأثير القوي فنحن اليوم في حاجة إلى إعلاميين أكفاء في صناعة الرسالة الإعلامية والعمل (على مخاطبة الجماهير وكسب ثقتها، لأن العناصر الصالحة للعمل في هذا المجال الحيوي) تستطيع أن تستكشف الطريقة الصحيحة لتقديم الحدث بما يتفق مع ظروف الجماهير أو بما يحول دون استشارة، ولا يتأتى ذلك إلا إذا كان رجل الإعلام قادراً على فهم عقلية هذا المتلقي قريباً منه وعلى الرغم من أهمية إعداد

<sup>1</sup> نوال وسار، مرجع سبق ذكره، ص 198.

العناصر الصالحة لهذه المهمة الدقيقة إلا أن تأهيل النوعية من الموارد لا تكاد تلقى الاهتمام والرعاية الكافية من الجهات المختصة والمسؤولة<sup>1</sup>.

-افتقار شرائح واسعة الثقة بما تقدمه وسائل الإعلام من شروحات ومعلومات وتوجيهات والمؤسسات الإعلامية المتخصصة في تأهيل وتكوين الإعلاميين وباستعراض مناهج الدراسة تكاد تجدها خالية من المناهج المخصصة في معالجة أخبار الجريمة إن لم نقل منعدمة وينعكس ذلك بدوره على البرامج وال فقرات والموضوعات الإعلامية التي تقدم في الإذاعة أو التلفزيون أو الصحف فكثير منها لا يكاد يتناسب مع الاحتياجات العقلية والوجدانية أو النفسية للجمهور المتلقي ومن ثمة فإننا بحاجة إلى إعادة النظر للمناهج المقدمة في إعداد وتدريب الكوادر الإعلامية.<sup>2</sup>

وبصفة عامة فإن الكوادر الإعلامية التي تضطلع بهذه الرسالة إذا أحسن تأهيلها وتدريبها والتزمت بالصفاء والتجرد في عرض البيانات فإن النتائج التي يمكن أن تتحقق في هذا الصدد سوف تكون ذات مردود إيجابي ومتوازن كما أنها سوف تستطيع أن تفهم الأهمية الدقيقة للدور الملقى على عاتقها وتحسن اختيار الأساليب المناسبة لنقل أفكارها.

وأن تتبع الاهتمامات المتغيرة للجماهير المتلقية عنها، وبعد ذلك تقوم بتكييف الرسالة حسب متطلبات كل وسيلة وحسب القدرات المختلفة لكل فئة، ومن ثمة فإنه يجب أن تتناسب المواصفات المطلوبة في هذه الكوادر مع الدور الخطير الملقى على عواتقهم لأنهم يتحملون مسؤولية كبيرة.

#### ثانيا: أزمة التخطيط الإعلامية ونقص الدراسات الإعلامية:

أدركت المؤسسات الإعلامية الناجحة أهمية التخطيط العلمي لبرامجها وبدأت تدرك مكانته وأصبحت تستعين به في أنشطتها المختلفة لأنه إذا تم وضع خطة سليمة وإعداد حملات إعلامية متكاملة الأبعاد ومتناسقة التخطيط لمقاومة الجريمة فإن الحملات الإعلامية سوف تحقق الغاية المنشودة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> عبد المحسن محمد أحمد، إستراتيجيات ونظريات معالجة قضايا الجريمة والانحراف في وسائل الإعلام الجماهيري، ندوة علمية، جامعة نايف الأمنية، الرياض، 2005، ص 25.

<sup>2</sup> عبد المحسن محمد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 27.

<sup>3</sup> عبد المحسن محمد أحمد، نفسه، ص 25، 26.

- لم تول أجهزة الإعلام العربية بصفة عامة والجزائرية بصفة خاصة عناية لائقة لعرضها خدمات الشرطة للمواطنين وكذلك القيام بالدور المناط بها في التوعية من مخاطر الجريمة والإجرام وسبل الوقاية منها.

- لم تعمل السياسية الإعلامية الجزائرية من اجل جعل المتلقي شريكا في التوعية بطريقة كافية. وتأسيسا على ذلك لابد من الاهتمام بالتخطيط لبرامج إعلامية طويلة المدى وأخرى قصيرة المدى وتأخذ في اعتبارها جميع المتغيرات وتعمل على تهيئة المناخ الصحي لوضع هذه الخطط موضع التطبيق العملي ومتابعتها في مختلف المراحل.<sup>1</sup>

وفي الحقيقة أن الوقاية من الجريمة في العالم العربي والجزائر تحديا تفتقر إلى أدنى درجات التخطيط والتنسيق والجدية. ولكن ثمة اجتهادات شخصية مبعثرة لا تجمعها خطة علمية واحدة تتخذ مهمة التوعية الإعلامية والوقاية من الجريمة.

كما أنه لم يعد هناك شك أن البحث العلمي قد أصبح الفاصل بين التقدم والتخلف ذلك أنه بقدر ما تبذل الأهم في سبيل العلم من جهد ومال بقدر ما يكون تقدمها وقدرتها على التفاعل مع معطيات العصر والحديث عن العلم لا ينفصل عن تطبيقاته فلذا انقضى العصر الذي كانت تتردد فيه مقولة العلم للعلم بعد أن أصبحت البحوث العلمية الآن تضطلع بوظائف جوهرية في المجتمع يأتي في مقدمتها العمل على حل مشكلاته ومواجهة الأزمات التي تواجهه. ولد تعددت أساليب البحث العلمي وتنوعت أجهزته وازدادت الميادين التي يعمل فيها وتدخلت الحكومات الواعية لدعمه وتوفير المناخ الصحي لنموه وازدهاره نظرا لأهمية النتائج التي يصل إليها العلماء في مختبراتهم ومعاملهم وتأثير هذه النتائج على مجريات الحياة اليومية للمجتمعات الإنسانية وتعددت الجهات المشرفة عليه.

ومن ثم فان الدراسة الإعلامية التي تتناول أخبار الجريمة لكي تحقق النجاح لابد أن تعتمد البحث العلمي منهاجا وذلك من خلال.<sup>2</sup>

-دراسة الجرائم المنتشرة في المجتمع دراسة جيدة ومعقدة لاستكشاف نوعية هذه الجرائم ومعدلات انتشارها.

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 26.

<sup>2</sup> عبد المحسن محمد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 29.

-اختبار أنسب الوسائل والأساليب لتحقيق الأهداف الجزئية فقد تفيد الصحافة والإذاعة في تحقيق هدف ما. بينما يخفق التلفزيون والسينما في تحقيق هذا الهدف.

-رسم البرامج العلمية لمواجهة الجرائم التي تحدث والمتوقع حدوثها في ضوء ما تسفر عنه هذه الدراسات حتى يمكن إعداد البرامج المناسبة لمنعها أو الحد من خطرهما.

**ثالثا: الحرية الإعلامية وعدم التزام القدوة الحسنة في وسائل الإعلام.**

من حق الإعلامي أن يجد فسحة من الحرية للتفكير والابتكار في مجال تناول الجريمة عبر وسائل الإعلام المختلفة، لكن هذه الحرية لا بد أن تؤطر بإطار المسؤولية الاجتماعية الإعلامية فمن حق الإعلامي أن يتناول الظواهر الإجرامية ويبدى نظرة فلن يتقدم الإعلام بتوافر مساحة كافية من الحرية الإعلامية ولا بد من الإعلامي أن يسهم بقدر كبير في الوقاية من الجريمة خاصة وأن غريزة التقليد والمحاكاة واحدة من أقوى الغرائز المرتبطة بطبيعة البشر.

وتكمن أهمية الصفوة في أنها تسبق القول، ومن ثم فإنها تستطيع أن تسهم بفعالية في الوقاية من الجريمة لأنها ترسخ مضمون الرسالة في عقول الجماهير ومن ثم فإن اختيار الشخصيات الإعلامية التي تتناول قضايا وموضوعات الجريمة في الأجهزة الإعلامية والفضائيات يجب أن يتم وفقا لمواصفات رفيعة، لان مكونات هذه الشخصيات ينعكس على متلقي الرسالة لاحتياج هذه المهنة لمهارات خاصة وثقافة عميقة.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: إستراتيجيات معالجة قضايا الجريمة في الصحافة المكتوبة.

تلعب الصحافة دورا خطيرا وعظيما من خلال ما تحله أخبارها ومقالاتها وصورها من مضامين في المحافظة على هوية وثقافة المجتمع وتماسكه، بل حتى على أمنه وسلامته.

فالصحافة المكتوبة تلعب أدورا أساسية في مختلف مجالات الحياة اليومية للأفراد والجماعات كما تساهم بطريقة فعالة في عملية التنشئة الاجتماعية إضافة إلى دورها الإخباري والإعلامي وتختلف تأثيرات وسائل الإعلام باختلاف أنواعها ومجالاتها مواضيعها ومنه يتضح أن، آثار هذه الوسائل مرتبطة بخصائص فنية واجتماعية.

إن تنوع وسائل الإعلام يجعل المتلقي للرسالة الإعلامية معرضا لمؤثرات مختلفة د تغير من سلوكياته أو تعديلها تبعا لدرجة التأثير، وهذا ما أشار إليه "برلسون" في قاعدة شهيرة ترمي في

<sup>1</sup> نفسه، ص 21.

مضمونها إلى "أن نوعا من الاتصال ونوعا ما من الموضوعات تضاف إلى الانتباه الخاص إلى جمهور ما من الاتصال وشروط معينة يمكن أن يحدث قدرا من التأثير"<sup>1</sup>.

وهذا يوضح بروز متغيرات جديدة في عملية الاتصال منها الجمهور والسياق الاجتماعي وطبيعة مضمون الاتصال ومن ثم فإن تأثير وسائل الإعلام يختلف باختلاف أجهزة الإعلام والمضمون والجمهور والظروف القائمة وهذا ما يؤكد لنا من وجهة نظر أخرى إن العوامل المحيطة بوضعية الفرد حين تلقيه الرسالة الإعلامية تحدد طبيعة تأثير وسائل الإعلام ولها دور مباشر في ذلك.

وقد ساهمت البحوث ميدان الاتصال بقدر كبير من إبراز التأثيرات النفسية والاجتماعية التي تحدثها وسائل الإعلام وزاد اهتمام الباحثين والمهتمين لميدان الإعلام والاتصال بهذا الجانب حيث أن الوظيفة الإخبارية التي تميز هذه الوسائل أضيف إليها عامل التأثير الذي ميز دور وسائل الإعلام في المحيط الاجتماعي والسياسي والثقافي والاقتصادي وجعلها تساهم إلى جانب مختلف المؤسسات والهيئات الاجتماعية والتربوية والسياسية لتحديد الاستراتيجيات التي تنظم وفقها المجتمعات وتتحدد معالمها التنموية ودخول وسائل الإعلام إلى مختلف الميادين المرتبطة بحياة الأفراد والجماعات، أملت الحاجة الضرورية التي تسعى إلى تفعيل وتسهيل عملية الاتصال وكذا التطور التكنولوجي كحتمية فرضتها ظروف سياسية واقتصادية.

وصارت وسائل الإعلام تتوسط كل المعادلات التنموية أو مواجهة مختلف المؤثرات الناجمة عن التحولات التي تعرفها المجتمعات، وقد تختلف درجة تأثيره هو الوسائل من مجتمع إلى آخر حسب الظروف السياسية السائدة وحسب درجة النمو والتطور ويوضح الباحثان "بيرلسن *breelson* و مورييس جانويتس *MOJn witz* في نفس السياق أن تأثيرات الإعلام عديدة ومتنوعة فربما يكون تأثيرها نفسيا أو سياسيا أو اقتصاديا أو اجتماعيا وربما تأثر في الآراء أو القيم ومستويات المعلومات والمهارات والأذواق والسلوكيات"<sup>2</sup>.

وهذا ما يؤكد لنا أن مجالات تأثير وسائل الإعلام متعددة ومختلفة من جهة ومرتبطة بالمحيط العام للحياة اليومية للأفراد والجماعات من جهة أخرى.

<sup>1</sup> نوال وسار، مرجع سبق ذكره، ص 154.

<sup>2</sup> عبد المحسن محمد أحمد، مرجع سبق ذكره ص 28.

ولهذا كان لزاما على الدول العربية على تطوير وضمان حرية هذه الوسيلة فمن حيث محتوى الرسالة الصحيفة التأكيد على حرية التفكير والتعبير مع ربط هذه الحرية الصحفية في مجال نشر الجريمة بضوابط المسؤولية الاجتماعية مع إصدار تشريعات تحدد الحقوق والواجبات وتنظم المجتمع الصحفي في الوطن العربي، بحيث يتم توعية الصحفيين بالأساليب الحديثة للتوعية الأمنية والوقاية من الجريمة.

#### أولاً: من ناحية صناعة الصحافة.

نلاحظ أن الصحافة هي أداة مكاملة الاتصالات الشخصية ووسيلة تقلل من العناء في تحقيق الأهداف الفردية والجماعية إلا أن التطورات الحاصلة في المجال التكنولوجي طغت على جميع ميادين الحياة اليومية للأفراد والجماعات، الشيء الذي جعل الصحافة المكتوبة تنقل بدورها من مرحلة الأداة غير المباشرة إلى المباشرة فالسرعة في نقل الأخبار وتنوع أساليب وفنون الصحافة جعلها أكثر تأثيراً على سلوكيات الأفراد كما أن تطلّعهم على أهم التحولات والتغيرات الحاصلة في العالم مما يجعل القارئ يتساءل ويحلل ويستنتج ومنه يحدد موقفه وتصرفاته وآفاقه وبهذه المعطيات التي تحدد آثار الصحافة المكتوبة بصفة خاصة تسجل الدور الفعال الذي يلعبه الإعلام المطبوع من حيث مضمونه، وفي هذا الشأن يرى المهتمون والمختصون والعاملين في هذا الميدان أنه "عندما تكون الرسالة معقدة وعندما يكون الهدف مخاطبة ذهن الشرائح المتعلمة والثقافة والخبرة يكون الإعلام المقروء هو الوسيلة الأكفأ لتحقيق الفهم والإقناع من المسموع المرئي"<sup>1</sup>.

ويتضح أكثر معنى التأثير الذي تمارسه الصحافة عندما يتعلق الأمر بالفئة ذو النخبة المثقفة، حيث أن الرسالة الإعلامية التي تهملها الصحف ذات مستويات وإن كانت معقدة فهي تجد في مستقبلها من المثقفين والمتعلمين استجابة وتفاعل مع مضمونها"<sup>2</sup>.

وقد تتيح الصحافة المكتوبة فرصاً من حيث التدقيق في المعلومات والأخبار والرجوع إليها عند الضرورة على غرار وسائل الإعلام الأخرى التي تتطلب للاحتفاظ بما تبثه من مادة إعلامية كالتسجيل الذي يتطلب بدوره وسائل معينة قد يتفق فيها الفرد جهداً ومستحققات مادية (فالصحافة المقروءة هي الوسيلة الوحيدة التي تسمح للمتلقي أن يمارس السيطرة الكاملة على

<sup>1</sup> نوال وسار، مرجع سبق ذكره، ص 156.

<sup>2</sup> أديب خضور، تخطيط برامج التوعية الأمنية لتكوين رأي عام ضد الجريمة، مرجع سبق ذكره، ص 56، 57.

ظروف التعرض. بمعنى أن القارئ يتعرض للصحيفة التي يريد والمادة التي يريد في الوقت الذي والمكان الذي يريد، كما يمكن له أن يقرأ وقت الإيقاع الذي يحدده).

فهذه التسهيلات التي توفرها الصحيفة للقارئ هي في نفس الوقت عنصرا أساسيا للممارسة التأثير عليه، وهذا ما يشيد انتباه القارئ ويزيده رغبة في قرائها والحصول عليها مما يجعله أكثر ارتباطا بهذه الوسيلة من الوسائل الأخرى فالعادة هي في مضمونها سلوكا وكل تكرار يعني أنه تأثير، لذا يبقى دور الصحافة المكتوبة متميزا عن الوسائل الإعلامية الأخرى في هذا الجانب.

### ثانيا: صناعة الصحافة المكتوبة من حيث المضمون.

تستمد الصحافة المكتوبة قوتها تأثيرها من حيث اختيارها للمواضيع المناسبة لجمهورها ومن حيث الاختيار الفعال للأنواع الصحفية الملائمة لذلك، وهذا بدوره يتطلب معرفة بخصائص جمهورها لذا تتميز الصحافة المكتوبة عن غيرها من الوسائل الإعلامية الأخرى بضرورة التحكم في اختيار الأنواع الصحفية لصياغة الخبر فالأنواع الصحفية لم تظهر في الوسيلة الإعلامية من أجل توزيع إنتاجها وتجميله بقدر ما ظهرت من أجل أداء مجموعة من الأدوار الوظائف المتميزة والمتكاملة التي لا تفصل عن الوظيفة العلمية للوسيلة الإعلامية.<sup>1</sup>

ومن هذا التأكيد يتضح أن للأنواع الصحفية قيمة يحقق التأثير، فهي تكتسي طابعا وظيفيا مرتبط بالوسيلة الإعلامية في حد ذاتها وتبقى الصحافة المكتوبة أكثر الوسائل الإعلامية نجاعة لقياس هذا المبدأ لما توفر من مادة إعلامية قابلة للقياس.

ومهما اختلفت الصحف من حيث المضمون ومن حيث فنونها الإعلامية ومن حيث شكل ظهورها وإخراجها -نسخة وإن تباينت من مجتمع إلى آخر، فإنها تؤدي دور إيديولوجي وأصبحت هذه الصفة رئيسية في عالم اليوم حيث أن الأشكال اليومية للدور السياسي للصحف متضاعفة وتأثيرها على الأفراد يعمل في شروط يجب أن تلغي منها كل خاصية ميكانيكية، وهذا يعن أن المضمون الذي تحمله الصحف متغير بتغير طبيعة الأحداث والتطورات الحاصلة في المجتمع وهذا ما يجعل الصحف في قطاع الصحافة المكتوبة رهين هذه التطورات وعليه تحديد معلوماته وقدراته وفقا لمتطلبات عنصر الزمن وعليه تكييف فنون الكتابة الصحفية وفقا لذلك، وهذا يعتبر أهم خاصية بالنسبة لمضمون المادة الصحفية وأشكالها "فتنوع المحتوى والشكل على سبيل المثال

<sup>1</sup> نصر الدين لعباضي، مسألة الإعلام، مرجع سبق ذكره، ص 206.

لشتى المقالات لا يجب أ يفهم ويعتبر بأن كل مقالة يمكن تصنيفها في نوع صحفي معين لأنه بإمكانه أن تحتوي على عناصر خاصة بأنواع أخرى<sup>1</sup>.

وهذا يعني الذي تحمله المادة الإعلامية في الصحف ميزتها من حيث المضمون عن باقي الوسائل الإعلامية لاسيما السمعية -البصرية ويمكن تدعيم وتأكيد هذا الأمر بطريقة فنية إذا ما أشرنا إليه أن التحقيق على سبيل المثال في الصحافة المكتوبة يشمل على عناصر من الأنواع الصحفية الأخرى كالخبر والتقرير والتعليق والروبورتاج والحديث الصحفي<sup>2</sup>.

وهذا ما جعل الصحافة المكتوبة غنية من حيث جانبها الفني في إبراز وعكس مضمون الأحداث والأخبار التي تبثها صفحاتها.

وإن كانت وسائل الإعلام على اختلاف أنواعها تؤدي وظيفة مشتركة والتنافس بينها قائم على تلقف الأخبار واستقطاب أكبر عدد من الجمهور، يبقى أكثرية الصحفيين العاملين في قطاع الصحافة المكتوبة، يعتبرون أنفسهم ممثلي المواطنين والمصلحة العامة طبقاً لمبدأ الحقوق والواجبات<sup>3</sup>.

وهذه الخاصية الذي تميز صحفي الجرائد تنعكس على مضمون المادة الإعلامية وهذا كون الصحفي في نقله للأحداث قد تفاعل معها وعاشها مما يزيد أسلوب التحرير وهكذا ينصح أن الصحافة المكتوبة ووسائل الإعلام عامة يتعاضد دورها كلما تمكنت من نقل للواقع الاجتماعي وأفلحت في تأويله بالطريقة التي يؤهلها لاستقطاب جمهورها.

وعليه وجب على مؤسسات الإعلام تطوير شبكة معلومات تربط بين الصحف ومؤسسات الإعلام الأمني العربي لتزويد الصحف بالمعلومات الأمنية التي تصلح للنشر في مجال التوعية الأمنية والوقاية من الجريمة مع ضرورة إدخال تقنيات حديثة في مجال الإنتاج الصحفي للاستفادة من التقنيات الحديثة في إصدار الصحف في أكثر من دولة عربية في وقت واحد وذلك من خلال:<sup>4</sup>

-وضع برامج مستمرة للتدريب النظري والعملية المشترك بين الإعلاميين ورجال الأمن في الوطن العربي والجزائر خاصة.

<sup>1</sup> نور الدين بليل، دليل الكتابة الصحفية، ديوان المطبوعات الجمعية، الجزائر، 1991، ص 14.

<sup>2</sup> نفس المرجع ص 15.

<sup>3</sup> نوال وسار، مرجع سبق ذكره، ص 159.

<sup>4</sup> عبد المحسن، محمد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 21.



-تشجيع المؤسسات الإعلامية الكبيرة لإعداد برامج ضخمة في مجال التوعية الأمنية والوقاية من الجريمة.

## خلاصة:

من خلال ما تم استعراضه نرى بأن وسائل الإعلام والاتصال عامة والصحافة المكتوبة خاصة التي تقوم بهذه المهمة الوطنية المشرفة من خلال التوجيه والتربية والترفيه والإعلام... هذه العوامل تؤدي دور مؤثر في الحد من ظاهرة الجريمة، وهذه المهمة الوطنية والإنسانية منوطة بكل إنسان شريف مخلص لوطنه وقبل كل هذا فإن الجريمة هي مسؤولية القضاء العدل والأجهزة الأمنية الرسمية المعنية ومنظمات المجتمع المدني المتخصصة في بناء الإنسان وكذلك منتديات الشباب واتحادات الطلبة.

وعلى العاملين في مجال الصحافة المكتوبة أن يتمتعوا بالجانب الإنساني في كل نشاطاتهم وفعاليتهم وأن يكون واضحاً لجمهورهم أنهم يسيرون بهذا الاتجاه وأنهم مؤمنين بأهمية الإنسان كقيمة غالباً في المجتمع، مكرسين جهودهم الإعلامية في خدمة المجتمع قولاً وفعلاً لأن الجانب الإنساني في هذا المبدأ يكون رمزا ناجحاً وأقصد بالجانب الإنساني، هو الموضوعية في التغطية الإعلامية التي تشمل الصراحة والتفاعل والانسجام، والمحبة، والمشاركة الوجدانية الصادقة.

إن الإعلام هو سيف ذو حدين فالإعلام بشكل عام بوسائله المتعدد يمكن أن يكون قناة نظيفة بقدر ما يمكن أن يكون قناة ملوثة سامة، فهو بنظافته والتزامه يكون من أهم وأغزر قنوات الثقافة والتربية والتعليم والتوجيه والبناء المادي والروحي، ومن أكبر المسفات في إغناء وإثراء الحياة الإنسانية، من خلال توفير عامل التواصل والتفاعل الحضاري مع البشر، ومن خلال نسق أو تذويب الخرافات والأوهام في العقول والنفوس والسلوك التي تحول دون تفتح الشخصية الإنسانية وبعث حياتها وقدرتها على النمو والعطاء.

إن الاستقرار الاجتماعي والازدهار الاقتصادي ورفاهية المجتمع فكرياً ومعيشياً وانعدام مظاهر البطالة والتسكع والكسب غير المشروع هي السد المنيع والحافز الأكبر في منبع وقوع الجريمة بكل أشكالها وطرقها وصيغها.

# الفصل الرابع

## الجانب التطبيقي

المبحث الأول: بطاقة فينة حول جريدتي "الخبر والشروق".

المطلب الأول: بطاقة فنية لجريدة الخبر.

المطلب الثاني: بطاقة فنية لجريدة الشروق اليومي.

المبحث الثاني: المعالجة الصحفية لجريدتي "الخبر والشروق اليومي".

المطلب الأول: التحليل الكمي والكيفي لفئات شكل المادة الإعلامية.

المطلب الثاني: التحليل الكمي والكيفي لفئات المضمون.

النتائج العامة للدراسة.

المبحث الأول: بطاقة فينة حول جريدتي "الخبر" و"الشروق" اليومي.

قبل الشروع في تحليل استمارة تحليل المضمون الخاصة بصحيفتي "الخبر"، "الشروق اليومي" تحليلًا كميًا وكيفيًا، وجب عرض بطاقة فنية للصحف المعنية بالدراسة بإتباع طريقة "Jaques kayses" في تطبيق تقنية تحليل المضمون على الصحف ويقول: "Jaques kayses" أن هذا التشخيص الذي يطلق عليه مصطلح البطاقة التأشيرية يجب أن تحتوي على<sup>1</sup>:

1- معلومات عامة عن الصحيفة.

2- الشخصية- ملف الهوية الصحفية:

هذا ما سنحاول إسقاطه على يوميي "الخبر، الشروق" وفقا لما اتبع لنا من معلومات.

المطلب الأول: بطاقة فنية لجريدة الخبر.

صحيفة "الخبر" هي يومية إخبارية جزائرية مستقلة تابعة للقطاع الخاص وناطقة باللغة العربية تصدر عن شركة الخبر مقرها دار الصحافة (ساحة أول ماي بالجزائر العاصمة)، تم تأسيسها عن طريق 26 صحفيا من جرائد عمومية مختلفة ناطقة باللغة العربية<sup>2</sup>.

"أنشأت صحيفة "الخبر" في جمعية تأسيسية بتاريخ 26 أوت 1990 وبموجب عقد توثيقي أنام الموثق "أحمد مرابط" في 01 سبتمبر 1990 كشركة مساهمة، وصدر أول عدد لها يوم الفاتح نوفمبر 1990 بعد صدور العدد الصفر في جوان من نفس السنة"<sup>3</sup>.

توظف مؤسسة الخبر 215 شخصا منهم 72 صحفيا دائما و3 مصورين و3 كاريكاتوريين وتملك الخبر 48 مكتبا عبر التراب الوطني و07 مكاتب في بلدان عربية وأجنبية وحوالي مائة مراسل متعاون عبر الوطن.<sup>4</sup>

كما تملك الخبر مكبين جهويين أولهما في شرق البلاد بولاية قسنطينة والثاني غرب البلاد بولاية وهران، انتقلت إلى مقرها الجديد بجريدة عام 2008

أولا- المحتوى العام للصحيفة:

<sup>1</sup> نوال وسار: مرجع سابق، ص 169.

<sup>2</sup> سميرة بلعربي: استفتاء 29 سبتمبر 2005 من خلال الصحافة الوطنية دراسة مقارنة ليوميتي "الخبر والمجاهد" من 15 أوت - 29 سبتمبر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، معهد علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 2006-2007. ص 125.

<sup>3</sup> نوال وسار: مرجع سابق، ص 174.

<sup>4</sup> سمير بلعربي: مرجع سبق ذكره، ص 128.

بعد أن كانت تصدر بـ 12 ورقة بالحجم الصغير، فهي اليوم تصدر بـ 24 صفحة وأحيانا 18 صفحة وتضم عدة تخصصات وأخبار متنوعة منها الوطنية والسياسية والأخبار الاجتماعية التي تعيشها البلاد وذلك على عدة أشكال كالروبورتاج والتحقيقات، ومنها كذلك الأخبار الثقافية الرياضية والعلمية والترفيهية، كما تقترح ضمن منشوراتها بعض الخدمات الاجتماعية وخصوصا الاشهارية التي تعد العمود الفقري للصحيفة<sup>1</sup> تحت شعار "الصدق والمصادقية"

#### ثانيا: أهم صفحات يومية الخبر:

- الصفحة الأولى: وهي مخصصة لأبرز العناوين ويتكفل بذلك رئيس التحرير الذي يقدر المواضع الهامة وكذا الصور الخاصة بأبرز الأحداث.
- الصفحة الأخيرة: مخصصة للصحفيين المحترفين
- الصفحات 22/17/14/10/6 وهي أغلب الأحيان مخصصة للإشهار
- أما طاقم تحرير الجريدة فهي تتكون من 60 صحفيا موزعين على ستة أقسام مع العلم أن جريدة الخبر تصدر يوم الجمعة.

#### المطلب الثاني: بطاقة فنية لجريدة الشروق اليومي.

هي صحيفة جزائرية يومية تأسست في 02 نوفمبر 2000 عن شركة "دار الاستقلال" ذات المسؤولية المحدودة، تصدر باللغة العربية لها نسخة الكترونية متوفرة في موقعها الرسمي بالجزائر العاصمة.<sup>2</sup>

وتحتل الشروق المرتبة الثانية على المستوى الوطني بعد الخبر التي إعتلت هرم سحب الصحف في الجزائر وهي الرتبة التي حافظت عليها لسنوات طويلة.

وتطبع الشروق منها 115 ألف نسخة تسحب بمطبعة الشرق (SIE)، 193 ألف نسخة بمطبعة الوسط (SIA)، و 28 ألف نسخة بمطبعة الغرب (SIO) وتنفقت الشروق على العديد من اليوميات الوطنية الناطقة بالعربية والفرنسية، بما فيها تلك التي سبقتها إلى الوجود بسنوات مستمدة إلى أرقام صادرة عن مطابع تابعة للدولة.<sup>3</sup>



<sup>1</sup> نوال وسار: مرجع سبق ذكره، ص 77.

<sup>2</sup> - <http://or.wikipedia.org>

<sup>3</sup> - [http:// www.algeriamedia.org](http://www.algeriamedia.org)

## المبحث الثاني: التحليل الكمي والكيفي لفئات الشكل والمضمون.

يعد التحليل الكمي من أبرز سمات تحليل المحتوى، فالباحث يلجأ من خلال الأساليب والطرق الإحصائية إلى التبويب وتصنيف الفئات المختارة وجد وجدولة الوحدات وقياسها والتعبير عن النتائج بقيم عددية تحدد المدى الذي تقع فيه الوحدات.

فبعد تفريغ نتائج عينة الصحيفة المختارة للدراسة (أي تفريغ البيانات) المتضمنة في استمارات تحليل المضمون في الجداول الإحصائية في العمل ورصد النتائج، لكنها تعتبر إطاراً منهجياً يحدد اتجاهات البحث في الظواهر والمشكلات الإعلامية في وجود أفكار أو مقولات خاصة بها يضعها الباحث من خلال آليات التعامل مع الظاهرة مثل الملاحظة المباشرة رصد معاني ودلالات الرموز السائدة وغيرها، ويمكن للباحث أن يستقي معلوماته وبياناته بشكل كمي أو إحصائي إلا أنه لا يقبل كما هي ولكن يفوق بالفحص النافذ لهذه الأرقام والإحصاءات وبناء العلاقات بينها حتى بقدر صلاحيتها أو يتقبلها باعتبارها حقيقة أو لا يتقبلها.

ويعرف "كيفور كريستيانز" و"جيمس كاري" الدراسات الكيفية "بأنها محاولة ذاتية واعية لاستعادة الروح النقدية والحرية للبحث العلمي"<sup>1</sup>.

بعد انتهائنا من عملية التحليل الكمي للمعطيات الخاصة بالصحفيين محل الدراسة "الخبر" والشروق اليومي" يجرى قراءة نوعية للنتائج المتوصل إليها.

<sup>1</sup> محمد عبد الحميد: البحث العلمي في الدراسات الإعلامية، مرجع سبق ذكره، ص ص 292، 293.

## المطلب الأول: التحليل الكمي والكيفي لفئات شكل المادة الإعلامية.

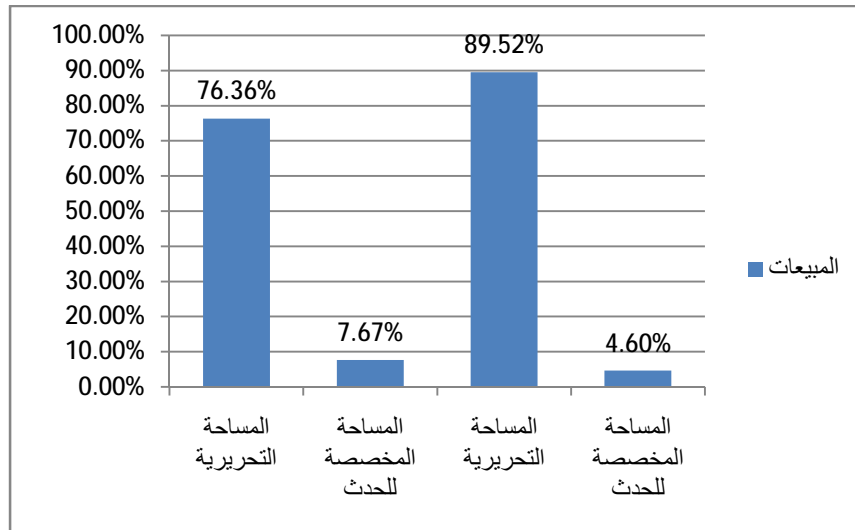
جدول رقم (01) : يوضح المساحة المخصصة للحدث ونسبتها المئوية في جريدتي

الخبر والشروق اليومي:

النسبة المئوية	المساحة سم <sup>2</sup>	الصحيفة	
76.36%	354254.4	المساحة التحريرية	الخبر
7.67%	27175.61	المساحة المخصصة للحدث	
89.52%	452710.73	المساحة التحريرية	الشروق
4.60%	20835.87	المساحة المخصصة للحدث	

نلاحظ من خلال الجدول الأول أن المساحة المخصصة للحدث أو مواضيع الجريمة في جريدتي الخبر والشروق خصصتا مساحة معتبرة حيث بلغت في جريدة الخبر 27175.61 سم<sup>2</sup> من المساحة التحريرية المقدرة بـ 354254.4 سم<sup>2</sup> وهو ما يعني أن الصحيفة خصصت نسبة 7.67% لمواضيع الجريمة من المساحة التحريرية التي قدرت نسبتها 76.36% وأعلى مساحة مخصصة للحدث 4950.05 في العدد 7760 ليوم 21 مارس 2015 بينما أدنى مساحة مخصصة للحدث قدرت بـ 1080.43 في العدد 7744 ليوم 25 فيفري 2015 نلاحظ اهتمام جريدة الخبر بحدث الجريمة لا يمثل نسبة عالية جدا لكن مجرد تغطية الحدث هو في ذاته يعبر عن اهتمام نوعي من طرف الصحيفة اتجاه جريمة باعتبارها أمر مرتبط بما هو آني في المجتمع ويكون بصدد الحدوث أو ما سوف يحدث مستقبلا وحدث الجريمة ارتبط بالإرهاب (داعش) وقضايا القتل والاختلاسات (سونطراك) والتهريب فهو حدث يفرض نفسه أما جريدة الشروق فخصصت الصحيفة مساحة قدرت بـ 20835.87 من المساحة التحريرية المقدرة بـ 452710 سم<sup>2</sup> حيث خصصت الصحيفة نسبة 4.60% لمواضيع الجريمة من المساحة التحريرية التي قدرت نسبتها 89.52% كما أن أعلى مساحة مخصصة للموضوع جاءت 2524.55 في العدد 4642 لشهر فيفري باعتبار يومية الشروق وطنية عليها وضع المواطن الجزائري هي الأخرى في الواجهة فيما يتعلق بالأحداث خاصة فيما يخص مواضيع الإرهاب وكذلك محاكمة سونطراك والطريق السيار ومواضيع القتل وغير ها أما أقل نسبة سجلت في العدد 4666 بتوجيهها بقضايا متعلقة بميادين أخرى سواء كانت اقتصادية تأتي في الصفحات الداخلية وبالتالي غطت هذه القضايا الوطنية على

الحدث الأساسي المتعلق بالجريمة، إذ لا يمر يوم واحد دون أن نسمع عن وقوع جريمة، باعتبار الجريمة حدث لا مناص من تجاهلها.



الشكل رقم (01): يمثل المساحة المخصصة للحدث

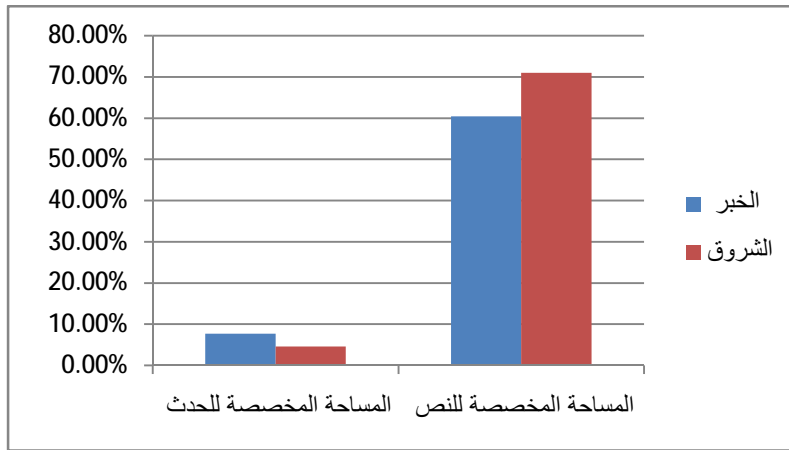




الجدول رقم (02) يوضح المساحة المخصصة للنص:

الشروق		الخبر		المساحة المخصصة للحدث
النسبة	المساحة سم <sup>2</sup>	النسبة	المساحة سم <sup>2</sup>	
4.60%	20835.87	7.67%	27175.61	المساحة المخصصة للنص
71.02%	14799.07	60.44%	16426.11	

من خلال الجدول رقم (02): نلاحظ بأن صحيفتا الخبر والشروق أوليا أهمية كبيرة للنص في معالجتهما لموضوع الجريمة، ويظهر ذلك من خلال احتلاله لأكبر مساحة مقارنة بالعناصر الأخرى الصورة والعنوان حيث خصصت صحيفة الخبر لعنصر النص ما نسبته 60.44% من المساحة الكلية للحدث مما يعني أن الصحيفة اعتمدت على عنصر النص بالدرجة الأولى كونه العنصر الأساسي القادر على إيصال الرسالة الإعلامية للقراء حيث تم من خلاله نقل كل ما يطرأ من تفاصيل حول موضوع الجريمة أعطت جريدة الشروق اليومي أهمية للنص هي الأخرى ويظهر ذلك من خلال احتلاله لأكبر مساحة مقارنة بالعناصر الأخرى حيث خصصت الصحيفة لعنصر النص بنسبة 71.02% والزيادة في عدد الأخبار في كلتا الجريدتين يعني بتأكيد ارتفاع مساحة النص.



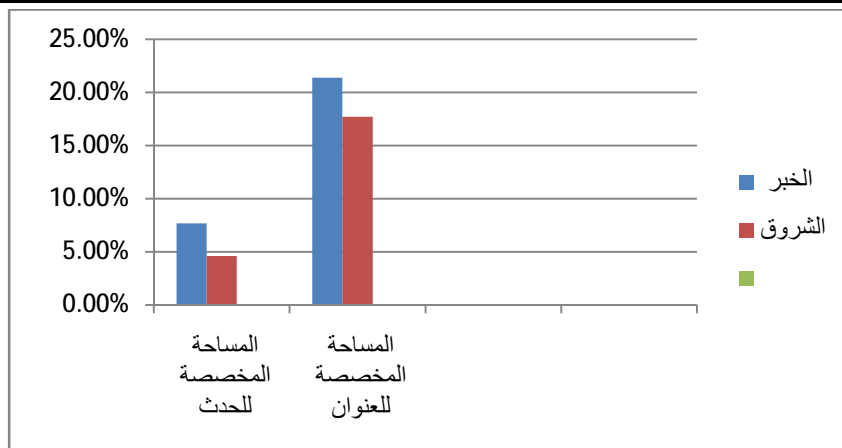
الشكل رقم (02): يمثل المساحة المخصصة للنص



الجدول رقم (03) يوضح المساحة المخصصة للعنوان:

الشروق		الخبر		المساحة المخصصة
النسبة	المساحة سم <sup>2</sup>	النسبة	المساحة سم <sup>2</sup>	
4.60 %	20835.87	7.67 %	27175.61	المساحة المخصصة للحدث
17.71 %	3691.1	21.38 %	5710.91	المساحة المخصصة للعنوان

اعتمدت صحيفتي "الخبر والشروق اليومي" على عنصر العنوان باعتبار عنصر مهم لجذب القراء نحو الموضوع ومن خلال القراءة الكمية للجدول يتبين لنا أن المساحة المخصصة للعنوان إذا ما قورنت بالمساحة المخصصة للحدث في جريدة الخبر بلغت 5810.91 أي احتلت نسبة 21.38 % مقابل 7.67 % للمساحة المخصصة للحدث علما أن المساحة المخصصة للحدث تم حسابها بالنظر إلى المساحة التحريرية ويدل هذا على أن العنوان سجل اهتمام ملحوظ مقارنة بمساحة الحدث وهو دليل على اعتماد يومية الخبر على العناوين لجذب القارئ وهو ما لاحظناه عند إطلاعنا على أعداد من عينة جريدة الخبر كما خصصت جريدة الشروق للعنوان مساحة قدرت بـ 3691.6 سم<sup>2</sup> بنسبة 17.71 % للمساحة المخصصة للحدث كما أولت أهمية كبيرة للعنوان باعتباره عنصر جذب انتباه القراء ودفعهم إلى الاطلاع على ما جاء في المضمون وهناك تفاوت بين الجريدتين "الخبر والشروق اليومي" في تخصيص مادة العناوين، حيث كلما كانت مساحة العنوان كبيرة يؤدي دورا كبيرا في الهيكل العام لصحيفة ويهدف إلى تحقيق أغراض عدة منها إثارة الاهتمام في أكثر عدد ممكن من المواضيع التي تتضمنها الصحفيين عن طريق عناوين واضحة ومناسبة لمواضيعها وإغرائهم باستمالاتهم لشراء الصحيفة وقراءتها بواسطة عناوين مركزة، فالعنوان بمثابة الضوء الكاشف للمواضيع والأحداث المهمة فالمطلوب التناسب بين الموضوع وحجم عنوانه، حيث يتم استعمال عنصر الإثارة كثيرا من خلال العناوين التي اعتمدتها الصحيفتين.



الشكل رقم (03): يمثل المساحة المخصصة للعنوان

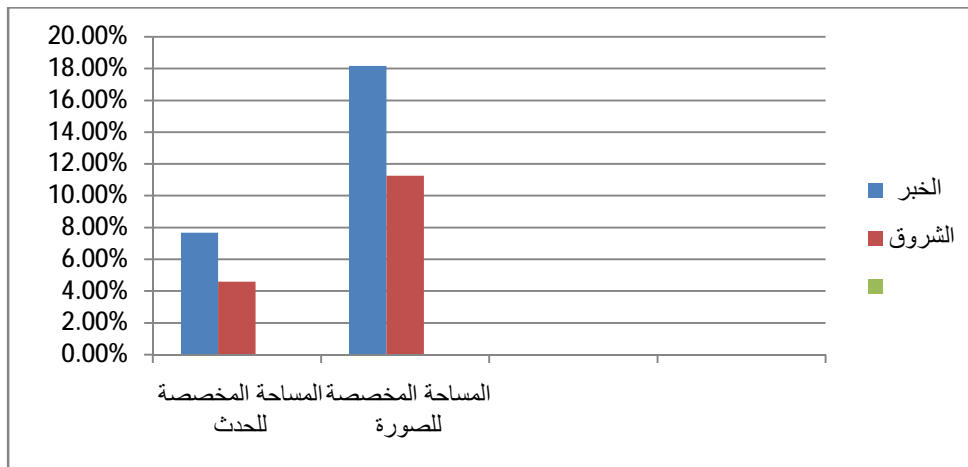


الجدول رقم (04) يوضح المساحة المخصصة للصورة:

المساحة	الخبر		الشروق	
	المساحة سم <sup>2</sup>	النسبة	المساحة سم <sup>2</sup>	النسبة
المساحة المخصصة للحدث	27175.61	7.67%	20835.87	4.60%
المساحة المخصصة للصورة	4938.59	18.17%	2345.20	11.25%

من خلال القراءة الكمية للجدول رقم (04) نلاحظ أن الصحفيين أبدتوا كذلك اهتماما معتبرا لعنصر الصورة، حيث احتل عنصر الصورة في الجريدة "الخبر" نسبة 18.17% وبمساحة قدرها 4938.59 سم<sup>2</sup>، غير أنها إذا ما قورنت بالمساحة المخصصة للنص نجد أنها ضئيلة وهو دليل على اعتماد واهتمام الصحيفة بالنص كما ذكرنا سابقا كما احتلت مساحة الصورة في صحيفة الشروق اليومي بمساحة قدرت بـ 2345.20 سم<sup>2</sup> بنسبة 11.25% من المساحة المخصصة للموضوع وبالتالي فالصورة في الصحافة هي جزء لا يمكن الاستغناء عنه فهي تؤدي دورا كبيرا في الزيادة من فاعلية ومصدقية النص المكتوب وتوضح وتفسر النص غير أن وجود الصورة على صفحات الصحفيين تتفاوت أهميتها حيث اعتمدت جريدة "الخبر" على عنصر الصورة أكثر من جريدة "الشروق اليومي" وقد أصبحت الصورة مادة أساسية مكتملة لما هو مكتوب في الصحيفة.

والجريدتين وظفتا الصورة في موضوع الجرائم محاولة لإبراز الأحداث التي عرفت الجزائر في السنوات الأخيرة كي تحظى باهتمام الرأي العام باعتبارها أحداث خطيرة تهدد أمن الخاصة في المناطق التي تنشأ فيها الجرائم.



الشكل رقم (04): يمثل المساحة المخصصة للصورة

الجدول رقم (05) يوضح تكرارات الأنواع الصحفية ونسبتها المئوية:

الشروق		الخبر		العينة
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	القالب
76.49 %	205	75.35 %	211	خبر
16.41 %	44	17.08 %	48	تقرير
2.61 %	07	2.84 %	09	تحقيق
0.373 %	01	00 %	01	مقال
0.74 %	02	00 %	02	عمود
00 %	00	1.42 %	04	تعليق
1.86 %	05	0.35 %	02	حديث
0.49 %	04	00 %	00	كريكاتور
00 %	00	1.06 %	03	روبرتاج
100 %	268	100 %	280	المجموع

يكشف لنا الجدول رقم (06) عن نوع القوالب الصحفية التي وظفتها جريدتا الخبر والشروق اليومي في المعالجة أخبار الجريمة المحلية.

وبحسب بيانات الجدول فإننا نلاحظ أن قالب الخبر احتل الترتيب الأول بتكرار قدره 211 من مجموع 280، ونسبة 75.75 %، هي نسبة كبيرة جدا مقارنة ببقية الأنواع الصحفية الأخرى، وجاء التقرير في المرتبة الثانية بتكرار بلغ 48 مرة، ونسبة 17.08 %، واحتل المرتبة الثالثة التحقيق بتكرار بلغ 09 مرات، ونسبة 2.84 %، أما البقية العناصر التحريرية الأخرى من الفئة فقد عرفت تقاربا، ثم يأتي في المرتبة الرابعة الروبرتاج والتعليق بتكرار قدره 3 مرات، ونسبة 1.42 %، ثم الروبرتاج بتكرار قدره 3 مرات ونسبة 1.06 %، أما في المرتبة الخامسة جاء الحديث بنسبة 0.71 %، وهي نسبة ضئيلة رغم أهمية هذا النوع في صور الآراء، ثم يأتي المقال بنسبة 0.35 %، ثم الكاريكاتور دون تكرار رغم أنه من الأنواع في جذب الانتباه، توصيل الفكرة بطريقة هزلية.

أما في جريدة " الشروق اليومي " فقد احتل قالب الخبر المرتبة الأول مثل جريدة " الخبر "، بتكرار بلغ 205 من مجموع 268، ونسبة 76.49 %، وجاء التقرير أيضا المرتبة الثانية بتكرار

44 مرة، ونسبة 16.41٪، وفي المرتبة الثالثة التحقيق بتكرار 7 مرات، ونسبة 2.61٪ يليه الحديث في المرتبة الرابعة بتكرار 05 مرات، ونسبة 1.86٪، أما المرتبة الخامسة فجاء الكاريكتور بتكرار 04 مرات ونسبة 1.49٪، أما في المرتبة السادسة فجاء العمود بنسبة 0.74٪، وبتكرار 02 مرة، يليه المقال بتكرار 01 مرة ونسبة 0.37٪، ثم تأتي بقية القوالب دون تكرار، وكل جريدة تفوقت إلى حد ما عن الأخرى في تنوع القوالب رغم بروز كلتاهما الخبري وما نراه أن هنا ضعف وندرة كبيرة في توظيف وتنوع القوالب الصحفية المتعلقة بالجريمة، خاصة الحدث لاستنزاف المعلومات.

ومن خلال دراستنا لاستعمال الأنواع الصحفية في يوميي "الخبر، والشروق" اليومي نجد أن الصحيفتين اعتمدتا على عدة أنواع صحفية في معالجتها لموضوع الجريمة، حيث ركزتا اليوميين بشكل كبير على الأنواع الإخبارية، حيث احتل الخبر الصحفي المرتبة الأولى في كلتا الصحيفتين مقارنة بالأنواع الأخرى خلال فترة الدراسة فكان بنسبة 75.35٪ في جريدة الخبر، ونسبة 76.49٪ بالنسبة لجريدة الشروق اليومي، وهذا دليل على أن الصحيفتين تهدفان إلى إطلاع القراء بكل الأحداث التي تتعلق بالجريمة.

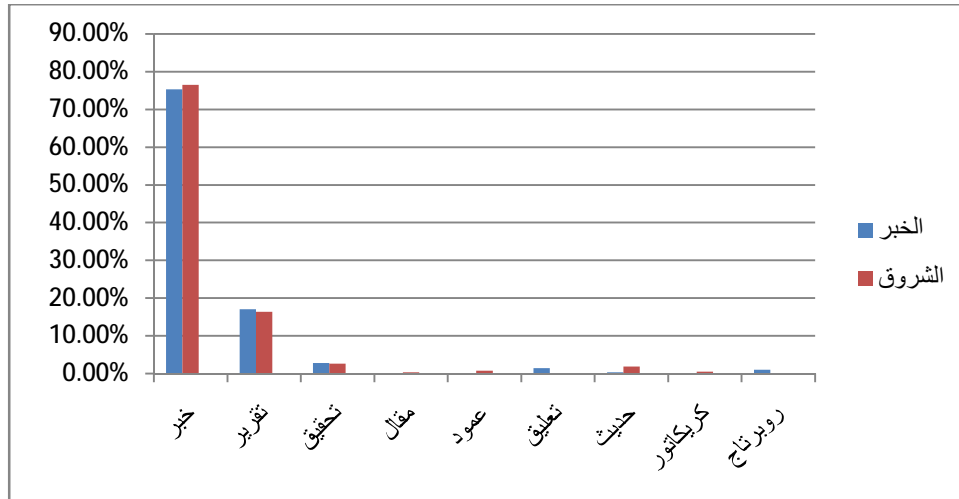
فمن البنود الواردة في ميثاق أخلاقيات المهنة الصحيفتين "الخبر، الشروق" اليومي بند يتعلق "بحق المواطن في الإعلام" وهو مكرس في القوانين والدساتير الوطنية والدولية والصحفية التي تحترم نفسها، عليها أولاً أن تخبّر المواطن بما يحدث (حقيقة ما حدث) وتزويده بالأخبار والحقائق، وهذا من حق المواطن في نفس الوقت هو واجب على الصحفي ما أدى إلى استعمال أكثر الأخبار لتغطية كل الجرائم.

غير أننا نلاحظ أن هناك نوعاً ما مبالغة في توظيف قالب الخبر في كلتا الصحيفتين، رغم هناك فرص لتنوع القوالب في الجريمة، وعدم توظيف قوالب متنوعة في الجريمة يشير إلى مسألتين أساسيتين، أولهما تجنب رفع تكاليف المعالجة الإعلامية، والأمر الثاني هو ضعف المهنية لدى المراسلين، حيث يفتقرون للقدرة على توظيف القوالب عند الحاجة إليها، كما يفتقرون إلى القدرة على صياغة الأحداث وتصوير الجرائم.

ونلاحظ ضعف وندرة في توظيف القوالب الأخرى، مما يمكننا القول أن صحيفتي "الخبر" و"الشروق" اليومي تتميز بإعطاء الأولوية لقالي الخبر والتقرير أكثر من القوالب الأخرى، لأن الغاية هي تحقيق سبق الصحفي.

وعرف الخبر استعمال كبيرا في كلت الصحيفتين وفي كل من أعداد صحيفة الخبر 16 عددا أو أعداد صحيفة الشروق 16 عددا أيضا، حيث سجل أعلى نسبة تعدد الأغلبية بين النسب الأنواع الأخرى قدرها 75.35٪ في الخبر، 76.49٪ في الشروق، خلال الفترة فكانت أعلى نسبة 31 جانفي 2015، بتكرار 28 مرة، بنسبة....، بالنسبة للشروق فكانت أعلى نسبة في 1 فيفري 2015 بتكرار 20 مرة، وهو ما يعادل 211 خبر في 16 عدد بالنسبة لصحيفة الخبر ما يعادل 205 في 16 عدد من جريدة الشروق.

غير أن التقرير أنسب أنواع الفنون التحريرية لكتابة مادة الجريمة حسب الكثير من الباحثين، الذي يؤكد عليه العديد من الإعلاميين، فهو يمثل السمة الأكثر شيوعا في صحافة الحوادث في العالم، كذلك فالجريدتان لم تحدثا توازن بين المواد الإخبارية ومواد الرأي.



الشكل رقم (05): يمثل تكرارات الأنواع الصحفية



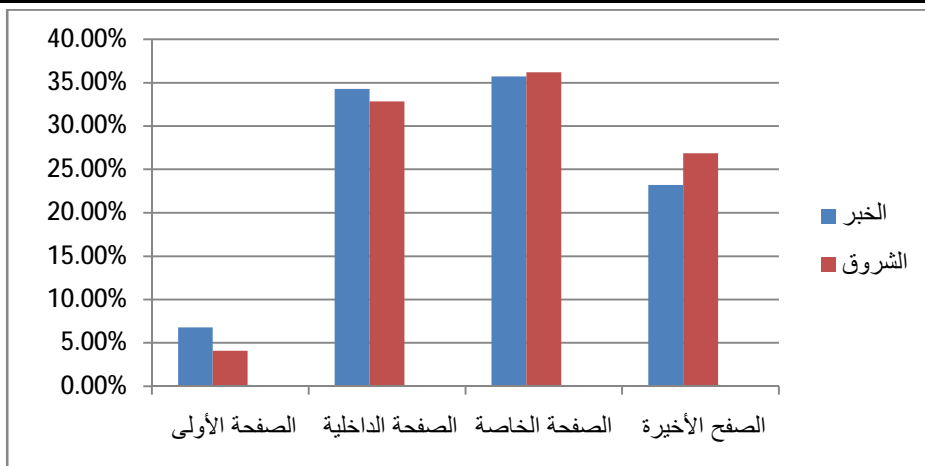
جدول رقم (06): يوضح تكرارات عناصر فئة موقع المادة الإعلامية ونسبتها المئوية.

الشروق		الخبر		الفئة
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	مكان النشر
4.10%	11	6.78%	19	الصفحة الأولى
32.83%	88	34.28%	96	الصفحة الداخلية
36.19%	97	35.71%	100	الصفحة الخاصة
26.86%	72	23.21%	65	الصفحة الأخيرة
100%	268	100%	280	المجموع

إذا جئنا إلى قراءة أرقام الجدول في صحيفة الخبر نجد أن أعلى نسبة كانت من نصيب عنصر الصفحة الخاصة التي بلغت نسبتها 35.71% كأكبر نسبة وهذا دليل على أن الصحيفة أكثر الحديث حول موضوع الجريمة عبر تخصيص صفحات خاصة لها واحتل عنصر الصفحات الداخلية المرتبة الثانية بنسبة 34.28% وهي نسبة لا يستهان بها يليه عنصر الصفحة الأخيرة 23.21% وهذا مرده إلى أهمية الموضوع مما يجعل الصحيفة تهتم به عبر مختلف صفحاتها أما العنصر الذي كان له عنصر ضئيل من حيث التكرارات لفئة المادة الإعلامية نجد الصفحة الأولى بنسبة 6.78% وهذا راجع لأن الصفحة الأولى تخص الأخبار أكثر منها أهمية.

في حين نجد جريدة الشروق خصصت هي الأخرى صفحة خاصة لنشر أخبار الجريمة حيث بلغت نسبة 36.19% وهذا دليل على أن الجريدة أولت اهتمام الأخبار الجريمة كما أخذ عنصر الصفحات الداخلية نصيبه أيضا حيث بلغت نسبتها 32.83% وهذا مرده إلى أهمية الموضوع مما يجعل الصحيفة تهتم به عبر مختلف صفحاتها وفيما يخص الصفحة الأخيرة 26.86% أي نسبة معتبرة أما العنصر الذي أخذ تكرارا ضئيل فهو عنصر الصفحة الأولى 4.10% والملاحظ في كلتا الجريدتين أنهما خصصا صفحات معتبرة باعتبار أخبار الجريمة تثير القراء وتلفت وتجذب وتثير اهتمام جمهور القراء أكثر من باقي المواضيع وهذا مراده الهدف الربحي.





الشكل رقم (06): يمثل عناصر فئة موقع المادة الإعلامية



الجدول رقم (07) : يوضح تكرارات فئة زاوية النشر:

الشروق		الخبر		العينة
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	زاوية النشر
0.37%	01	0.71%	02	كامل الصفحة
11.19%	30	10.71%	30	أعلى يسار
20.89%	56	19.28%	46	أسفل يسار
20.14%	54	16.42%	54	قلب الصفحة
22.38%	60	24.64%	69	أعلى يمين
22.76%	61	26.48%	73	أسفل يمين
2.23%	06	2.09%	06	ذيل الصفحة
100%	268	100%	280	المجموع

قبل الخوض في قراءة الجدول السابق لا بأس أن توضيح الفارق بين موقع وآخر في الجريدة، حيث تختلف الوسائل المكتوبة، مثل الصحيفة، عن بقية الوسائل السمعية التي تعتمد على جذب جماهيرها من خلال المؤثرات الصوتية والوسائل السمعية البصرية التي تعتمد على المؤثر أن، فالصحيفة المكتوبة ذات الإخراج المتزن تولي أهمية كبرى للموقع حيث أن:

الموضوعات التي تأتي في أعلى اليسار أهم من الموضوعات الأسفل يسار وهذه الأخيرة أهم من قلب الصفحة، وهي بذلك أهم من أعلى يمين ليكون هذا الأخير أهم من أسفل يمين ليأتي ذيل الصفحة التي يعتبره العديد من الإعلاميين المنطقة المهملة بالنسبة للجريدة وبهذا التدرج من الأهمية تدرج الموضوعات ومكانتها بالنسبة لأولويات الجريدة.

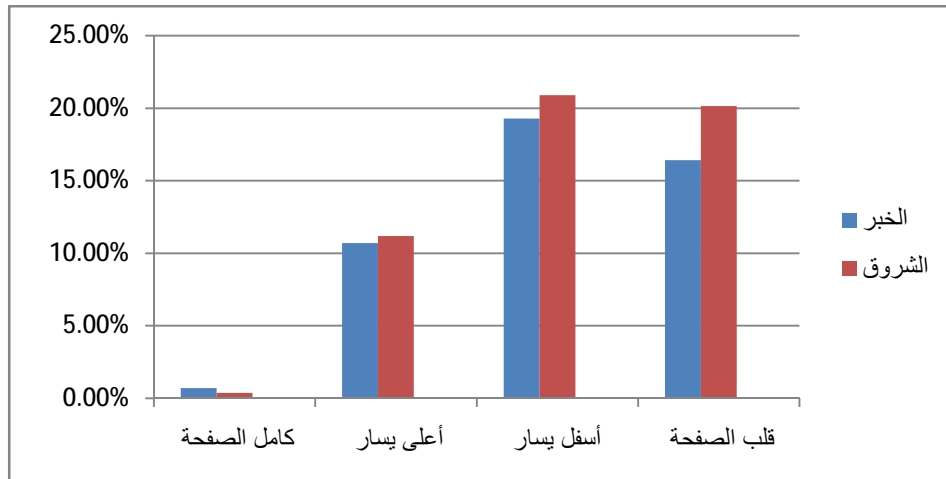
نلاحظ من خلال الجدول رقم (07) أن الجريدتين تولي أهمية قصوى لمواضيع الجريمة من ناحية زاوية النشر.

حيث أن في جريدة "الخبر" احتلت زاوية أسفل يمين النسبة 26.48% تليها المرتبة الثانية أعلى يمين بنسبة 24.64%، واحتلت المرتبة الثالثة أسفل يسار بنسبة 19.28%، أما المرتبة الرابعة فضلها قلب الصفحة بنسبة 16.42%، يليه أعلى يسار بنسبة 10.75%، أما ذيل الصفحة وكامل الصفحة بنسبة 2.09% و 0.71% على التوالي من إجمالي المواقع.

أما بالنسبة للجريدة "الشروق" فقد كلن لها نفس الترتيب تقريبا مع الخبر ولكن ولكن بنسب متفاوتة، فاحتلت المرتبة الأولى أسفل يسار نسبة 22.76٪، احتل المرتبة الثانية أعلى يمين بنسبة 22.38٪، يليه أسفل يسار بنسبة 20.14٪، واحتل المرتبة الرابعة، قلب الصفحة بنسبة 20.14٪ يليه أعلى يسار بنسبة 11.19٪ وأخيرا ذيل الصفحة وكامل الصفحة 2.23، 0.37 على التوالي.

نلاحظ من خلال التحليل الكمي للجريدتين، أنهما لا يوليان أهمية كبيرة لزواية لنشر مواضيع الجريمة، باعتبار أن الجهة أعلى يسار لم تحتل المرتبة الأولى، وهذا ما يدفعنا إلى تفسير كلمة "أهمية الموضوع بالنسبة للجريدة" تدل على معنيين.

الأول: أهمية الموضوع العلمية والاجتماعية والسياسية وضرورة لمعالجة الجريدة لهذا الموضوع.  
الثاني: الجريمة موضوع مثير يلفت الانتباه والمشاعر..... من أجل جذب القراء فقط وتحقيق أكبر عدد ممكن من الجماهير.



الشكل رقم (07): يمثل تكرارات فئة زاوية النشر



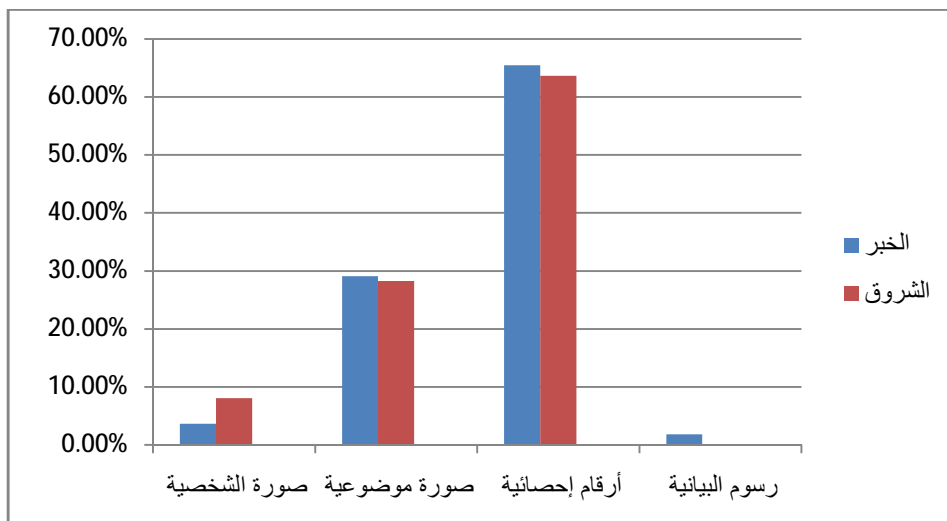
الجدول رقم (08) يوضح تكرارات المواد المدعمة:

الشروق		الخبر		العينة
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	فئة المواد المدعمة
8.08%	08	3.63%	04	صورة الشخصية
28.28%	28	29.09%	32	صورة موضوعية
63.63%	63	65.45%	72	أرقام إحصائية
00%	00	1.81%	02	رسوم البيانية
100%	99	100%	110	المجموع

يعتبر التعرف على هذه الفئة أمر ضروري حيث يوضح إلى أي مدى اهتمت الجريدتين باستخدام العناصر النوغرافية المختلفة، في إبراز موضوع الجريمة على صفحاتهما. من خلال الجدول رقم (08) نلاحظ أن جريدة الخبر أعطت أولوية لأرقام الإحصائية بنسبة 65.45% تليه الصور الموضوعاتية بنسبة 29.09% ومن ثم الصور الشخصية بنسبة 3.63% وفي الأخير الرسوم البيانية بنسبة 1.81%.

أما بالنسبة لجريدة الشروق فإنها هي الأخرى أولت أهمية للأرقام الإحصائية بنسبة 63.63%، أما الصورة الموضوعية فكانت بنسبة 28.28%، والصورة الشخصية بنسبة 8.08%، ولم تعتمد على الرسوم البيانية.

من خلال ما سبق نلاحظ أن الجريدتين تعتمدان على الإحصائيات بنسبة عالية لتأكيد صدق المعلومات، في حين اعتمدت "الخبر" و"الشروق" اليومي على نشر صور الشخصيات العامة، بهدف الإثارة وجذب الجمهور، غير أنها اعتمدت على صور أرشيفية وهذا يقلل من مصداقية المواضيع ومن قيمتها.



الشكل رقم (08): يمثل تكرارات فئة المواد المدعمة

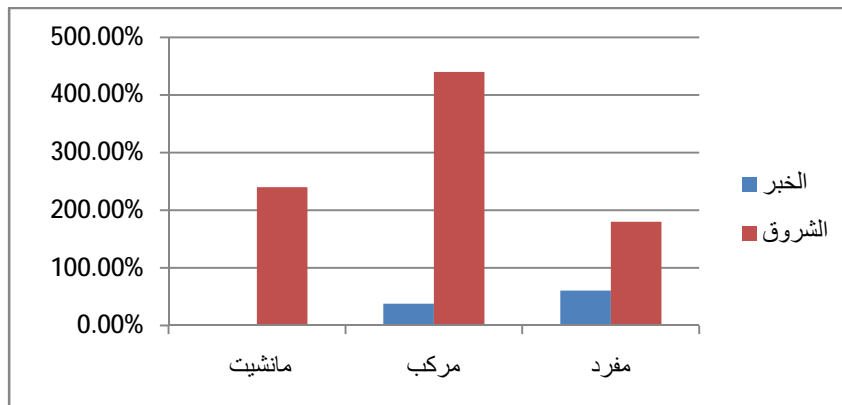


الجدول رقم (09) يوضح تكرارات العناوين المدرجة في الصحيفتين:

العينة	الخبر		الشروق	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
مانشيت	06	2.14%	05	1.86%
مركب	105	37.5%	83	30.97%
مفرد	169	60.35%	180	67.16%
المجموع	280	100%	268	100%

تعتبر العناوين إحدى العناصر المهمة التي تؤدي دورا كبيرا في إثارة انتباه القارئ للموضوعات وتأخذ العناوين أشكال وصور وعبارات مختلفة الأمر الذي يلعب دوره في جذب وإثارة اهتماماته المتنوعة ولذا تعتمد الجرائد على اختيار وضبط عناوين موضوعاتها. من خلال التحليل الكمي للجدول (09) نلاحظ تفوق العنوان المفرد في جريدة الخبر بنسبة 60.35%، تليه المركب بنسبة 37.5%، أما المانشات فنسبته ضئيلة بنسبة 2.14%، أما جريدة الشروق فجاء المفرد بنسبة 67.16%، يليه المركب بنسبة 30.97%، أما المانشيت بنسبة 1.86%.

من خلال تحليل الجريدتين نلاحظ تفوق العنوان المفرد باعتبار أن معظم الموضوعات جاءت بقلب الخبر إضافة إلا أنها موضوعات لا تستدعي الإثارة من أجل جذب الجمهور من خلال نوع العنوان وإنما لجوء الجريدة للمصطلحات التي تدفع بالجمهور لقراءة الموضوعات التي تم نشرها، أما المانشيت فجاء بنسبة ضعيفة، إذا ما قورنت بالنوعين الآخرين، وهذا دليل على أن الجريدة تختار العنوان مفرد ومركب في نوعية موضوعاتها أكثر من المانشات، من جهة أخرى أنه في أغلب الأحيان لا يمكن كتابة الخبر بالمانشيت فقط، وتعتمد على العنوان والمفرد لتخصيص مساحة أكبر للمواضيع.

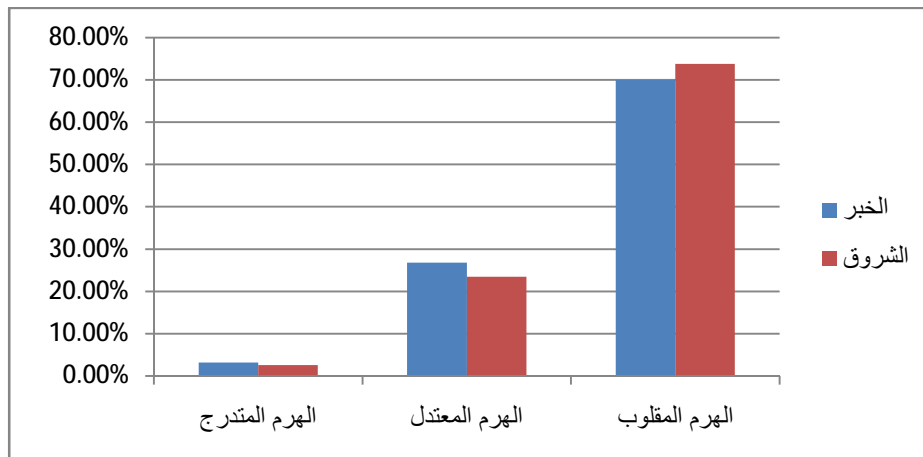


الشكل رقم (09): يمثل تكرارات العناوين المدرجة في الصحيفتين

الجدول رقم (10): يوضح تكرارات فئة القوالب الفنية

العينة	الخبر		الشروق	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
الهرم المتدرج	09	3.21%	07	2.61%
الهرم المعتدل	75	26.78%	63	23.50%
الهرم المقلوب	196	70%	198	73.83%
المجموع	280	100%	268	100%

يمثل الجدول رقم (10) التحليل الكمي الكلي لتكرارات القوالب ونسبها المئوية حيث اعتمدت كل من جريدتا "الخبر والشروق اليومي" قالب الهرم المقلوب باعتباره يتناسب مع أخبار الجريمة حيث كانت أهم الحقائق والمعلومات وإبراز الوقائع والإحصائيات في المقدمات حيث احتل الهرم المقلوب في جريدة "الخبر" ما نسبته 70% بتكرار قدره 196، يليه قالب الهرم المعتدل بتكرار قدره 75 مرة، بنسبة 26.78%، واحتل المرتبة الثالثة قالب الهرم المتدرج بتكرار قدره 9 مرة، ونسبة 3.21% أما بالنسبة "لجريدة الشروق" فاعتمدت هي الأخرى قالب الهرم المقلوب في عظم مواضيعها حيث احتل المرتبة الأولى بنسبة 73.83% وبتكرار قدره 198 مرة، يليه الهرم المعتدل بنسبة 23.50% وفي الأخير قالب الهرم المتدرج بنسبة 2.61%، اعتمدت الصحيفتين على قالب الهرم المقلوب بنسبة عالية لأن معظم مواضيعهم أخبار سببه يحتاج إلى مقدمة وجسم فيعرض أهم شيء في المقدمة لذا احتل قالب الهرم المقلوب الصدارة.



الشكل رقم (10): يمثل تكرارات فئة القوالب الفنية



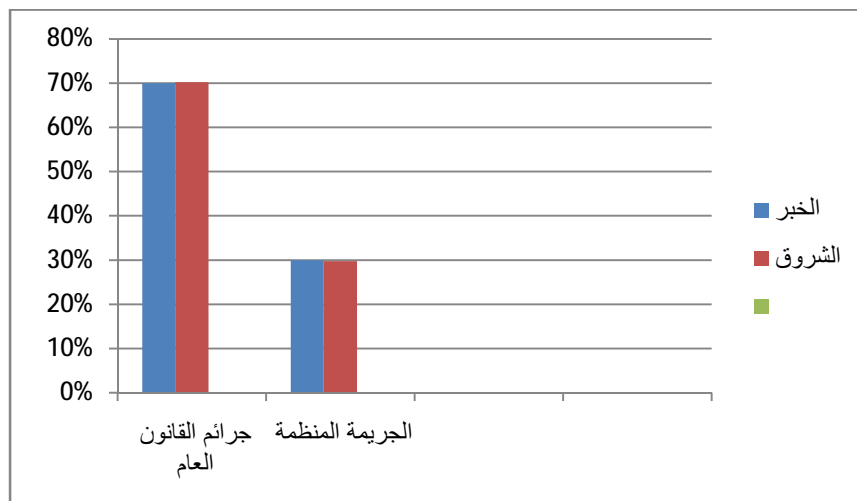
## المطلب الثاني: التحليل الكمي والكيفي لفئات المضمون.

الجدول رقم (11) يوضح تكرارات أنواع الجريمة:

الشروق		الخبر		العينة
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	أنواع الجرائم
70.25%	222	70%	245	جرائم القانون العام
29.74%	94	30%	105	الجريمة المنظمة
100%	316	100%	350	المجموع

- يوضح جدول رقم (11) تكرار أنواع الجريمة، حيث اعتمدنا على تقسيم الشرطة القضائية إلى نوعين من الجدية: جريمة القانون العام والجريمة المنظمة فجاءت نتائج الجدول كما يلي:
- احتلت جرائم القانون العام النسبة الأعلى في كلتا الجريدتين، من إجمالي أنواع الجرائم المنشورة في لصحيفتين "الخبر" و"الشروق" اليومي.
  - احتلت جرائم القانون العام في جريدتي الخبر نسبة 70٪، وبتكرار 245 من مجموع 350 تليها الجرائم المنظمة بنسبة 30٪، وبتكرار 105 من مجموع 350، أما بالنسبة لجريدتي الشروق اليومي فكانت النسبة الأعلى لجرائم القانون العام أيضا بنسبة 70.25٪، وبتكرار 222 من مجموع 316، تليها الجرائم المنظمة بنسبة 29.74٪ وبتكرار 94 مرة.
  - إل أن مجموع هذه الأنواع يختلف من جريمة لأخرى، ومن جريدة لأخرى، والملاحظ أن جرائم القانون العام تفوق الجرائم المنظمة وذلك تعدد فئات جرائم القانون العام.
  - أما إذا قارنا عدد الجرائم المنشورة في الصحيفتين وإحصائيات الشرطة القضائية للثلاثي الأول من سنة 2015 نلاحظ أن الجريمة المنظمة أكبر عددا من جرائم القانون العام خصوصا، أن من بين المصادر التي تعتمد عليها الجريدتين للوصول إلى أخبار الجريمة هي سجلات الشرطة القضائية والمحاكم والمكاتب النيابة.
  - ويتسنى معرفة سبب الاختلاف في الجداول الخاصة بالأنواع الثانوية (الفرعية) لكل من الجريمة المنظمة وجرائم القانون العام.





الشكل رقم (11): يمثل تكرارات أنواع الجريمة



الجدول رقم (12): يوضح تكرارات فئة جرائم القانون العام:

العينة أنواع جرائم القانون العام	الخبر		الشروق	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
جرائم ضد الأشخاص	106	43.26%	109	49.09%
جرائم ضد الممتلكات	94	38.36%	71	31.98%
الاعتداءات ضد الأسرة والآداب العامة	13	5.30%	14	6.30%
الاعتداء ضد الملكية العمومية	32	13.06%	28	12.61%
المجموع	445	100%	222	100%

يمثل الجدول التحليل الكمي لأنواع جرائم القانون العام، ونسبها المئوية في كل من صحفيي "الخبر، الشروق" اليومي، ويشير هذا الجدول إلى الاهتمام الكبير للصحيفتين بموضوع الجرائم ضد الأشخاص حيث نلاحظ في جريدة الخبر أن جرائم ضد الأشخاص تكرر 106 مرة من ضمن 245 تكرار ومنه احتلاله نسبة 43.26% - يليه في المرتبة الثانية موضوع الجرائم ضد الأموال والممتلكات، وبفارق غير بعيد وذلك بنسبة 38.36%، وبتكرار بلغ 94 مرة من مجموع 245، ثم تأتي بعد جرائم الاعتداء ضد الملكية العمومية بتكرار 32 مرة من ضمن 245 وبنسبة 13.06%، وبينما موضوع الجرائم الاعتداء ضد الأسرة والآداب العامة يأتي في المرتبة الأخيرة بنسبة 5.30% وبتكرار 13 مرة.

أما بالنسبة لجريدة الشروق اليومي فنلاحظ أن عنصر الجرائم ضد الأشخاص احتل المرتبة الأولى أيضا بنسبة 49.09%، وبتكرار 109 مرة، يليه جرائم ضد الأموال والممتلكات بنسبة 31.98%، وبتكرار 71 مرة، ليحتل المرتبة الثالثة جرائم الاعتداء ضد الملكية العمومية بنسبة 12.61% وبتكرار 28 مرة، وفي المرتبة الأخيرة جرائم الاعتداء ضد الأسرة والآداب العامة بنسبة 6.30%، وبتكرار مرة.

ومما سبق يمكن القول أن الفئات الأربعة المشتركة تشكل اهتماما لكلا الصحيفتين وهذا بنسبة 100% وبتكرار 245، هذا معناه أن الصحفيين أولى اهتماما واضحا بمختلف أشكال

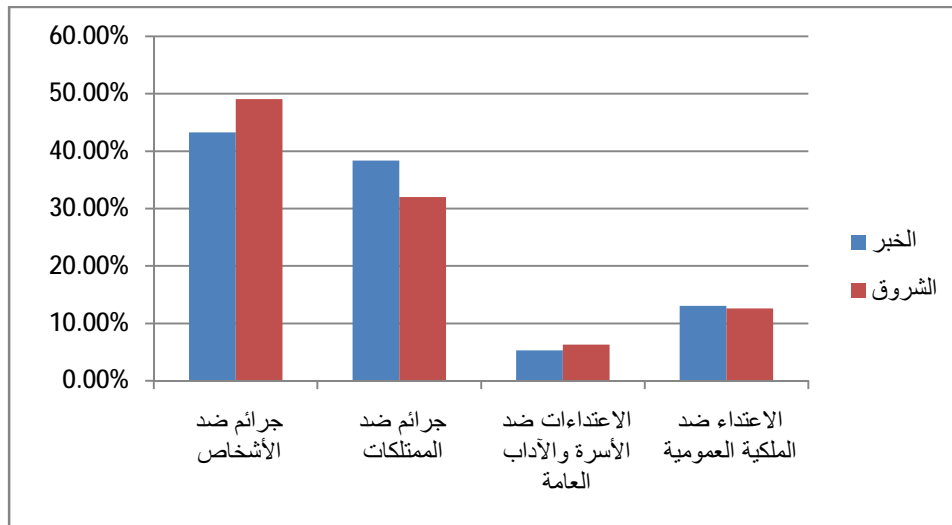
جرائم القانون العام، كما نلاحظ أن من حيث الموضوع لا يوجد فرق بين الصحفيين إزاء المواضيع ومن خلال القراءة الكمية للجدول (13) نسجل اهتمام الصحفيين بمواضيع جريمة القانون العام على اختلاف أشكالها، وهذا ما يتضح من خلال الـ 245 تكرار كلي لأنواع جرائم القانون العام، ومن خلال الـ 222 تكرار في جريدة الشروق اليومي، حيث سجلت فئة الجرائم ضد الأشخاص في جريدتي الخبر اليومي تكرار 106 مرة، وحققت فئة "الجرائم ضد الأموال والممتلكات" 94 مرة واللذين احتلتا المرتبة الأولى والثانية على التوالي بين فئات المواضيع الأربعة. كما احتلت فئة الجرائم ضد الأشخاص، وجرائم الممتلكات هما الجرائم الأكثر انتشارا في المجتمع الجزائري، واللتي احتلتا المرتبة الأولى والثانية في كلا الجريدتين وجل التكرارات لهاتين الفئتين تحصلت عليهما يوميتي الخبر والشروق من خلال تغطية بشبكة مراسليها الصحفيين المتواجدين على مستوى المناطق التي تقع فيها الجريمة عبر مختلف أنحاء الوطن، وهذا من أجل توعية وتحسين القراءة بخطورة هذه الظاهرة ومخلفاتها، والعواقب التي تنجر عنها، من خلال ارتكاب الجرائم ضد الأشخاص سواء بسبب الفقر أو الآفات الاجتماعية التي أصبحت ملتهبة في مجتمعنا، وبنا أن الصحفيين حملت على عاتقها مسؤولية إعلام القارئ بكل ما صغيرة وكبيرة تخص هذا الحدث فهما مطالبتان بنقل الحثيات الواقعة وكل أخبار جرائم القانون العام التي تقع مهما كان شكلها.

وفي هذا السياق يمكن القول أن يوميتي الخبر والشروق اليومي تسعيا من وراء نشرهما لأخبار الجريمة إلى توعية القراء لتشكيل رأي عام مضاد للجريمة لا لإثارة وترهيب القراء وبما أن الصحف هي مرآة المجتمع في نقل الوقائع، فهي مطالبة أكثر من أي وقت من الالتزام بقواعد الممارسة الصحفية في نقل المعلومات ومختلف الأخبار المتعلقة بالجريمة من أجل نقل صورة كاملة للمواطن عن ما يحدث في المدن مثلا.

تأتي أكبر اهتمام ليومية الخبر والشروق الجرائم التي ترتكب ضد الأموال والممتلكات، وهو الموضوع التي تطرقت إليه اليوميتين كثيرا عبر مختلف صفحاتها من خلال مجموعة الأخبار والتقارير خاصة فضائح الفساد في الدولة مثل الطريق السيار، سونطراك، التي لقيها اهتماما كبير من كلتا الصحيفتين لضخامة الجرائم المرتكبة ضد ممتلكات وأموال الدولة وغيرها من الجرائم التي تهز الأبدان.

كما ركزت الجريدتين على فئة "الجرائم الملكية العمومية" والتي ترددت بنسبة 13.06٪ بالنسبة لصحيفة الخبر، و 12.61٪ بالنسبة للشروق اليومي، هذا بنسب متقاربة بينهما، وهي بنسبة لا بأس بها، وهذا يجعلنا نقول بأن يوميتي الخبر والشروق واحتراما لوضعها الإعلامي عاجلت جميع أنواع جرائم لقانون العام حتى منها ذات الطابع السياسي التي تمس كيان الدولة وشخصياتها.

وأدنى اهتمام كان في كلتا الجريدتين هي فئة "الجرائم ضد الأسرة والآداب العامة" بنسبة 5.30٪ في جريدة الخبر، و 6.30٪ في جريدة الشروق، وهذا إذا ما قرن بالمواقع نرى أنه لا يزال المجتمع الجزائري يحترم قيم مجتمعه ودينه الحنيف لهذا نقل نسبة جرائم الآداب العامة، وبما أن الجريدتين أحد مؤسسات الضبط الاجتماعي التي تقع عليها جزء من المسؤولية لتسليط الضوء على هذه الجرائم لتوعية الأسر والرأي العام من خلال معالجة مثل هذه الظواهر للتقليل منها ومكافحتها.



الشكل رقم (12): يمثل تكرارات فئة جرائم القانون العام



الجدول رقم (13) يوضح تكرارات فئة الجرائم المنظمة:

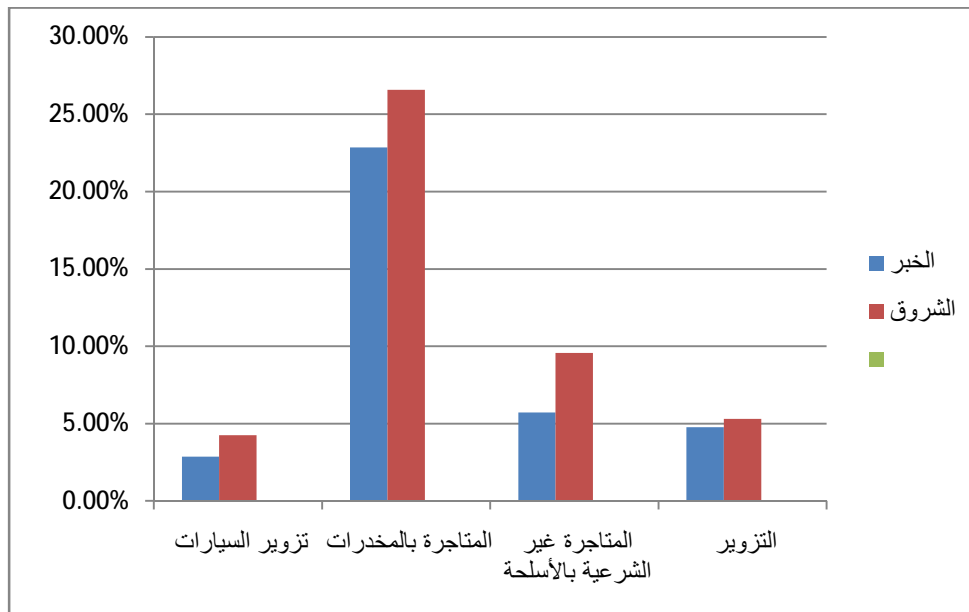
العينة الجرائم المنظمة	الخبر		الشروق	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
تزوير السيارات	03	2.85%	04	4.25%
المتاجرة بالمخدرات	24	22.85%	25	26.59%
المتاجرة غير الشرعية بالأسلحة	06	5.71%	09	9.57%
التزوير	05	4.76%	05	5.31%
الهجرة غير الشرعية	07	6.66%	03	3.91%
التحريب	26	24.76%	19	20.21%
جرائم ضد الاقتصاد	34	32.38%	29	30.85%
المجموع	105	100%	94	100%

هدفنا في التعرف على حجم تكرار أنواع الجريمة المنظمة نفس الهدف الخاص بالتعرف على جرائم القانون العام والمتمثل في الكشف عن الفروق النسبية بين الأنواع، وأنماط الجرائم التي تتبناها الجريدتين والتي يكون تبنيها راجع إلى ملكية المؤسسة.

من خلال الجدول نلاحظ أن جريدة الشروق أولت اهتمام بالجرائم المنظمة حيث احتلت المرتبة الأولى جرائم متنوعة ضد الاقتصاد وغيرها بنسبة 32.38٪، تليها التحريب في المرتبة الثانية، أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب المتاجرة بالمخدرات بنسبة 22.85٪، واحتلت المرتبة الرابعة، والخامسة والسادسة على التوالي الهجرة الغير شرعية، المتاجرة غير الشرعية بالأسلحة، التزوير السيارات بنسب 6.66٪، 5.71٪، 4.76٪، 2.85٪ على التوالي.

أما بالنسبة لجريدة الشروق اليومي فاحتلت نسبة الأعلى لجرائم أخرى بنسبة ضد الاقتصاد بنسبة 30.85٪، تليها المتاجرة بالمخدرات 26.59٪، ثم التزوير 5.31٪، تزوير السيارات بنسبة 4.25٪، الهجرة غير الشرعية بنسبة 3.91٪.

من خلال الجريدتين نلاحظ أن الجريدتين أولت الاهتمام بجرائم أخرى ضد الاقتصاد الوطني، يليها التحريب خاصة عبر الحدود..... مهم من خلال العينة نلاحظ نشاط عملية التحريب خاصة في الحدود الغربية وحفر خنادق بين المغرب والجزائر سهل عملية التحريب.



الشكل رقم (13): يمثل تكرارات فئة الجرائم المنظمة



الجدول رقم (14): يوضح تكرارات القيم الإخبارية الرئيسية:

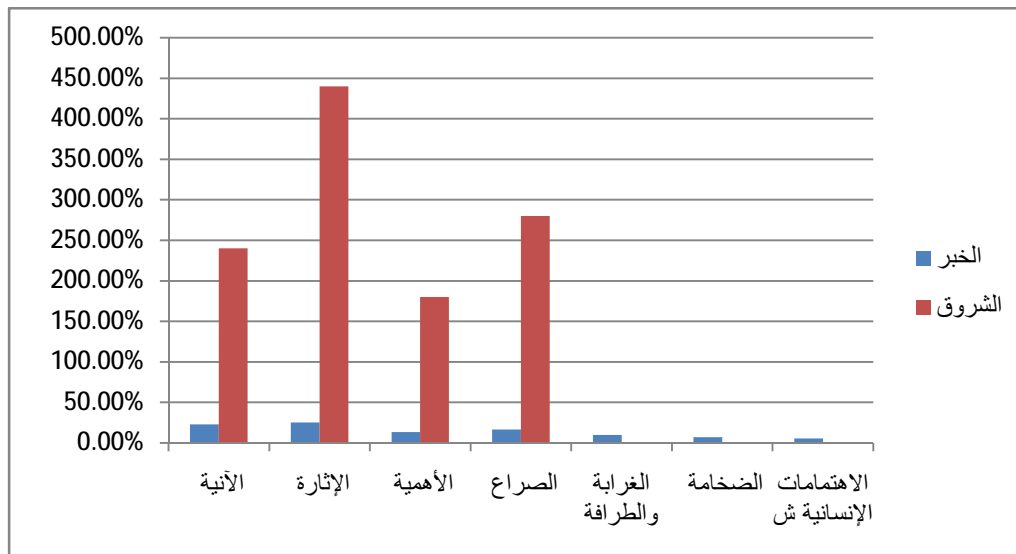
العينة		الخبر		الشروق	
القيم الإخبارية الرئيسية		النسبة	التكرار	النسبة	التكرار
الآنية		22.85%	64	28.35%	76
الإثارة		25.35%	71	31.71%	85
الأهمية		13.57%	38	15.29%	41
الصراع		16.71%	44	11.19%	30
الغربة والطرافة		10%	28	5.59%	15
الضحامة		7.14%	20	4.47%	12
الاهتمامات الإنسانية ش		5.35%	15	3.35%	9
المجموع		100%	280	100%	268

تتضمن أخبار الجريمة التي تنشرها جريدة الشروق مجموعة من قيم تختلف باختلاف نوع الجريمة وباختلاف هدف النشر، ومن خلال الجدول رقم (14) الذي يمثل القيم الأساسية في جريدتي "الخبر"، "الشروق" اليومي، ففي جريدة الخبر نجد أن قيم الإثارة احتلت المرتبة الأولى بنسبة 25.35% من إجمالي القيم المحصل عليها مما يؤكد أن الهدف من نشر أخبار الجريمة في جريدة الخبر هو الإثارة لكسب جماهير أكثر وباعتبار الإثارة تتعلق بالجرائم والفضائح، بالتالي زيادة التوزيع.

وفي المرتبة الثانية جاءت قيمة الآنية بنسبة 22.85% باعتبار الأخبار تنشر فور وقوعها لأنها تموت، وباعتبار الخبر الجديد يستهوي القراء بنسبة 22.85% تليها في المرتبة الثالثة قيمة الصراع، لأن الحياة قائمة على الصراع وهذا يستهوي اهتماما كبيرا من القراء والمسؤولين عن النشر، واحتلت قيمة الأهمية المرتبة الرابعة بنسبة 13.57% باعتبار أنه أهم ما يميز الخبر هو أنه يحمل مضمونه معنى جاد.

أما الغربة والطرافة جاءت بنسبة 10% وتمثل أخبار الجريمة التي نشرتها جريدة الخبر بهدف الترفيه عن الجماهير والتخفيف عنهم مثلاً: خبر حماة القانون في قفص الاتهام، تليها الضحامة بنسبة 7.19%، واهتمامات الإنسانية بنسبة 5.35% أما جريدة الشروق اليومي فاحتلت الإثارة

النسبة العالية بنسبة 31.71٪، تليها الآنية بنسبة 28.35٪، بالنسبة للأهمية تليه الصراع بنسبة 11.19٪.



الشكل رقم (14): يمثل تكرارات القيم الإخبارية الرئيسية





الجدول رقم (15): يوضح تكرارات فئة المصادر:

الشروق		الخبر		العينة
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	المصادر
92.91%	249	97.14%	274	الصحفي
1.11%	03	00%	00	وكالات الأنباء
1.86%	05	1.07%	03	وسائل الإعلام
2.98%	08	1.07%	03	بدون توقيع
100%	268	100%	280	المجموع

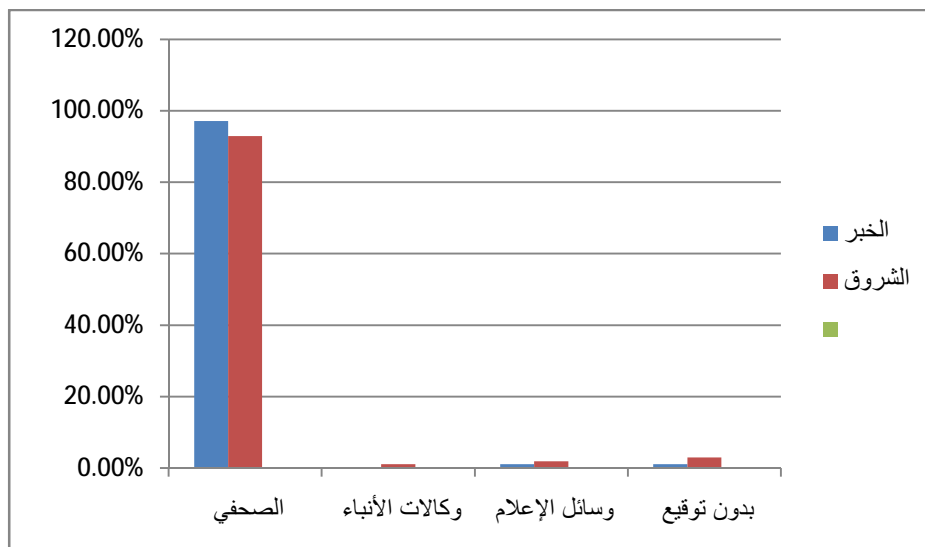
يكشف لنا الجدول رقم (15) عن أنواع المصادر التي اعتمدت عليها يومي "الخبر"، و"الشروق" اليومي في إنتاج المادة الإعلامية المتعلقة بالجريمة.

ونلاحظ أن الصحفيين هم المصدر الرئيسي لمختلف مواد الجريمة التي نشرتها جريدة "الخبر" وكذا "الشروق اليومي"، فاعتماد جريدة "الخبر" في استقاء معلوماتها على الصحفيين كان بنسبة 97.14% وبتكرار قدره 274 مرة، وهي نسبة عالية جدا، في حين الاعتماد على وسائل الإعلام ومصادر غير موفقة كان بنسبة 1.07% وبتكرار 03 مرة، في حين لم تعتمد على وكالة الأنباء الجزائرية في حين اعتمدت جريدة "الشروق اليومي" على الصحفيين أيضا في الوصول إلى المعلومة وكان ذلك بتكرار قدره 249، وبنسبة 92.91% فحين كانت المصادر المجهولة بتكرار 08 مرة، وبنسبة 2.98%، يليها وسائل الإعلام بنسبة 1.85% وبتكرار قدره 05 مرة، وأخيرا وكالة الأنباء الجزائرية بنسبة 1.11%، وبتكرار 03 مرة، والملاحظ أن هناك تنوع في مصادر جريدة الشروق نوعا ما.

غير أن الاعتماد الكبير على الصحفيين كمصدر أساسي ونسبة عالية جدا للمعالجة الجريمة التي نشرتها الجريدتان يرجع أساسا إلى وجود مكاتب لهما عبر مختلف الولايات، وخاصة الشرقية منها، وكذا البحث عن الانفراد والسبق الصحفي.

لاعتبار أن للمصادر أهمية كبرى في تحديد قيمة الخبر وما تنقله الصحيفة من معلومات قد تميزها عن باقي الأخبار المجهولة المصدر التي تصنف ضمن خانة الإشاعات، فالمصادر الرسمية تزيد

من قيمة الصحيفة وتعزز ثقتها بالقراء وهذا ما يجعلها تفرض وجودها واستمراريتها على الساحة الإعلامية وبالتالي المصدر يكتسي أهمية بالغة.



الشكل رقم (15): يمثل تكرارات فئة المصادر



الجدول رقم (16) يوضح تكرارات فئة الاتجاه:

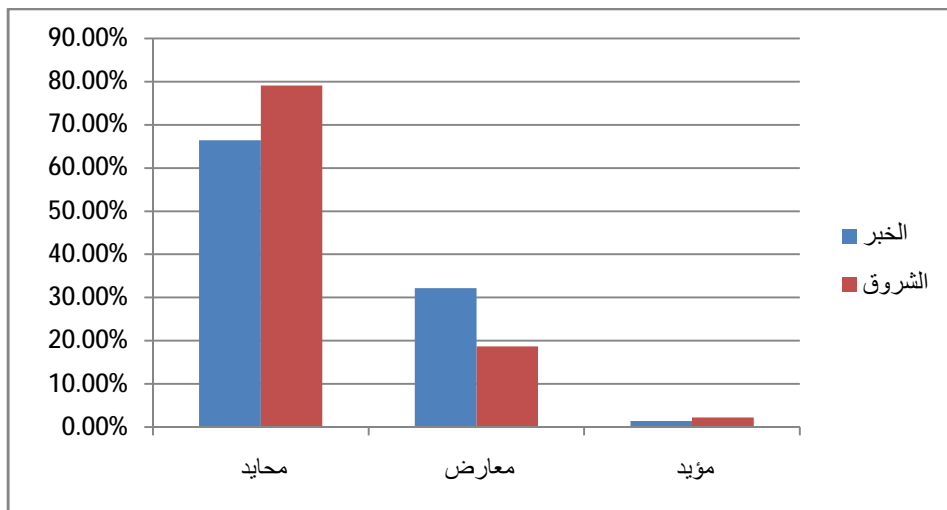
العينة		الخبر		الشروق	
فئة الاتجاه		النسبة	التكرار	النسبة	التكرار
محايد		66.42%	186	79.10%	212
معارض		32.14%	90	18.65%	50
مؤيد		1.42%	04	2.23%	06
المجموع		100%	280	100%	268

يبين من خلال الجدول رقم (17) أن التحليل الكمي لفئة الاتجاه في جريدتي "الخبر" و"الشروق اليومي".

نلاحظ أن جريدة "الخبر" عمدت الحياد في تقديم معظم أخبار الجريمة، فكانت نسبة محايد بنسبة 66.42%، تليها معارض بنسبة 32.14% أما مؤيد فجاءت بنسبة ضئيلة جدا وكانت بنسبة 1.42%.

أما جريدة "الشروق اليومي" فكانت نسبة الحياد عالية جدا تقدر بـ 79.10%، تليها معارضة بنسبة 18.56%، مؤيد بنسبة 2.23%.

يبين لنا من خلال التحليل الكمي لجريدتي "الخبر"، و"الشروق اليومي" أنها اعتمدت الحياد في معالجة مواضيع الجريمة، باعتبار تقديمها في شكل خبر والخبر يتطلب الموضوعية في معالجة، ولهذا تبرز الجريدتين الموضوعية في المعالجة.



الشكل رقم (16): يمثل تكرارات فئة الاتجاه



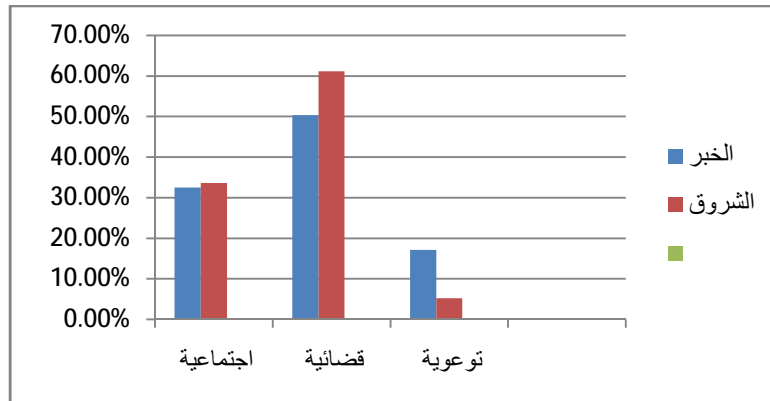
الجدول رقم (17): يوضح تكرارات أسلوب المعالجة:

الشروق		الخبر		العينة
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	المصادر
33.58%	90	32.5%	91	اجتماعية
61.19%	164	50.35%	141	قضائية
5.22%	14	17.14%	48	توعوية
100%	268	100%	280	المجموع

نلاحظ من خلال الجدول رقم (17) أن أسلوب معالجة جريدتي "الخبر"، و "الشروق اليومي" لم يكن بناء بالدرجة الأولى حيث جاء في جريدة "الخبر" أسلوب المعالجة القضائية بأعلى نسبة والتي كانت 50.35٪، يليه المعالجة الاجتماعية نسبة 32.5٪ في حيث المعالجة التوعوية جاءت بنسبة 17.14٪.

أما جريدة "الشروق اليومي" احتل أسلوب المعالجة القضائية أعلى نسبة بـ 61.19٪، يليه أسلوب المعالجة الاجتماعية بنسبة 33.58٪ في حين المعالجة التوعوية كان لها الحيز من نسب المعالجة نسبة 5.22٪ وهذا غير كافي لمعالجة الجريمة.

من خلال الجريدتين نلاحظ أن هناك إهمال لأسلوب للمعالجة التوعوية باعتبارها احتلت المرتبة الأخيرة رغم أن الظاهرة تتطلب جهود أكبر من أجل محاربتها الحفاظ على استقرار المجتمع. باعتبار اعتماد الجريدتين على الخبر الصحفي، مما يقلل من الوظيفة التفسيرية والتحليلية للجريدة من أجل التوعية الاجتماعية والبحث عن الحلول لاستئصال الظاهرة الإجرامية من المجتمع الجزائري.



الشكل رقم (17): يمثل تكرارات أسلوب المعالجة

الجدول رقم (18) يوضح تكرارات هدف المعالجة:

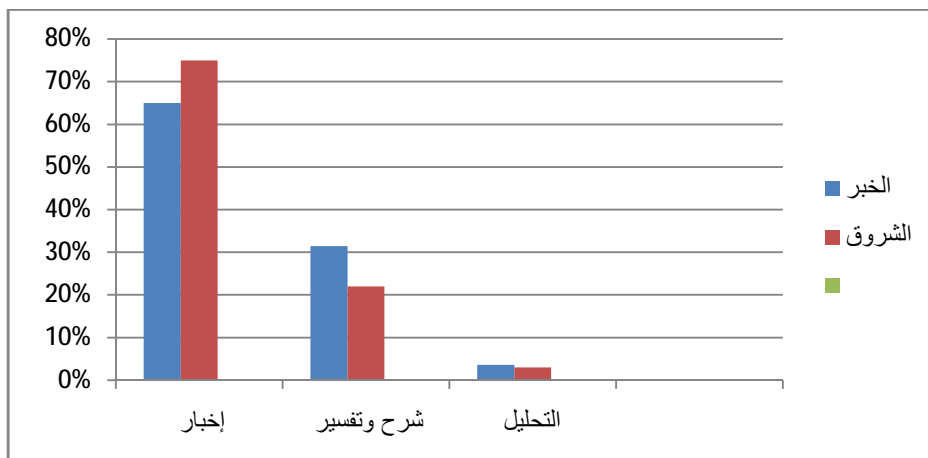
الشروق		الخبر		العينة
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	هدف المعالجة
75٪	201	65٪	182	إخبار
22.01٪	59	31.42٪	88	شرح وتفسير
2.98٪	08	03.57٪	10	التحليل
100٪	268	100٪	280	المجموع

نكشف من خلال القراءة الكمية للجدول رقم (18) هدف المعالجة في جريدتا "الخبر"، والشروق اليومي" للجريمة.

و بحسب بيانات الجدول نلاحظ في جريدتي "الخبر" أن الهدف الأول لمعالجة أخبار الجريمة هو الإخبار والإعلام، حيث قدرنا نسبة بـ 65٪ وبتكرار 182 مرة، يليه والشرح والتفسير بتكرار 88 مرة، وبنسبة 31.42٪، في حين جاء التحليل في المرحلة الأخيرة وبنسبة ضئيلة تقدر بـ 03.57٪.

أما جريدة الشروق اليومي فقد كان الهدف من المعالجة أيضا هو الأخبار بنسبة 75٪، يليه الشرح والتفسير بنسبة 22.01٪، وأخيرا التحليل بنسبة ضئيلة كذلك نسبة 2،98٪، وهذا ما يفسر مبدأ حق الجمهور في الإعلام في كلتا الجريدتين.

وكما يدل هذا على أن هدف الجريدتين هو السبق في إيصال المعلومة وإنهما لم يوليا اهتمام واضح بالوظيفة التفسيرية والتحليلية للحدث من أجل النوعية الاجتماعية للوقاية والتقليل من الجريمة، بدليل أن نوع الجرائم التي ترتكب والسائدة هي نفسها ولم تتغير تقريبا، فالهدف تقديم أخبار عن الجرائم بهدف الإثارة والانفراد والسبق الصحفي.



الشكل رقم (18): يمثل تكرارات هدف المعالجة



الجدول رقم (19): يوضح تكرارات فئة موقع الحدث:

الشروق		الخبر		العينة
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	نوع الحدث
38.80%	104	32.14%	90	شرق
32.08%	86	28.57%	80	غرب
5.59%	15	7.85%	22	وسط
9.32%	25	17.14%	48	شمال
14.17%	38	14.28%	40	جنوب
100%	268	100%	280	المجموع

إن ما يجب لفت النظر إليه هو أن هذا التوزيع الجغرافي للجريمة لا يعكس إلا بشكل رمزي حجم الجريمة، في كل ولاية وفي مدة محدودة، فقد تبين لنا الجدول رقم (19) الخاص بالتحليل الكمي الجزئي لفئة منشأ الجريمة، إلا أن ولايات الجهة الشرقية هي التي تسجل أكبر عدد من الجرائم في كلتا الجريدتين، حيث سجلت جريدة الخبر بالنسبة للجهة الشرقية قدرت بـ 32.14%، تليها في المرتبة الثانية الغرب بنسبة 28.57% واحتلت ولايات الشمال المرتبة الثالثة بنسبة 17.14% والمرتبة الرابعة الجنوب بنسبة 14.28%، وأخيرا مناطق الوسط بنسبة 7.85% أما بالنسبة لجريدة الشروق اليومي فكانت مناطق الشرق هي التي تحتل المرتبة الأولى بنسبة 38.80% كمنشأ للحدث، تليها المناطق الغربية بنسبة 32.08% تحتل المرتبة الثالثة المناطق الجنوبية، فلقد اهتمت الجريدتين من خلال النسبة المسجلة وهي نسبة مهمة تؤكد موضوعية الجريدتين في نقل حوادث وأخبار الجرائم أينما وقعت بغض النظر على الصعوبات والعوائق التي تواجه الصحفيين وكذلك مهتمين بنسبة 14.17% رغم أنها محافظة إلا أنها ترتكب الجرائم أما المناطق الشمالية تحتل المرتبة الرابعة بنسبة 9.32%، وأخيرا مناطق الوسط بنسبة 9.32%.

فمن خلال الجدول نجد أن الجريدتين أولتا أهمية كبيرة، وواضحا من خلال تحديدها وبدقة لكل المناطق الجغرافية التي تقع بها حوادث الجريمة أثناء تغطيتها ونشرها للحدث ومن المؤكد أن لتنوع البيئة الجغرافي أثر في تشكيل الأنماط السلوكية للأفراد.

وإن تركيز الصحيفتين على نشر أخبار الجرائم الواقعة في المناطق الشرقية ليس من باب الصدفة أو التحيز وإنما يرجع إلى الارتفاع الكبير للجريمة في هذه الولايات وهو مل يدفع الصحيفة ويلزمها إلى تغطية مواد الجريمة ونقلها إلى القراء في الإطار الإعلامي. ويفسر ارتفاع الجريمة بالولايات الشرقية بالأساس إلى أهميتها الاقتصادية والاجتماعية والحضارية حيث تتركز فيها أكبر التجمعات السكانية، في حين نجد المناطق الغربية سجلت نسبة عالية هي الأخرى إذا ما قورنت ببقية المناطق، وهذا يعني اهتمام الصحيفة بأخبار الجريمة المنظمة كالتهريب والمتاجرة بالمخدرات والمهجرة غير الشرعية التي ..... لتزايد خاصة التهريب عبر الحدود إذ برزت خلال الفترة المختارة للدراسة وهو ما سجلناه من خلال تحليل عينة الدراسة فلقد أولت الجريدتين عند تغطيتهما الأخبار ومواضيع الجريمة اهتماما واضحا في تحديد المناطق والبيئة الجغرافية التي تقع فيها الجريمة وهو ما يؤثر على الموضوعية في المعالجة، وأيضا ما يثير الاهتمام هو ارتفاع معدلات الجريمة في ولايات الجنوب وهو ما تؤكد النسبة المحلية خلال فترة الدراسة وهي نسبة مهمة وذات دلالات بعيدة عن تنامي الظاهرة بشكل كبير في ولايات الجنوبية رغم أن مجتمعاتها هذه الجهة لا تزال محافظة ودرجة تحضرها ضعيفة مقارنة بالمناطق الأخرى.



الشكل رقم (19): يمثل تكرارات فئة موقع الحدث





الجدول رقم (20) يوضح تكرارات فئة الفاعل:

الشروق		الخبر		العينة
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	محور الحدث
24.75%	154	24.67%	169	المعتدي
23.79%	148	23.94%	164	الضحية
2.57%	16	1.75%	12	الأولياء
39.38%	245	41.75%	286	جهات أمنية وقضائية
9.49%	59	07.88%	54	أخرى
100%	268	100%	280	المجموع

نلاحظ من خلال القراءة الكمية للجدول رقم (20) أن فئة الشخصيات التي يدور حولها حدث الجريمة أو الأطراف الفاعلة في الجريمة في كل من جريدتا "الخبر والشروق اليومي"، والذي يكشف لنا في جريدة الخبر عن التقارب الكبير بين العنصر الأول والثاني من حيث النسبة المئوية والتكرارات حيث أن عنصر المعتدي احتل الصدارة بنسبة 24.67% وبتكرار بلغ 169، لأنه من أهم العناصر الفاعلة إذ يمثل الطرف الأول من الجريمة أما الطرف الثاني وهو الضحية فقد جاء بنسبة 23.94% وبتكرار 164، أي تلي عنصر الجناية مباشرة، إنما وقد عاهدت الخبر التكرار في الجاني والضحية كونهما أهم ركنين تقوم عليهما الجريمة.

أما عنصر الجهات الأمنية والقضائية، فجاءت نسبتها بـ 41.75% وبتكرار 286 مرة نظرا للدور الذي تقوم به هذه الأخيرة في فصل النزاع بين الطرفين ومعاقبة الجاني على فعلته أي التدخل كطرف ثالث لحل القضية.

وحظي عنصر الأولياء بـ 12 مرة تكرار ونسبة 1.75% وهي نسبة منخفضة مقارنة بالنسبة للعناصر السابقة.

وأخيرا نجد عنصر أطراف أخرى وقد تكون مصالح الحماية المدنية أو المستشفى أو مؤسسات إدارية... الخ، إذ سجل نسبة 07.88% وتكرار 54 مرة، وهي نسبة معتبرة.

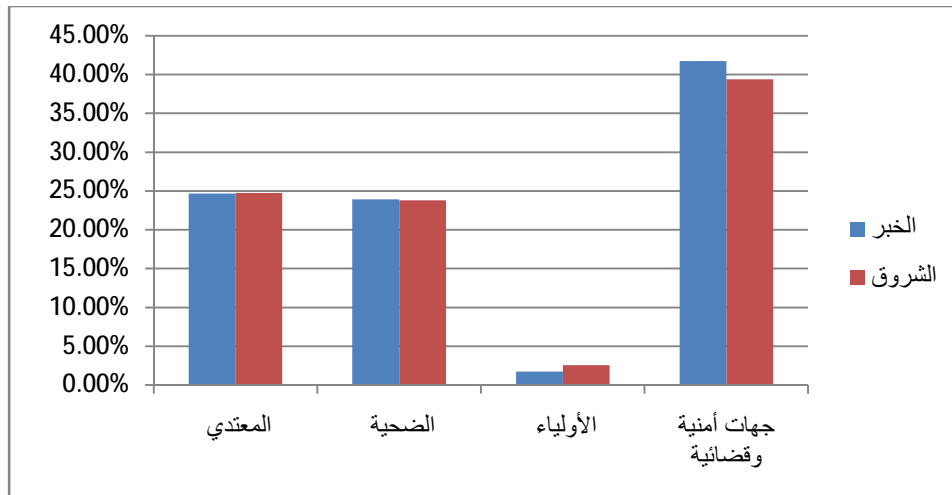
بينما جريدة الشروق اليومي هي الأخرى عن تقارب بين عنصر المعتدي والضحية، حيث كان تكرار عنصر المعتدي 154 مرة بنسبة 24.75%، في حين يليه عنصر الضحية بنسبة

23.79٪ وبتكرار 48٪ أما عنصر الجهات القضائية والأمنية فجاء بنسبة 39.38٪ وبتكرار 245 باعتباره طرف النزاع يحتل المرتبة الأولى، وحظي عنصر الأولياء بتكرار 16 مرة، بنسبة 2.75٪ في حين نجد عنصر أطراف أخرى سجل بنسبة 09.48٪.

فالشخصيات أو مجموعة الأشخاص التي تظهر في موقع مركزي كمحرك للأحداث أمر مهم يسمح بكشف الفاعلين في المضمون محل التحليل.

ومن هنا نلاحظ أن جريدتي الخبر والشروق اليومي أولت اهتمام لهذه الفئة التي تتضمن الشخصيات والأطراف التي يدور حولها حدث الجريمة، والتي تقوم عليها وقائع الجريمة أثناء تغطيتها، وتتركز اهتمام الصحيفتين بدرجة أكبر اتجاه عنصر المعتدي والضحية وهما الشخصيات الأكثر بروزا في الحوادث والقضايا، باعتبارها أهم ركنين وشرطين أساسيين لحدوث الفعل الإجرامي فالجريمة سلوك وعمل إنساني ولهذا كان لزاما على صحيفتا "الخبر" و"الشروق اليومي" الإشارة إليهما في كل مرة.

والملاحظ عند التغطية لوقائع الجريمة أن الخبر في كل مرة تتحلى بالمسؤولية الاجتماعية من خلال ما تنشره من خلال عدم المس بالناس وبكرامتهم الشخصية وكل ما يمس حياتهم لا يجوز أن يذاع عنها لأنها ليست عامة ولا تهم الرأي العام، على عكس جريدة الشروق اليومي تخترق الخصوصية في بعض الأحيان.



الشكل رقم (20): يمثل تكرارات فئة الفاعل



الجدول رقم (21) يوضح تكرارات فئة الأشخاص المعنية:

الشروق		الخبر		العينة
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	الأشخاص المعنية
78.73%	211	77.14%	216	رجال
6.34%	17	07.85%	22	نساء
14.92%	40	15%	42	أطفال
100%	268	100%	280	المجموع

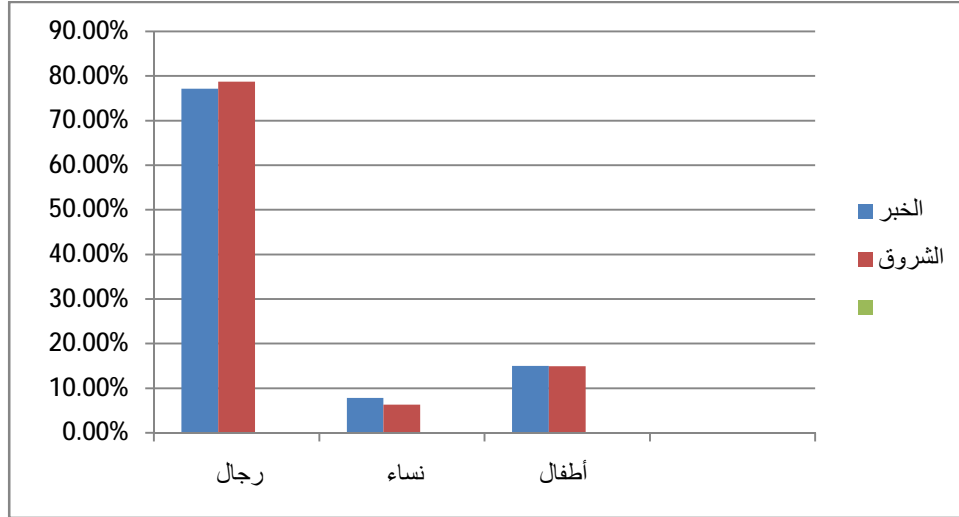
من خلال هذا الجدول الخاص بالتحليل الكمي الجزئي الذي عن التباين في توزيع التكرارات والبنية لفئة الأشخاص المعنية في جريدتي "الخبر" و"الشروق اليومي".

نلاحظ في جريدة "الخبر" أن الرجال المجرمين سجل نسبة عالية بلغت 77.14% وبتكرار بلغ 216 مرة، ثم يلي بعد ذلك عنصر المجرمين الأطفال القصر بتكرار 42 مرة ونسبة 15%، أما النساء في المرتبة الثالثة بتكرار بلغ 22 مرة، ونسبة 07.85%.

أما جريدة "الشروق اليومي"، فسجلت عنصر المجرمين الرجال بنسبة 78.73% وبتكرار 211 مرة، تليه نسبة الأطفال القصر بنسبة 14.42%، وبتكرار 40 مرة، أما المرتبة الثالثة فتحته النساء بنسبة 6.34% بتكرار 17 مرة، فإن ما نستنتجه من تحليل موضوع الجريمة من العينة فيه الدراسة فهم عموما الرجال.

ويتضح التباين في كلتا الجريدتين بين الأشخاص المعنية إذ يعتبر الرجال هم الأكثر ارتكابا للجرائم من خلال التحليل ما يفسر حجم الظروف الصعبة التي يعيشها الرجال، ولم تقتصر الأفعال الإجرامية على الرجال بل امتدت حتى إلى الأطفال أو ما يعرف بلغة القانون بالقصر حيث اهتمت الجريدتين بالقصر، الاستفحال جرائم القصر في المجتمع الجزائري، وأبرز الجرائم التي تسجل حياة هي السرقة، وفي حين نفسر انخفاض نسبة النساء المجرمات حسب الصحفيين يعود إلى أن جرائم المرأة ترتكب خفية ولا تجد الإفصاح عنها، أو لا يتم إبلاغ السلطات المختصة بها مثل الإجهاض وسرقة المنازل وممارسة الدعارة فجرائم النساء هي جرائم خفية كما قدم بولاك، ويصنف بأن المرأة ترتكب عادة جرائم بسيطة لا تخضع لتنظيم وتخطيط ولهذا فإن تمثيلها في عالم الجريمة ضعيف، إلا أن النساء صرن يدخلن خط الإجرام أيضا، حيث أن العنصر النسائي أصبح

حاضرا بقوة، ويرجع دخول المرأة (النساء) للإجرام الظروف الاجتماعية السيئة كالفقر والبطالة والجهل، والظروف الأسرية غير السوية، كالعزوبة والتفكيك الأسري، والعنف داخل الأسرة.



الشكل رقم (21): يمثل تكرارات فئة الأشخاص المعنية



## النتائج العامة للدراسة:

- توصلنا من خلال هذه الدراسة التي تتمحور حول المعالجة الصحفية للجريمة في جريدتي "الخبر والشروق اليومي" إلى جملة من الاستنتاجات التالية:
- كشفت الدراسة أن هناك اهتمام كبير لموضوع الجريمة في جريدتي "الخبر والشروق اليومي" حيث احتلت أخبار الجريمة مساحة معتبرة قدرت بـ 27175.61 سم<sup>2</sup> في جريدة الخبر، بينما نشرت "الشروق اليومي" قدرت 20835.87 سم<sup>2</sup>، ويرجع السبب في ذلك إلى كون الجريدين تبثان، من خلال التطرق الدقيق لهذه المواضيع عن الإثارة بكل تفاصيلها وحشيتها لجلب أكبر عدد ممكن من القراء.
  - تنشر جريدتا "الخبر والشروق اليومي" أخبار الجريمة على جميع الصفحات بشكل متفاوت ومتباين التكرارات، كما خصصنا له صفحات خاصة.
  - أكبر المساحات التي نشرت بها أخبار الجريمة احتلالها الصفحة الخاصة في كلتا الجريدين.
  - اهتمت جريدتا "الخبر والشروق اليومي" نوعا ما بزاوية نشر أخبار الجريمة.
  - إن العنوان العادي هو ما تبنته الجريدتان في عنوان معظم أخبار الجريمة وهو النوع الذي يتماشى مع تكثيف مادة الجريمة على صفحات جريدة "الخبر والشروق اليومي" في جميع الأعداد.
  - أن الكاريكاتير المحلي لا يجوز على اهتمام الجريدين رغم قوة تأثيره وقدرته على معالجة مختلف الجرائم، ورغم الدور الذي يؤديه في كشف الحقائق وتوجيه الرأي العام والقناعات وإظهار العيوب التي تخفى على الكثير من القراء.
  - دعمت أخبار الجريمة بالأرقام الإحصائية، الصورة الشخصية والصور الموضوعاتية من إجمالي المواد المدعمة، ولكل ليس بالشكل الكبير لأسباب مرتبطة بطبيعة المواضيع، وكذا اعتمدت من ناحية أخرى على الصور الأرشيفية وهذا ينقص من قيمة الموضوع ومصداقيته.
  - اعتمدت جريدتا "الخبر والشروق اليومي" في تحريرهما لأخبار الجريمة على قالب الخبر الصحفي، مما يقلل الوظيفة التفسيرية والتحليلية للجريدة من أجل التوعية الاجتماعية والبحث عن حلول لاستئصال الظاهرة الإجرامية من المجتمع الجزائري وبالتالي فجريدتا "الخبر والشروق" اقتصرتا على جانب التغطية الخبرية ولم تحدث توازن بين القوالب الصحفية، وعدم الاعتماد على أنواع الرأي.

- طغى استخدام قالب الخبر وهو بالطبع عصب حياة الصحيفة كون صحيفتا "الخبر والشروق اليومي" تعتمد اعتمادا كليا على المادة الخبرية كونها يومية إخبارية.
- ركزت جريدتي "الخبر والشروق اليومي" عند تحريرها لأخبار الجريمة على جرائم القانون العام.
- حاولت الجريدتان بشكل عام أن تنوع في نشرها لأنواع الجرائم ولم تقتصر في معالجتها على نوع واحد من الجريمة رغم تركيزها أكثر على جرائم القانون العام.
- اعتمدت جريدتا "الخبر والشروق اليومي" على الصحفي، باعتباره المصدر القادر على تحقيق الانفراد والسبق الصحفي، وكذا لتوفر شبكة من المراسلين والمحررين والفنيين المنتشرين، من خلال مكاتبهما عبر مختلف الولايات وهذا يزيد من مصداقية المواضيع.
- كما اتضح لنا من خلال البيانات التي وفرتها دراسة تحليل مضمون أخبار وحوارات الجريمة في المجتمع الجزائري أن أنواع الجرائم ترتكب وسائدة هي نفسها لم تتغير تقريبا.
- كشفت الدراسة أن جريدة "الخبر والشروق اليومي" تنشر أخبار الجريمة بكثرة خاصة ظاهرة العنف ضد الأشخاص وأكثرها العنف الجسدي والذي يحتل أعلى النسب وهذا ما نشهده في واقعنا.
- كشفت لنا الدراسة أن أسلوب المعالجة يطغى عليها الطابع القضائي دون التطرق للجانب الاجتماعي والتوعوي وهو ما يقلل الوظيفة التفسيرية والتحليل من خلال نقل أخبار من الشرطة والمحاكم.
- كشفت الدراسة أن هدف المعالجة هو الإخبار للسبق الصحفي والإثارة من خلال أخبار الجريمة.
- كشفت لنا الدراسة أن أكبر نسبة الجرائم في الیوميتين يرتكبها الرجال.
- كشفت لنا الدراسة أن جرائم القصر سجلت أغلبها في تعاطي واستهلاك المخدرات هذه الآفة التي ضربت بقوة في مجتمعنا بكل شرائحه وخاصة الأطفال.
- كما أشارت الصحيفتين إلى تغير أسلوب الجريمة عند النساء حيث أصبحت تقود عصابات والتهديد باستعمال الأسلحة البيضاء للنهب والسرقة.
- كشفت الدراسة أن عدد كبير من المنحرفين يرتكبون جرائم ضمن مجموعات من الجنسين وغالبا ما يكون عدد الذكور أكثر من الإناث وأعمارهم متفاوتة لكن يكون الإناث عموما أصغر سنا.

- تظهر الدراسة أن المرأة لم تعد تكتفي بالمشاركة في الجريمة فقط كما كانت في الماضي بل أصبحت عنصرا فعالا ومسؤولا ولها دور متنامي في مجال ولها دو متنامي في مجال الجريمة.
- اعتمدت "الخبر والشروق اليومي" بشكل كبير على مصادرها الخاصة (الصحفيين)، بفضل الإمكانات المادية والبشرية المتوفرة لدى الصحيفة من المراسلين والصحفيين، حيث بلغت نسبة الأخبار المتوفرة لدى الصحيفتين من المراسلين والصحفيين.
- الجريمة عن طريق الصحفيين إجمالاً بنسبة عالية وهو ما يمكنها من تغطية مختلف أشكال الجريمة في كل المناطق مما يزيد من حيوية التغطية وشمولية الرؤية.
- اعتمدت الصحيفتين بشكل كبير الحياد في معالجتهما لأخبار الجريمة.
- عالجت جريدة "الخبر" أخبار وحوادث الجرائم بموضوعية من خلال قيامها بمجموعة من الوظائف اتجاه المجتمع وذلك باحترام ضوابط الممارسة كالدقة والشمول أما بالنسبة لجريدة الشروق فكانت تلتزم بالضوابط الأخلاقية بنسب أقل.
- تقيدت الخبر عند معالجتها لحوادث الجريمة بإبراز المبادئ التي يقوم عليها الإعلام والقيم الاجتماعية واحتراما لخصوصية الأشخاص وهذا ما لم نلاحظه في جريدة الشروق.
- بينت الدراسة أن أكثر من ثلث الجرائم ترتكب في مدن كبرى لأنها أقطاب جذب سكان كبير فهي مراكز اقتصادية مهمة تكثر فيها فرص الجريمة، وقد تم تغطية أخبار الجرائم في كل مناطق الوطن دون استثناء وهو مؤشر الموضوعية الصحفية في المعالجة.
- اهتمام الجريدتان بموضوع الجرائم راجع إلى الانتشار الكبير لظواهر العنف في مجتمعنا خلال السنوات الأخيرة، وتحاول جريدتا "الخبر والشروق اليومي" بذلك نقل الحقائق للجمهور ونشرها كعظة لهم خاصة، مبنية حقيقتها المخفية ونهايتها المؤسفة لكل من فكر في ارتكابها.
- تكشف الدراسة أن أخبار الجريمة في جريدتي "الخبر والشروق اليومي" تعد حقلا خصبا للمادة الإعلامية المثيرة التي تجلب انتباه القراء وذلك لارتباطها بالحياة الخاصة، كما أن التوجه إلى هذا الجانب يبدو أسهل في المعالجة أكثر من المواضيع الأخرى.
- كشفت الدراسة عن وجود اختلاف كمي ضئيل بين يوميي "الخبر" و"الشروق اليومي" من حيث الاهتمام بأخبار الجريمة حيث أظهرت النتائج أن "الخبر" نشرت 280 موضوعا حول الجريمة بالنسبة لعينة الدراسة، بينما نشرت الشروق اليومي 268 موضوعا بالنسبة لعينة الدراسة.



الخاتمة



## الخلاصة:

في نهاية هذا البحث يمكننا القول أن أخبار الجريمة قد أفضت عن العديد من البيانات التي مكنتنا من رسم المميزات الهامة للأشخاص المنحرفين في المجتمع الجزائري.

وهو أن أغلب المنحرفين ينتمون إلى فئة الرجال والقصر ينشطون في الولايات الكبرى ذات كثافة سكانية كبيرة، لذا هل بإمكاننا الجزم أن ظاهرة الجريمة: مازالت تعود بالأساس إلى ظروفها الاقتصادية والاجتماعية فقط؟ أم أن هناك عوامل أخرى لا تقل أهمية عن سابقتها كالعجز عن تحقيق إجماع بين أفراد المجتمع الجزائري على القواعد والقيم الأخلاقية التي أنتجها وعلى الثوابت الثقافية التي ينتمي إليها؟

إن هذه المعدلات القياسية التي وصلتها الجريمة في المجتمع الجزائري تدعونا إلى دق ناقوس الخطر ودعوة كافة الأطراف المعنية بمسألة أمن وسلامة المجتمع ومن دون إقصاء أو تهميش لإجراء حوار جاد وجريء حول الأسباب الكامنة وراء تنامي هذه الظاهرة والبحث عن الحلول الكفيلة بمعالجتها، والتي نعتقد أنه من المفيد جدا التركيز فيها على ضرورة توعية مؤسسات التنشئة الاجتماعية بأهمية الدور الذي تلعبه في إنتاج أجيال قادرة على المساهمة الفعالة في تنمية المجتمع وحمايته من كل الآفات الاجتماعية، وحثهم على بذل المزيد من الجهد في سبيل تحقيق ذلك، كما ندعو إلى إشراك الشباب -وهم أكثر الفئات عرضة للإجرام- في غد أفضل وحياة أحسن وبصرف نظرهم عن التفكير في أي سلوكيات طائشة تعبت بأمن وسلامة مجتمعهم، وأخيرا ندعو كافة مؤسسات الضبط الاجتماعي إلى وضع إستراتيجيات واضحة كفيلة بمحاصرة الإجرام والقضاء على أسبابه وذلك في تقديرين -كما سبقت الإشارة إليه- لا يتم إلا بتجلي مزيد من الحزم والجدية، والفتنة وكذلك بالتنسيق مع مختلف القوى الاجتماعية.

قائمة المراجع

## قائمة المراجع:

### الكتب:

1. إبراهيم أكرم نشان، علم النفس الجنائي، ط2، مطبعة النيزك، القاهرة، 1998.
2. إبراهيم توهامي وآخرون، التهميش والعنف الحضري، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.
3. إبراهيم عبد الله المسلمي: مدخل إلى الصحافة، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، د، س، ن.
4. ابن منظور، لسان العرب، ج 7، ط3، طبعة دار إحياء التراث العربي بيروت، لبنان، 1999.
5. أحسن طالب، الجريمة والعقوبة، و المؤسسات الإصلاحية، دار الطباعة للطباعة والنشر، بيروت، 2002.
6. أحمد بن مرسل، استخدامات تحليل المضمون في الدراسات الإعلامية، جامعة الجزائر، 1996.
7. أحمد بن مرسل، مناهج البحث العلمي علوم الإعلام، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
8. أحمد بن مرسل، مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال، وديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998.
9. أحمد بوسقيعة، الوجيز في القانون الجنائي العام، دار هومة، الجزائر، 2006.
10. أحمد حسين الرفاعي، مناهج البحث العلمي: تطبيقات اقتصادية وإدارية، دار وائل للنشر، عمان، 1998.
11. أحمد زكريا أحمد، نظريات الإعلام مدخل الاهتمامات وسائل الإعلام جمهورها، ط1، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، 2009.
12. أحمد معوض، الخبر في وسائل الإعلام، ط1، دار الكتاب الحديث، الكويت، 1994.
13. إدوارد كوين، مقدمة إلى وسائل الاتصال، ترجمة، وديع فلسطين، مطابع الأهرام، القاهرة، 1978.
14. أديب محمد حضور، تخطيط برامج التوعية الأمنية لتكوين رأي عام ضد الجريمة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2003.

15. إسماعيل قيرة، أي مستقبل للفقراء في البلدان العربية، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، د.س.
16. إسماعيل محمود حسن، مبادئ علم الاتصال ونظريات التأثير، ط1، الدار العالمية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003.
17. أكرم عبد الرزاق المشهداني، واقع الجريمة واتجاهاتها في الوطن العربي، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2005.
18. الإمام محمد أبو زهرة، الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي، د، ط، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 1998.
19. جيهان رشتي، الأسس العلمية لنظريات الإعلام، دار الفكر العربي، القاهرة، 1975.
20. حضير شعبان: مصطلحات الإعلام والاتصال، ط1، دار اللسان العربي، 2001.
21. رحيمة عيساني: مدخل إلى الإعلام والاتصال، الأساسية والوظائف الجديدة في عصر العولمة الإعلامية، ط1، مطبوعات الكتاب والحكمة، باتنة، الجزائر، 2007.
22. رشدي طعيمة، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998.
23. رشيد زرواتي، مناهج وأدوات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، ط1، الجزائر، 2007.
24. رولان كايرو، الصحافة المكتوبة والسمعية البصرية، ترجمة، مورسلي أحمد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.
25. الزغلول عماد، نظريات التعلم، ط1، دار الشروق، عمان، الأردن، 2003.
26. زيدان عبد الباقي، وسائل وأساليب الاتصال في المجالات الاجتماعية والتربوية والإعلامية، ط2، دار النهضة المصرية، القاهرة، 1979.
27. سليمان السيد علي، نظريات التعلم وتطبيقاتها في التربية، ط1، مكتبة الصفحات الذهبية الخاصة، 2000.
28. سمير محمد حسين، بحوث الإعلام: الأسس والمبادئ، عالم الكتب، القاهرة، 1976.
29. سمير محمد حسين، تحليل المضمون، عالم الكتب، القاهرة، 1993.

30. شاهيناز طلعت، وسائل الإعلام والتنمية الاجتماعية، دراسات نظرية مقارنة، وميدانية في المجتمع الريفي، مكتبة الانجلو- مصرية، القاهرة، 1980.
31. صادق، أمال وآخرون، نمو الإنسان من مرحلة الجنين إلى مرحلة المسنين، ط2، مكتبة الأنجلو المصرية، 1990.
32. عبد الحليم فتح الباب وإبراهيم حفظ الله، وسائل التعليم والإعلام، عالم الكتب، القاهرة، 1985.
33. عبد الرحمن العيسوي، سيكولوجية الجرم، دار الراتب الجامعية، بيروت، 1997.
34. عبد القادر عودة، التشريع الجنائي الإسلامي مقارنا بالقانون الوضعي، ط3، مكتبة دار العروبة، القاهرة، 1963.
35. عبد الله الفوزان، الشباب والدور الإعلامي الوقائي، مركز الدراسات والبحوث، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 1998.
36. عبد الله سليمان، شرح قانون العقوبات الجزائري: القسم العام "الجريمة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.
37. عبود السراج، علم الإجرام وعلم العقاب، ط2، جامعة الكويت، الكويت، 1948.
38. عجيلي سرّكز وآخرون، نظريات التعلم، ط2 وجامعة قازيونس، 1996.
39. عدنان أبو مصلح، معجم علم الاجتماع، دار أسامة للنشر والتوزيع ودار المشرق الثقافي، عمان، 2006.
40. عدنان الدوري، أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي، ط3، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1984.
41. عدنان الدوري، جنح الأحداث، منشورات ذات سلاسل، الكويت، 1985.
42. عصام سليمان موسى، الإعلام والأمن، مركز الدراسات العربية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
43. علي بدر الدين، النظريات الحديثة في تفسير الجريمة، المركز العربي للدراسات الأمنية، الرياض، 1994.
44. علي بن فايز البنجي، الإعلام الأمني والوقاية من الجريمة، مركز الدراسات والبحوث، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2000.

45. علي عبد القادر القهوجي، علم الإجرام وعلم العقاب، الدار الجامعية للطباعة والنشر، القاهرة، 1986.
46. علي محمد جعفر، الأحداث المنحرفون، دراسة مقارنة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1984.
47. غريب سيد أحمد، تاريخ الفكر الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2000.
48. فتحي حسين أحمد عامر، أخلاقيات الصحافة في نشر الجرائم، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.
49. فضيل دليو: الاتصال، مفاهيمه، نظرياته، ووسائله، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003.
50. ليلي عبد المجيد، حرية الصحافة والتعبير في الدول العربية في ضوء التشريعات الصحفية، مركز الرأي للدراسات الإعلامية، عمان، 2002.
51. مارشال ماكلوهان، كيف نفهم وسائل الاتصال، ترجمة، خليل صابات، دار النهضة العربية، القاهرة، 1975.
52. المارودي، الأحكام السلطانية، ط2، مطبعة البابلي الحلبي، القاهرة، 1966.
53. محب الدين الفيروز أبادي، القاموس المحيط، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2007.
54. محمد سلامة محمد غباري، في مواجهة الدفاع الاجتماعي ضد الجريمة والانحراف، دار المعرفة الجامعية، عمان، 2005.
55. محمد سيد محمد، الإعلام والتنمية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1988.
56. محمد شفيق، الجريمة والمجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1984.
57. محمد صبحي نجم، الوجيز في علم الإجرام والعقاب، ط2، مكتبة دار الثقافة، عمان، 1991.
58. محمد عبد الحميد: تحليل المحتوى في بحوث الإعلام، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1979.
59. محمد عبد الحميد، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1979.

60. محمد عبد الحميد، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية، عالم الكتب، القاهرة، 2000.
61. محمد عبد الحميد، بحوث الصحافة، عالم الكتب، القاهرة، 1992.
62. محمد عبد الحميد، تحليل المحتوى في بحوث الإعلام، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1979.
63. محمد عبد الحميد، دراسات الجمهور في بحوث الإعلام، عالم الكتب، القاهرة، 1993.
64. محمد عبد القادر قواسمية، جنوح الأحداث في التشريع الجزائري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1992، ص 63.
65. محمد علي سعد الله وعصمت عدي، مدخل إلى التشريعات الإعلامية والإعلام الأمني، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2009.
66. محمد لعقاب، الصحفي الناجح، د.ط، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2004.
67. محمد لعقاب، الصحفي الناجح، ط2، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2006.
68. محمد منير حجاب: وسائل الاتصال، نشأتها وتطورها، دار الفجر، القاهرة، 2003.
69. محمد منير حجاب، أساسيات البحوث العلمية والاجتماعية، ط3، دار الفجر، القاهرة، 2002.
70. مراد زعيم، مؤسسات التنشئة الاجتماعية، منشورات جامعة عنابة، الجزائر،
71. معن خليل العمر، التنشئة الاجتماعية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
72. نبيل محمد السامالوطي، علم اجتماع العقاب، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، جدة، 1983.
73. نصر الدين العياضي، مسألة الإعلام، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1991.
74. نور الدين بليل، دليل الكتابة الصحفية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، .
75. يوسف تمار، تحليل المحتوى للباحثين والطلبة الجامعيين، طاكسيج كوم، للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

## المذكرات:

1. بلعيري سميرة: استفتاء 29 سبتمبر 2005 من خلال الصحافة الوطنية دراسة مقارنة ليوميتي "الخبر والمجاهد" من 15 أوت - 29 سبتمبر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، معهد علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 2006-2007.
2. جميلة قادم، الصحافة المستقلة بين السلطة والإرهاب 1990-2001، دراسة مسحية على عينة من الصحفيين الجزائريين، رسالة لنيل شهادة الماجستير، معهد علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 2003.
3. محمد شبري، ممارسة الصحفيين المهنيين للمهنة خلال فترة حالة الطوارئ، 1992-2004، دراسة وصفية تحليلية لنيل شهادة الماجستير، معهد علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 2005-2006.
4. نسيمه مقبل، الأخبار الاجتماعية في الصحافة المكتوبة الجزائرية دراسة مقارنة تحليلية ليوميتي الخبر والوطن بين 1991-2000، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 2001-2002.
5. نصر الدين العياضي، الخبر الصحفي في الجرائد اليومية الجزائرية الصادرة باللغة العربية 1965 إلى 1991، رسالة لنيل درجة دكتوراه دولة، معهد علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، 1995.
6. نصيرة سبيات، تناول الإعلام للوئام المدني، دراسة حالة صحيفة الخبر، 1990-2000، رسالة ماجستير، معهد علوم الاتصال، جامعة الجزائر، 2003.
7. نوال وسار: المعالجة الإعلامية للجريمة غير المنظمة في الصحافة المكتوبة الجزائرية الخاصة "دراسة وصفية تحليلية لجريدة الخبر الخاصة"، مذكرة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال، جامعة محمد خيضر ببسكرة، 2011-2012.

## الندوات:

1. إبراهيم الناجحي، الإعلام الأمني بين النظرية والتطبيق، بحث ندوة حول: مؤسسات الإعلام والتنشئة الاجتماعية في نشر الوعي ومحاصرة الجريمة، أبو ظبي، 1996.
2. عبد المحسن بن السعد الداود، أساليب المؤسسات الإعلامية العربية في الوقاية من الجريمة، الندوة العلمية "تكوين رأي عام واق من الجريمة"، الرياض، 2001.



3. عبد المحسن محمد أحمد، إستراتيجيات ونظريات معالجة قضايا الجريمة والانحراف في وسائل الإعلام الجماهيري، ندوة علمية، جامعة نايف الأمنية، الرياض، 2005.
4. علي جري، الصحافة الجزائرية واقع ورهانات، ورقة بحث قدمت في ندوة دولية حول مفهوم القذف في الصحافة، مركز الخبر للدراسات الدولية، الجزائر، يومي 07 / 08 ديسمبر 2003.

#### المجلات:

1. أمين أحمد المغامسي: "نشر أخبار الجريمة والحوادث الأمنية الأخرى في الصحف السعودية دراسة مقارنة"، مجلة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد 45، الرياض، 2004.
2. le ministre de la communication et de la culture, annuaire de la presse nationale Alger, 1998.

#### الجرائد الرسمية:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، نص قانون الإعلام 1990 المادة 14.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة العدل، قانون العقوبات الجزائري، ط2، مطبعة، الجزائر، 2002.

#### التقارير:

1. تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول "أحوال الجريمة والعدالة الجنائية عن نطاق العالم" أمام المؤتمر العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين المنعقد في فينا للمدة 10 – 17 أبريل 2005.
2. الفدرالية الدولية للصحفيين، تقرير حول وضعية وسائل الإعلام وحرية الصحافة في الجزائر، الجزائر، 1990.

#### المواقع الالكترونية:

1. أكبر ثلاث يوميات سحب في الجزائر: 24 جانفي 2015، 13.30: [www.ojad/pressepayante.fr](http://www.ojad/pressepayante.fr) □
2. التدابير الوقائية في مكافحة الجريمة: <http://www.magharebia.com>
3. عبد الحميد ع، "توظيف 16 ألف عون سنويا": <http://www.eloumma.corlar>

4. المديرية العامة للأمن الوطني، الإحصائيات الإجمالية، يوم: 2015/02/15، 15.30:

5. <http://www.dgsn.dz/>□

6. <http://www.algeriemediamedia.org>

7. <http://or.wikipedia.org>

#### المراجع الأجنبية:

1. Balle Francis, **My Thes et realite de la liberte de la Presse**, Conpus, in Encyclo Pedie Universclise, Paris,1990.
2. Barnaul Erik, **Moss Communication**, rinehart and company, New York,1980.



املأ حرف

جامعة محمد بوضياف - المسيلة -

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية

قسم علوم الإعلام والاتصال

## استمارة تحليل المحتوى

تحت عنوان:

المعالجة الصحفية للجريمة في جريدتي "الخبر" و"الشروق اليومي"

-دراسة تطبيقية لتحليل محتوى صحيفة الخبر الجزائرية اليومية لسنة 2015/2014-

دراسة وصفية تحليلية

تحت إشراف:

\* براردي نعيمة

إعداد الطالبة:

\* قطوش عفاف

السنة الجامعية: 2015/2014

- ما طبيعة المعالجة الصحفية للجريمة في الصحافة المكتوبة الجزائرية الخاصة من خلال جريدتي "الخبر والشروق اليومي"؟

### التساؤلات الفرعية:

1. ما مدى اهتمام جريدتي "الخبر والشروق اليومي" بظاهرة الجريمة؟
2. ما هي الأنواع الصحفية التي اعتمدتها الصحفيتان عند معالجتهما لأخبار الجريمة؟
3. ما هي أنواع الجرائم الأكثر معالجة في صحيفتي "الخبر والشروق اليومي"؟
4. ما هي المصادر الإعلامية التي اعتمدت عليها الصحفيتان في معالجة موضوع الجريمة؟ وما هي المناطق الجغرافية التي تعرف شيوعا وانتشارا للظاهرة؟
5. ما هو الاتجاه الذي تتبعه جريدتي "الخبر والشروق اليومي" في معالجتهما لأخبار الجريمة؟
6. ما هو الأسلوب الذي تعتمد به جريدتي "الخبر والشروق اليومي" في معالجتهما لأخبار الجريمة؟
7. ما هو هدف جريدتي "الخبر والشروق اليومي" في معالجتهما لأخبار الجريمة؟



## I - بيانات أولية

بيانات خاصة بالجريدة :

5	4	3
7	6	

اسم الجريدة

تاريخ الصدور

العدد

## II - بيانات كمية:

أ- بيانات خاصة بفئة الشكل

9	8

• فئة المساحة

18	17	16	15	14	13	12	11	10

• فئة الأنواع الصحفية

22	21	20	19

• فئة مكان النشر

29	28	27	26	25	24	23

• فئة زاوية النشر

33	32	31	30

• فئة المواد المدعمة

36	35	34

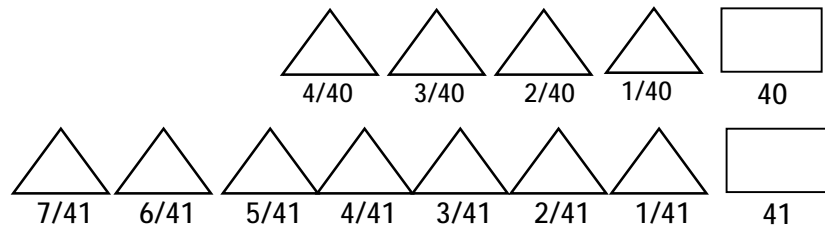
• فئة العناوين

39	38	37

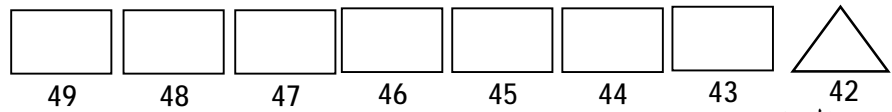
• فئة القوالب الصحفية

ب/ بيانات خاصة بفئة المضمون:

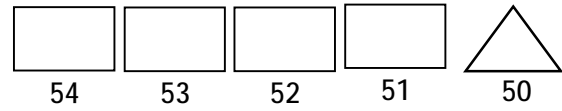
● فئة المضمون



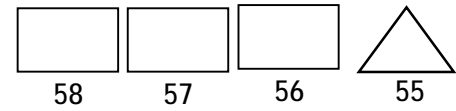
● فئة القيم الإخبارية الرئيسية:



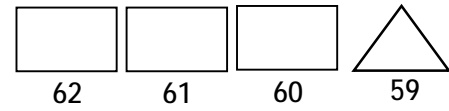
● فئة المصادر:



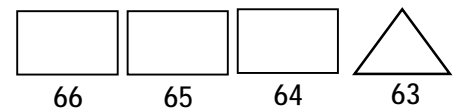
● فئة الاتجاه:



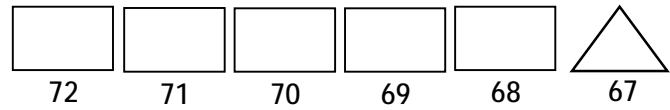
● فئة أسلوب المعالجة:



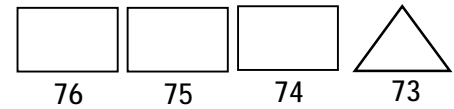
● فئة هدف المعالجة:



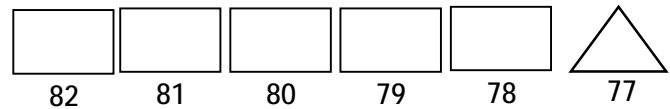
● فئة منشأ الحدث:



● فئة الشخصيات المعنية:



● فئة الفاعل:



ينقسم دليل الاستثمارة إلى أقسام :

I - بيانات أولية

1/ المربعات 1-7 تشير إلى بيانات أولية خاصة بالجريدة و هي كالآتي :

2/ المربع 1-2 يشير إلى اسم الجريدتين "الخبر" و "الشروق اليومي"

3/ المربعات المرقمة 3.4.5 فهي تشير على التوالي الى

3 يوم صدور الجريدة

4 شهر الصدور

5 سنة الصدور

4/ المربعات 6.7 تشير على التوالي الى :

6. عدد الصدور

7. عدد صفحات الجريدة

II - بيانات كمية خاصة بفئات التحليل

أ- بيانات خاصة بفئة الشكل وهي كالتالي :

1- المربعات 8-9 تمثل فئة المساحة وهي على التوالي :

8 المساحة التحريرية (سم2)

9 مساحة الحدث (سم2)

2/ المربعات 10-17 تشير إلى فئة الأنواع الصحفية و هي كالتالي

10 خبر

11 تقرير

12 تحقيق

13 عمود

14 تعليق

15 مقال

16 رسم كاريكاتير



- 17 الحديث الصحفي
- 18 روبورتاج
- 3 / المربعات من 19-20 تشير إلى فئات الموقع و هي على التوالي
19. الصفحة الأولى
20. الصفحات الداخلية
- 21 الصفحة الخاصة
- 22 الصفحة الأخيرة
- 4 / المربعات من 23-28 تنشر إلى فئات زاوية النشر و هي على التوالي :
- 23 كامل الصفحة
- 24 أعلى يسار الصفحة
- 25 قلب الصفحة
- 26 أسفل يسار
- 27 أسفل يمين
- 28 ذيل الصفحة
- 29 أعلى يمين الصفحة
- 5 / المربعات من 30-34 تشير إلى فئة المواد المدعمة و هي على التوالي :
- 30 الصورة الشخصية
- 31 الصورة الموضوعية
- 32 الأرقام الإحصائية
- 33 الرسوم البيانية
- 6 / المربعات من 34-36 تشير إلى فئة العناوين
- 34 المانشيت
- 35 عنوان مركب
- 36 عنوان مفرد
- 7 / المربعات من 37-39 تشير إلى فئة القوالب الصحفية و هي على التوالي .
- 37 قالب الهرم المتدرج

38 قالب الهرم المعتدل

39 قالب الهرم المقلوب

ب/ بيانات خاصة بفئة المضمون

8/ فئة موضوع

المربع 40 الدال على جرائم القانون العام و يتفرع إلى مثلثان و هي عناصر لفئة الموضوع على النحو التالي:

1/40 - الاعتداءات ضد الأشخاص.

2/40 - الاعتداءات ضد الممتلكات.

3/40 - الاعتداءات ضد الأسرة و الآداب العامة.

4/40 - الاعتداءات ضد السكينة العمومية.

9/المربع (41) يشير إلى فئة الجريمة المنظمة و يتفرع إلى مثلثات حيث يشير كل مثلث الى ما يلي:

1/41 - جرائم أخرى ضد الاقتصاد الوطني.

2/41 - تزوير السيارات.

3/41 - المتاجرة غير الشرعية بالمخدرات.

4/41 - المتاجرة غير الشرعية بالأسلحة و المتفجرات.

5/41 - التزوير.

6/41 - المهجرة غير الشرعية.

7/41 - التهريب.

10/ المثلث (42) يشير إلى فئة القيم الإخبارية و يتفرع إلى مربعات حيث يشير كل مربع على التوالي إلى ما يلي:

43 الآنية

44 الإثارة

45 الأهمية

46 الاهتمامات الإنسانية.

47 الصراع.

48 الضخامة

49 الغرابة والطرافة

11/ المثلث (50) يشير إلى فئة المصادر و تتفرع هذه الفئة إلى عناصر ممثلة في مربعات حيث يشير كل مربع على التوالي إلى ما يلي:

51 - الصحفي.

52 - وسائل الإعلام.

53 - وكالات الأنباء.

54- بدون توقيع/ مجهول

12/ المثلث (55) يشير إلى فئة الاتجاه و تتفرع هذه الفئة الى عناصر ممثلة في مربعات حيث يشير كل مربع على التوالي إلى ما يلي:

56- محايد.

57- معارض.

58- مؤيد.

13/ يشير المثلث (59) إلى فئة أسلوب المعالجة و تتفرع هذه الفئة إلى عناصر ممثلة في شكل مربعات حيث يشير كل مربع على التوالي إلى ما يلي:

60- إجتماعية.

61- قضائية.

62- توعوية

14/ يشير المثلث (63) إلى فئة هدف المعالجة و تتفرع هذه الفئة الى عناصر ممثلة في شكل مربعات حيث يشير كل مربع على التوالي إلى ما يلي:

64- الإخبار.

65- الشرح و التفسير

66- التحليل

15/ يشير المثلث (67) إلى فئة منشأ الحدث أو المناطق الجغرافية التي تقع فيها الجريمة و تتفرع هذه الفئة إلى عناصر ممثلة في شكل مربعات وهي التوالي:

68- منطقة الشرق

69-منطقة الغرب

70- الشمال

71-منطقة الوسط

72-منطقة الجنوب

16- المثلث (73) يشير إلى الشخصيات المعنية بالحدث وتتفرع هذه الفئة إلى عناصر ممثلة في شكل مربعات حيث يشير كل مربع إلى ما يلي :

74 الأطفال

75 نساء

76 رجال

17- المثلث (78) يشير إلى فئة الفاعل أي الشخصيات التي تدور حولها مواضيع الجريمة و تتفرع هذه الفئة إلى عناصر ممثلة في شكل مربعات حيث يشير كل مربع على التوالي إلى ما يلي:

78 - المعتدي .

79 - الضحية.

80- أهل الضحية .

81 الجهات الأمنية و القضائية.

82- أخرى.



### الملحق رقم (03):

دليل التعريفات الإجرائية للفئات وعناصرها:

استمارة تحليل المحتوى:

"تشمل كافة البيانات التحليلية التي يحقق أهداف الدراسة وتفيد في استخلاص النتائج وعقد المقارنات بما في ذلك البيانات الكمية والملاحظات الكيفية للباحث بحيث يكفيه الرجوع إلى الوثائق الأصلية مرة أخرى في حال الحاجة إلى ذلك".<sup>1</sup>

وقد اعتمدنا في هذه الاستمارة أيضا للإجابة عن التساؤل الرئيس والتساؤلات الفرعية.

وعموما فقد تضمنت استمارة تحليل المحتوى فئات ووحدات التحليل التالية:

وحدات التحليل: وهذه المساحة هي وحدة قياس المساحة التي يحتلها موضوع التحليل وذلك للتعرف على المساحة التي خصصتها جريدتي "الخبر والشروق اليومي" على موضوع الجريمة. وحدة الموضوع: إذ تعتبر هذه الوحدة أكثر الوحدات استخداما في مادة الاتصال، وقد تكون جملة بسيطة، أو فكرة أو كلمة وقد اخترنا وحدات الموضوع الخاصة بالجريمة.

#### الفئة الأولى: جرائم القانون العام

وهي كل الجرائم التي تمس بسلامة الأشخاص والممتلكات وتلحق بهم ضررا

وتنقسم إلى:

- **جرائم ضد الأشخاص:** وهي كل الجرائم التي تمس بسلامة الأشخاص وتلحق أضرارا جسدية أو معنوية، ومن أمثلها القتل والقتل الخطأ والضرب والجرح العمدى، الانتحار، محاولة الانتحار، حوادث المرور الناتجة عن التهور والسرعة.

- **جرائم ضد الأموال والممتلكات:** وهي الجرائم التي تلحق الأذى والضرر بالأموال العامة، الخاصة للأفراد أو المؤسسات، ومن بينها جرائم السرقة، الاختلاس، النصب والاحتيال.

- **جرائم ضد الأسرة والأخلاق والآداب العامة:** وهي مجموعة الجرائم التي تمس الأخلاق والنظام والتقاليد السائدة والتي تحكم سلوك السوي أخلاقيا في مجتمع معين وفي وقت معين للمجتمع المتعارف عليه بين أفرادها ومن أمثلة ذلك جرائم الاغتصاب، التحريض على الفسق والدعارة، اختطاف القصر... الخ.

- **جرائم ضد السكنية العمومية:** وهي الجرائم التي تلحق الضرر المادي أو المعنوي بكيان الدولة ومؤسساتها ومن أمثلتها جراء التخريب والحرق والنهب... الخ.

<sup>1</sup> سمير نعيم أحمد: مرجع سبق ذكره، ص 37.

## الفئة الثانية: الجرائم المنظمة

هي مشروع إجرامي يأخذ صفة الديمومة والاستمرار تقوم به مجموعة من الأفراد خارج سيطرة الدولة والقانون، يخططون وينفذون جرائم ضمن مجاميع تعمل وفق تنظيمات بالغة التعقيد ذات نشاط مخطط لتحقيق الأرباح والنفوذ وقد يمتد نشاطهم خارج حدود الدولة، وتنقسم إلى:

- **جرائم ضد الاقتصاد الوطني:** وهي الاعتداء على حسن سير الاقتصاد والمؤسسات العمومية (الغش، بيع السلع والتدليس في المواد الغذائية وطنية، الدفاع الوطني).

- **تزوير السيارات:** هي تزوير وثائق السيارات وإعادة بيعها بطرق غير شرعية

- **المتاجرة غير الشرعية بالمخدرات:** هي بيع ما يجرم عند القانون وتمس كل أنواع المخدرات (الحشيش، الحبوب المهلوسة، ...)

- **المتاجرة غير الشرعية بالأسلحة والمتفجرات:** وهي بيع الأسلحة بدون تراخيص تثبت شرعيتها والتي تتم عن طريق التهريب وما شابه

- **التزوير:** النقود المزورة، تقليد أختام الدولة والطوابع، التزوير في المحررات المعرفية أو التجارية، الوثائق الإدارية، شهادة الزور، واليمين الكاذب، انتحال الوظائف وإساءة استعمالها.

- **الهجرة غير الشرعية:** هي الخروج من البلاد دون وثائق (الحرقة).

- **التهريب:** هو إخراج السلع والبضائع والمخدرات وغيرهما عبر الحدود الوطنية دون وثائق رسمية وبطريقة غير شرعية.

## الفئة الثالثة: القيم الإخبارية الرئيسية

هي تلك الأركان التي تحدد جودته وصلاحيته للنشر وهي:

- **الآنية:** ويقصد بها أن يكون الخبر جديداً، فالخبر سلعة سريعة التلف والبوار.

- **الإثارة:** ويقصد بها أن يكون الخبر جذاب يشد انتباه القراء لما يحمله من إثارة تتعلق الغرائز والفضائح والجرائم، ولهذا تركز على هذه النوعية من الأخبار لزيادة توزيعها.

- **الأهمية:** يتوافر عنصر الأهمية للخبر نتيجة لتوافر أكثر من عنصر من عناصره، كالشهرة والصراع والضخامة، عنصرها، وأن مضمونه يحمل معنى جاد.

- **الصراع:** الحياة قائمة على الصراع، صراع من أجل لقمة العيش، صراع من أجل البقاء.

- **الغربة والطرافة:** تعني الخروج عن المألوف، وأن يقدم الخبر عكس ما اعتاد عليه الناس كأن يتزعم ضابط بوليس عصابة للسرقة، أو أن يتم إلقاء القبض على قاضي في قضية رشوة.

- **الضخامة:** ويقصد بها ارتباط الخبر أو الواقعة أو الحادثة التي يدور حولها الخبر بعدد كبير من الناس.

- الاهتمامات الإنسانية: الإنسان عاطفي بطبعه يميل إلى الأشياء التي تخاطب المناطق الإنسانية فيه، سواء كان بالحب أو العطف، الشفقة أو الكراهية.

#### الفئة الرابعة: المصادر

- هي تلك الأدوات التي تحصل الجريدة من خلالها على مادتها الإخبارية، وهذه المصادر قد تكون: الصحفي، وسائل الإعلام، وكالات الأنباء.... الخ
- الصحفي: وهو من أهم مصادر الأخبار بالنسبة للجريدة، وهو المصدر القادر على تحقيق الانفراد أو السبق الصحفي للجريدة، ما قد ينفرد من أخبار على عكس المصادر الأخرى التي تشترك فيها الصحف عامة.
- وسائل الإعلام: تعد مصادر هامة التي يمكن أن تحقق السبق الصحفي كالإذاعات المحلية والأجنبية، الصحف المحلية والأجنبية، النشرات والتلفزيونات، وهنا ركزت على الصحف المحلية.
- وكالات الأنباء: لا توجد أي صحيفة في أي مكان من العالم لا تعتمد على ما تزوده بها وكالات الأنباء من مواد صحفية.

- مجهول (بدون توقيع): لا يوجد لها مصدر

#### الفئة الخامسة: الاتجاه

وهو موقف أو اتجاه الصحيفة أو الصحفي من الموضوع.

- محايد: الموضوعية في الطرح.
- مؤيد: يستعطف معه.
- معارض: أي يتنافى ضد الموضوع (الحالي).

#### الفئة السادسة: أسلوب المعالجة

وهي الطريقة التي يتبعها الصحفي في معالجته لموضوع الجريمة سواء كان أسلوبا اجتماعيا يركز عليه من الناحية الاجتماعية.

- اجتماعيا: يركز على كل الجوانب الاجتماعية
- قضائيا: يعالجه من الناحية القضائية ويعتبرها مصدرا مثل المحاكمات.
- توعية: أسلوب المعالجة من اجل التوعية والإرشاد والتوجيه للتقليل من الظاهرة، من خلال تعبئة وتجنيد الرأي العام والتحذير والتحسيس.

#### الفئة السابعة: هدف المعالجة

- أي إلى ماذا تهدف الصحيفة من خلال عرضها للموضوع.
- الإخبار: تقدم معلومات والأخبار.

- الشرح والتفسير: الإحاطة بالتفاصيل أكثر انطباعات.

- التحليل: من خلال عرض الظاهرة ومسبباتها والحلول للقضاء عليها.

#### الفئة الثامنة: الأشخاص المعنية بالحدث

وهي الشخصيات التي تلعب دور في ارتكاب الجرائم.

- الرجال: مقصود به المجرمين الذكور.

- الأطفال: معرفة المجرمين وهم القصر دون 17 سنة.

- النساء: هن المجرمات من الإناث.

#### الفئة التاسعة: الفاعلين (محور الحدث)

وهي الأشخاص التي تدور حولهم الأحداث، وتشمل:

- المعتدي: ونعني به الشخص الذي ارتكب الفعل الإجرامي ضد الضحية، ويطلق عليه الجاني.

- الضحية: وهو من يتعرض إلى عنف من طرف المعتدي.

- الأولياء: ونقصد بهم أهل المعتدي أو أهل الضحية.

- الجهات الأمنية والقضائية: وهي أجهزة الشرطة والدرك الوطني. بمختلف أسلاكها، وجهاز العدالة من المحكمة والمجلس القضائي وغيرها، والتي تكون طرفا فاعلا في الجريمة والوقاية منها.

- أخرى: ونقصد بها أطراف فاعلة في الجريمة كالمستشفى، الحماية، مؤسسات أخرى

#### الفئة العاشرة: الموقع الجغرافي للحدث:

- منطقة الشرق: ونعني بها كل ولايات الشرق الجزائري.

- منطقة الغرب: ونعني بها كل ولايات الغرب الجزائري.

- منطقة الوسط: ونعني بها كل ولايات الوسط.

- منطقة الشمال: ونعني بها كل ولايات الشمال.

- منطقة الجنوب: ونعني بها كل ولايات الجنوب.

فئات التحليل: فئة الشكل: وهي المحاولة الإجابة على السؤال كيف قيل الموضوع؟

#### الفئة الحادية عشر: القوالب الفنية:

التي تعتمد في تحرير المواضيع التالية:

- قالب الهرم المقلوب: وفي هذا القالب ينقسم بناء الخبر إلى جزأين مقدمة ثم جسم الخبر، تحتوي المقدمة على

أهم الحقائق أو معلومة أو إبراز واقعة، أما الجسم فيظهر التفاصيل التي تدرج من الأهم إلى الأقل أهمية.



- قالب الهرم المقلوب المتدرج: ويقوم هذا القالب على التدرج في سرد معلومات الخبر، بحيث تبدأ المقدمة أهم التدرج ثم يضم جسم الخبر فقرات متعددة بتدرج، وبين الخبر والآخر، يذكر معنى تصريح لمصدر الخبر وهو يناسب التصريحات.

- قالب الهرم المعتدل: فيظهر التفصيل التي تدرج من الأقل أهمية إلى الأهم.

الفئة الثانية عشر: الصفحات

في أي صفحة كتب الموضوع.

الفئة الثالثة عشر: الموقع (الزاوية) من الصفحة

كامل الصفحة، أعلى يمين، أعلى يسار، قلب الصفحة، أسفل الصفحة، أسفل يمين، ذيل الصفحة.

الفئة الرابعة عشر: العناوين

تنقسم إلى:

- مانشت: وهي يأتي في الصفحة الأولى وعلى امتدادها.

- عنوان المفرد: يأتي في سطر واحد وإذا كان طويل يأتي في سطرين.

- عنوان المركب: يأتي في سطرين فأكثر.

الفئة الخامسة عشر: المواد المدعمة

وتشمل:

- الصورة الشخصية: تحمل صور فوتوغرافية للأشخاص.

- الصور الموضوعية: تحيط (تقرب للموضوع).

- الرسوم البيانية.

- الأرقام الإحصائية.

- الفئة السادسة عشر: القوالب الصحفية، تهتم بالأنواع الصحفية المستخدمة كالتالي:

- الخبر: وهو وصف دقيق غير متحيز تقدمه وسائل الإعلام على اختلافها "مطبوعة، مسموعة، مسموعة مرئية

عن حادث أو واقعة تثير اهتمام جمهور وسائل الإعلام على اختلافهم ليساهم في توعيتهم وتثقيفهم".

- الخبر البسيط: وهو الخبر الذي يتناول واقعة واحدة ومحددة.

- التقرير: يعتبر أهم الأنواع الإخبارية، لأنه يقوم بنقل تفاصيل الوقائع والأحداث المحيطة بها.

- التحقيق: يجري التحقيق حول قضية أو مشكلة أو ظاهرة تهدف إلى تفسيرها ومزجها وتحليلها ودراستها.

- العمود: هو التعليق عن حدث أو خبر، يكتب في مكان ثابت (نفس الصحيفة ونفس الزاوية) ويكون لديه

توقيع ثابت وعنوان ثابت وعنوان ثابت وهو منتظم الصدور.

- الكاريكاتير: يعبر فيه الصحفي عن موضوع ما في قالب رسومات تكون حادثة من الواقع المعاش سواء سياسي، اجتماعي، اقتصادي.
- المقابلة: هي الأداة التي تجعلك تعرف ما قد حدث وما قد يحدث من كل حوار صحفي تحكي التفاصيل التي تجعل موضوعاتك جديرة بالثقة.
- الروبورتاج: في الروبورتاج يستحسن أن تكون الجمل حية مليئة بالصور حيث يعتبر تصوير الواقع ونقله إلى الجمهور وهو كما يقول "سامي ذبيان" تصوير بالكلمات تتحول معه الكلمة أو الجملة إلى الكاميرا.

## الشروق اليومي في بعض الأعداد

178



كهل يذبح زوجته وابنتيه.. وابنه يفز من المذبحة

قريبة الكهنة  
مواجهة مستديرة  
على طول المذبحة

في السبعين يوم الكهنة  
معلمة تعاقب  
تلميذا يأنزال  
سرواله وإبنته  
قناع جمان

# النشروفي

إخبارية وطنية

الزعماء التونسيين  
محمود القاسبي  
لننت أيا المشاكل...  
ثم نساعد أي رئيس  
أوزير ولن نغير  
عواقب

www.achronafline.com | 00216 98 98 98 98 | 00216 98 98 98 98 | 00216 98 98 98 98 | 00216 98 98 98 98

شهادات مثيرة في اليوم العاشر.. و"مطابقة جلاسو" تصنع الحدث

## هكذا مول الخليفة إنتاج الخمور و"تدليك" المسؤولين

• الأمين العام لوزارة التجارة سابقا: تلقت 24 حاسوباً وتخفيضات في تذكرة السفر

• رئيس تعاضدية عمال الأمن الوطني سابقا: العقيد تونسي وقع اتفاقية تخفيض الرحلات مع الخليفة

الشيوخ تنشر أهم الجداول الخاصة بالمواد والشعب

## هذه هي "الدروس المرجعية" لليبكالوريا

• منشور المواد استندوا في دراستهم إلى آخره أسابيع دراسة



خليفة سعيد  
يشكون "خليفة زينة"  
أوليف ملينر الألمان  
هذا قائد طموح...  
الحكومة ترفض لوكلاء  
الميسرات

تعرض مشروعات...  
"موق الزوالية" يكتل بلدية  
تكتسب الأسفار في رمضان

في الدوائر...  
فرنسا حكمت على ورثة  
بالإعدام... ولهذا الحريت  
إلى لبنان

## حجز كمية من الوقود وأجهزة الكشف عن المعادن

### الجيش يلقي القبض على 9 مهريين بعين قزام

مارس 2015

تمكنت مفرزة للجيش الوطني الشعبي، بالتنسيق مع عناصر من الدرك الوطني، أول أمس، من توقيف تسعة مهريين بعين قزام، حسب ما أفاد به أمس بيان لوزارة الدفاع الوطني. وجاء في البيان "في إطار تأمين الحدود ومحاربة التهريب والجريمة المنظمة، تمكنت مفرزة للجيش الوطني الشعبي تابعة للقطاع العملياتي لعين قزام بإقليم الناحية العسكرية السادسة، بالتنسيق مع عناصر الدرك الوطني، أول أمس، إثر دورية استطلاعية، من توقيف تسعة أشخاص، منهم جزائريان وسبعة نيجريين"، كما تم حجز حجز 570 لتر من الوقود وجهازين للكشف عن المعادن وهاتفين نقالين.

من جهة أخرى، تمكن عناصر الدرك الوطني من القطاع العملياتي لمستغانم بإقليم الناحية العسكرية الثانية "من حجز بندقية صيد وكمية من الذخيرة وما يقارب 1,83 كيلوغرام من المتفجرات وصاعق ومبلغ مالي يقدر بـ 205 ألف دينار جزائري و250 أورو"، مثلما جاء في البيان نفسه. الجزائر: ح. ج

### القبض على باخرة جزائرية محملة بـ 22 "حراقا"

تلمسان: ن. بلهوارى / 23:00 - 15 يناير 2015

أوقف حرس السواحل الإسباني، قريبا من مدينة ألميريا، مطلع فجر أمس، باخرة للصيد البحري على متنها 22 "حراقا" جزائريا التحقوا بالسواحل الإسبانية في رحلة بحرية انطلاقا من ميناء الغزوات أقصى شمالي غرب الجزائر. ولقد انتشر الخبر بسرعة البرق في الأوساط البحرية والمهنية في المدينة الساحلية الجزائرية، وعلمت "الخبر" من مصادر مطلعة أن "البخرة" المحجوزة ملك لمستثمر من الجزائر العاصمة، في حين ينحدر قبطانها من مدينة الغزوات.

وحسب مصدر "الخبر"، فإن الحراسة الموقفين يقيمون في غالبيتهم في مدن وهران وسيدي بلعباس وتلمسان، وقد سدّد كل واحد منهم مبلغ ألفي أورو لقبطان سفينة الصيد التي لا يقل سعرها، حسب عارفين بالقطاع، عن 14 مليار سنتيم، مقابل ركوب مغامرة أقل خطرا من القوارب المطاطية، خاصة في فصل الشتاء. كما تطرح عدّة تساؤلات حول الرقابة الأمنية والجمركية على سفن الصيد البحري الناشطة بالميناء المذكور ومدى مراقبة هوية البخرة والعاملين في مختلف الأنشطة للمرفأ المختلط للتجارة والصيد البحري والمسافرين.

وتعتبر القضية الأولى من نوعها في نشاط الهجرة غير الشرعية عبر البحر التي ستعالجها السلطات الإسبانية بعد ضبطها لبخرة تحمل علم الجزائر، ما سيسبّب حرجا كبيرا للسلطات الجزائرية، ويفتح أيضا ملف المعايير الأمنية بموانئ البلاد.

## ملخص الدراسة

لقد اهتمت هذه الدراسة بالمعالجة الإعلامية للجريمة، في الصحافة المكتوبة الجزائرية الخاصة وتحديدًا صحيفة الخبر والشروق اليومي من خلال كشف الغموض في العلاقة بين نشر أخبار وموضوعات الجريمة في الواقع ونقل الإعلامي لها، خاصة في ظل وجود اختلاف وتضارب في اتجاهات والمواقف بين عديد من الدارسين والباحثين حول موضوع معالجة الصحافة المكتوبة الخاصة لظاهرة الجريمة، حيث لم يعد الخلاف يركز على النشر أو عدم النشر كما كان في سابق، بل على طريقة المعالجة وطبيعة التقديم وكيفية النشر ومضامينه ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة والتي تهدف أساسًا إلى تسليط الضوء عن كيفية معالجة الصحافة مكتوبة الخاصة للجريمة، من خلال كشف درجة اهتمام يوميي الخبر والشروق اليومي باعتبارهما أحد صحف خاصة الأكثر انتشارًا و مقروئية بمواضيع أخبار الجريمة داخل المجتمع الجزائري ومدى التزامها بمسؤوليتها وبضوابط وقواعد الممارسة الإعلامية، وقد تكونت الدراسة من ثلاث محاور رئيسة هي:

الإطار المنهجي والمفاهيم: وتطرقنا إلى تحديد إشكالية الدراسة والأسباب والأهمية والأهداف وتحديد المفاهيم، وقد تطلبت هذه الدراسة التي تدرج ضمن البحوث الوصفية اعتماد المنهج المسحي والوصف التحليلي باستخدام أداة تحليل المضمون كأداة رئيسة لدراسة ولقد تم اختيار عينة من أعداد صحيفة الخبر والشروق اليومي مكونة من 16 عددًا من صحيفة خبر 16 عددًا من صحيفة الشروق اليومي وكانت عملية الاختيار مبنية على أسلوب العينة العشوائية المنتظمة بطريقة دورية، كما تناولنا في هذا الجزء الدراسات السابقة حول الموضوع والمدخل النظري للدراسة.

وتناول المحور الثاني الإطار النظري للدراسة تطرقنا فيه إلى الجريمة وواقعها في الجزائر من خلال الإشارة إلى أسلوب انتشار الجريمة وأنواعها وأهم العوامل المؤثرة والمساعدة على انتشارها في المجتمع الجزائري وجهود الدولة في مكافحة هذه الظاهرة والحد منها.

وفي نفس هذا الجزء النظري قدمنا لمحة عن الصحافة المكتوبة كأحد المؤسسات الإعلامية الأكثر تأثيرًا في نفوس الأفراد وأهم خصائصها ووظائفها الاجتماعية، وتطرق إلى الإعلام المكتوب الخاص في الجزائر وواقعها في ظل السياسة الإعلامية التي تنتهجها الدولة الجزائرية، وجاء الفصل الثالث مركزًا على العلاقة بين الصحافة المكتوبة الخاصة كوسيلة إعلامية والجريمة كظاهرة

اجتماعية تحظى باهتمام الصحافة المكتوبة مع إبراز مختلف الاستراتيجيات وأهم المشكلات والعوائق التي تواجه وسائل الإعلام في معالجة الظاهرة.

وأوضح المحور الثالث الإطار العام التطبيقي للموضوع تشخيصا موجزا عن صحفيي الخبر والشروق اليومي كما تم تقديم الفصل الرابع عرضا تطبيقيا تحليليا مفصلا عن ما توصل إليه من تحليله لمضمون المادة الإعلامية محل الدراسة، حيث تم استعراض عملية المعالجة الإعلامية للجريمة في يوميي الخبر والشروق اليومي في جزء واحد خاص بالتحليل الكمي الإحصائي لفئات الشكل ومحتوي استمارة تحليل المضمون الخاصة بالموضوع، وكذا التحليل الكيفي لفئات الشكل مع تقديم تعبيرات وتأويلات لم تم التوصل إليه في التحليل الكمي العددي، وأخيرا تم التوصل إلى جملة من الاستنتاجات من خلال هذه الدراسة نذكر منها:

- اهتمام يوميي الخبر والشروق اليومي بحوادث والأخبار الجريمة وعكس هذا الاهتمام حجم المسافة المخصصة للموضوع في الصحيفة الواحدة، وكذلك تخصيص الصحفيتين لصفحات خاصة إلا نشر أخبار ومواضيع الجريمة و الحوادث دون غيرها من الأخبار والمواضيع.
- كما كشفت لنا الدراسة من اهتمام صحفيي الخبر والشروق اليومي بموقع نشر أخبار ومواضيع الجريمة في موقع تسمح بجذب اهتمام القارئ ويؤكد لتلك النسبة التي سجلناها خلال عملية التحليل.
- كشفت الدراسة عن وجود احترافية وموضوعية في التعاطي مع أخبار وحوادث الجريمة بالنسبة لجريدة الخبر أكثر منها بجريدة الشروق اليومي من خلال احترام جريدة الخبر أكثر للقيم الاجتماعية والضوابط الأخلاقية، وخصوصيات الأشخاص وكرامتهم من خلال نشر أسماء أو صور المتهمين قبل المحاكمة باستثناء الشخصيات العمومية
- ألزمت يومية الخبر بالموضوعية أكثر منها بجريدة الشروق اليومي في معالجة من خلال قيام جريدة الخبر بوظائف آراء المجتمع؟؟؟ ذلك باحترامها مبادئ وقواعد الممارسة الصحفية في إطار القيم الاجتماعية كالدقة في المعلومات الشمول والصدق.
- بينت لنا الدراسة أن أكثر الحوادث الجريمة يقع في المدن الكبرى المعروفة بأنها أقطاب جذب سكاني فهي مراكز اقتصادية تكثر فيها فرص الجريمة، وقد عطت جريدتا الخبر والشروق اليومي أخبار وحوادث الجريمة في كل مناطق الوطن دون استثناء؟؟؟؟



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ